جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم أصول الدين

الأنســـاب – دراسة حديثية

Ascription in light of Hadith Science

إعداد الطالب: بشار يوسف علي الزعبي

الرقم الجامعي: ٢٠١١٢٦٠٠٠٢

إشراف: أ.د عبدالله مرحول السوالمة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الحديث النبوي الشريف وعلومه

الفصل الدراسي الأول، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة المناقشة

الأنســـاب – دراسة حديثية

Ascription in light of Hadith Science

إعداد الطالب

بشار يوسف علي الزعبي

بكالوريوس أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م

ماجستير الحديث النبوي الشريف وعلومه، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص

أ.د عبدالله مرحول السوالمة..... رئيساً ومشرفاً

استاذ في الحديث الشريف وعلومه/ جامعة اليرموك

أ.د محمد علي قاسم العمري..... عضواً

استاذ في الحديث الشريف وعلومه/ جامعة اليرموك

أ.د محمد عبد الرحمن طوالبه.....عضواً

استاذ في الحديث الشريف وعلومه/ جامعة اليرموك

أ.د محمود أحمد رشيد..... عضواً

استاذ في الحديث الشريف وعلومه/ الجامعة الاردنية

د. يوسف الزيوت..... عضواً

دكتور في العقيدة الاسلامية/ جامعة اليرموك

الإهداء

إلى أبي الغالي رحمه الله وأمي الحبيبة حفظها الله

إلى رفيقة دربي، زوجتي التي كانت خير عون لي . . . عرفاناً وتقديراً

إلى أبنائي: يمان وبنان ويوسف، جعلهم الله ذخراً لي في الدنيا والآخرة

إلى إخواني وأخواتي الأحبة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين ، ذي المن والكرم ، والصلاة والسلام على خير الخلق والمرسلين، وبعد :

فإنني وأنا أقدم هذا العمل في نهاية مرحلة الدراسات العليا أتقدم بالشكر الجزيل وبخالص العرفان إلى كليتي كلية الشريعة في جامعة اليرموك ممثلة بأساتذتها الذين كان لهم فضل بتعليمي .

كما ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ، وعظيم الامتنان والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: عبدالله مرحول السوالمة – حفظه الله – على تفضله مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، وما منحني إياه من توجيهات وإرشادات، فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأخيراً: الشكر موصول إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل، واسأل الله القبول .

فهرست الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**

اعضاء لجنة المناقشة.....ج

الإهداء .....د

الشكر والتقدير..... هـ

فهرس الموضوعات..... و

الملخص باللغة العربية.....ط

المقدمة ١

الفصل الأول:الأنساب: تعريفها، نشأتها وتطورها، أنواعها، أهميتها، صلتها بعلم الحديث.٧

- **المبحث الأول:** تعريف الأنساب لغةً واصطلاحاً.....٨
- **المبحث الثاني:** نشأة وتطور التأليف في الأنساب ودوافعه.....١٤
- **المبحث الثالث:** محددات (أنواع) النسب.....٢٥
- **المبحث الرابع:** أهمية الأنساب.....٣٣
- **المبحث الخامس:** صلة الأنساب بعلم الحديث.....٤٤

الفصل الثاني: الأنساب في مؤلفات المحدثين: المنهج والمضمون.....٤٧

المبحث الأول: مناهج المحدثين في التأليف في الأنساب.....٤٨

المطلب الأول: شروط التأليف في الأنساب.....٤٨

المطلب الثاني: ترتيب النِسَب في كتب الأنساب.....٥٣

المطلب الثالث: ترتيب تراجم الرواة في كتب الأنساب.....٥٨

المبحث الثاني: اتجاهات المحدثين في التأليف في الأنساب.....٦٧

المبحث الثالث: المحتوى العام للمؤلفات في الأنساب.....٧٣

المطلب الأول: أسباب التأليف في الأنساب عند المحدثين.....٧٣

المطلب الثاني أهمية النسب والغاية منه في دراسات المحدثين.....٧٨

المطلب الثالث: مشتبه النسبة والعناية بضبط النسب عند المحدثين.....٨٩

الفصل الثالث: أثر الأنساب في علم الحديث.....٩٤

المبحث الأول: التعريف بالراوي.....٩٥

المطلب الأول: ذكر اسم الراوي ونسبه.....٩٦

المطلب الثاني: بيان تواريخ الرواة.....١١٠

المطلب الثالث: ذكر شيوخهم وانتاجهم العلمي.....١١٦

المبحث الثاني: أحكام الجرح والتعديل ١٢٠

المطلب الأول: الرواة قبل القرن الثالث.....١٢٣

المطلب الثاني: الرواة بعد القرن الثالث.....١٣٣

المبحث الثالث: دور الأنساب في الكشف عن علل الحديث.....١٤٧

المطلب الأول: التعريف بالعلل لغةً واصطلاحاً.....١٤٧

المطلب الثاني: وسائل الكشف عن العلة من خلال الأنساب.....١٥٠

أولاً: النسبة إلى مواطن الرواة.....١٥١

ثانياً: التمييز بين أنساب الرواة.....١٥٩

ثالثاً: معرفة تعدد نسب الراوي الواحد.....١٦٨

المبحث الرابع: أثر الأنساب في المؤتلف والمختلف.....١٧٤

المبحث الخامس: أثر الأنساب في المتفق والمفترق ١٨١

المبحث السادس: أثر الأنساب في التصحيف والتحريف ١٨٨

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.....١٩٩

فهرس الآيات الكريمة ٢٠٠

فهرس الأحاديث النبوية ٢٠١

قائمة المراجع:.....٢٠٣

Abstract.....٢٢٤

الملخص

الزعبي، بشار يوسف علي، الأنساب-دراسة حديثية، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، ٢٠١٨/٢٠١٩م، المشرف، أ.د عبدالله مرحول السوالمة.

للأنساب أهمية كبرى في دراسات المحدثين، لارتباطها الوثيق للتعريف الرواة، والتمييز بينهم. وقد تناولتْ هذه الدراسة مناهج علماء الحديث في مؤلفاتهم في الأنساب متخذاً خمسة نماذج من كتبهم موضوعاً لهذه الدراسة.

ولتحقيق هذه الغرض تعرضتُ لتعريف الأنساب لغةً واصطلاحاً، وقدمت تعريفاً اصطلاحياً مقترحاً. كما تتبعتُ مراحل نشوء علم الأنساب وتطوره قبل الإسلام وبعده. وذكرتُ أنواع النسب عند المحدثين مبيناً كيف نشأت أنواع جديدة. كما بينتُ أهمية الأنساب الدينية والحضارية والسياسية.

وقد وضحت الشروط الخاصة بهذه المؤلفات، وأن مدارها على رواة الأحاديث من الصحابة وغيرهم. وقد بينتُ اتجاهات التأليف في الأنساب عند المحدثين، وقدمت تحليلاً للمحتويات العامة لها.

وقد وضحتُ أثر علم الأنساب في علم الحديث من خلال التعريف بالرواة من ناحية اسمائهم وأنسابهم، وتواريخهم، وشيوهخم وتلاميذهم. كما بينت أحكام الجرح والتعديل على الرواة المبثوثة في هذه المؤلفات، مميزاً بين الرواة قبل القرن الثالث الهجري والرواة بعده.

وقد بينت دور الأنساب في الكشف عن علل الحديث، والوسائل التي اتبعها المحدثون في الكشف عن العلل من خلال الأنساب. كما وضحت العلاقة بين الأنساب وعدد من العلوم الحديثية المتصلة

بها كالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والتصحيف والتحريف. وأبرزت تأثير هذه العلوم على الأنساب.

وقد جاءت خاتمة الدراسة مشتملة على أبرز النتائج التي توصلت إليها، مع ذكر أهم التوصيات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى سخَّر طائفة من العلماء على مر العصور يحفظون سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وقد بذل المحدثون جهوداً ضخمة في ميادين شتى؛ ذلك أن علم الحديث له تفريعات كثيرة: فهو يتعلق أساساً بالسنة النبوية المطهرة المصدر الأساس –مع القرآن الكريم– للتشريع الإسلامي، وما يرتبط بذلك من البحث في قبول المرويات وردها، والحكم على الرجال، ونقد الروايات، وكذلك ما يتعلق بدراسة المتن.

وعدا عن الأنواع المتعددة لعلم الحديث، فإن له صلات وثيقة بعلوم أخرى كصلته بالأنساب، ولهذا فإن هذه الدراسة ستتجه للبحث في الصلة الوثيقة بين علم الحديث والأنساب، وما أضافته دراسة الأنساب لعلم الحديث ، وكيف أسهمت دراسات المحدثين للأنساب في إغناء الجهود الحديثية لخدمة السنة النبوية المطهرة.

إن عناية المحدثين بالأنساب ليست طارئة، وإنما نشأت منذ عصر الرواية واستمرت مع توالي العصور؛ ذلك أن معرفة نقاد الحديث بالرجال وأحوالهم يستلزم معرفتهم بأنسابهم، والمعرفة بالأنساب تُعد أحد أهم المعارف المتعلقة بعلم الرجال والتراجم. فهذا الإمام أبي نعيم الفضل بن دكين كان خبيراً بنسب الرجال. قال الإمام أحمد بن حنبل: أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأنسابهم، وبالرجال[1].

[1] - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، تحقيق:بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ج١٤، ص٣٠٧. والفضل بن دكين توفي سنة ٢١٩هـ.

لقد كتب علماء الحديث في الأنساب كتباً كثيرة، وحَوَتْ مؤلفاتُهم كثيراً من الأحكام النقدية في الجرح والتعديل والتعريف بالرواة وأحوالهم. فكتاب السمعاني في الأنساب لا يخلو راوٍ من الرواة فيه إلا ويذكر فيه أقوالاً في الجرح والتعديل كما يذكر شيوخه وتلاميذه ورحلاتهم. والأقوال التي يوردها السمعاني في كتابه إما نقلاً عن غيره من النُّقّاد أو من أحكامه الخاصة، ومن هذه الأحكام على سبيل المثال: ثقة صدوق، صالحاً فاضلاً، ثقة، كثير الوهم والخطأ.[1]

وللأنساب قيمة كبرى عند المحدثين؛ إذ إنها تشكل عاملاً هاماً في الكشف عن علل الأحاديث، فضبط نسبة الرواة يسهم في التمييز بينهم، كما يمنع من الخلط والالتباس. واختلاف نسبة الرواة إلى بلدانهم يكشف عن علل الرواية كالتدليس أو الإرسال الخفي[2].

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة الأثر الذي تركته الأنساب في علم الحديث، ويتضح ذلك من خلال تحليل المؤلفات التي كتبها المحدثون في الأنساب وما تحويه من معارف حديثية، وانعكاساتها على علوم الحديث المتنوعة: كعلوم الرواية والرواة والعلل وغيرها.

وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية وغيرها مما له علاقة بموضوع البحث:

١- ما دور علماء الحديث في الأنساب؟

٢- ما مدى تأثير الأنساب في علم الحديث ؟

٣- ما مظاهر تأثير الأنساب في علم الحديث؟

---

[1] - السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد، **الأنساب**، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٧٢م، ج٢، ص ص: ٨، ١٨، ٢٣٦، ٢٣٨

[2] - السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبدالرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م، ج٣،ص٣٩٩.

٤- ما اتجاهات التصنيف لكتب النسب عند المحدثين؟

٥- ما دور ضبط النسبة في التمييز بين الرواة؟

٦- كيف أسهمت معرفة الأنساب في كشف علل الحديث؟

أهداف الدراسة:

يمكن إجمال الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها بالنقاط الآتية:

١- بيان دور المحدثين في الأنساب وايضاح مناهجهم في التأليف والكتابة في الأنساب.

٢- بيان مدى تأثير دراسة الأنساب في علم الحديث ومظاهر هذا التأثير.

٣- إظهار أهمية ضبط النسبة في التمييز بين الرواة

٤- إبراز الصناعة الحديثية عند المحدثين في المؤلفات التي كتبوها في الأنساب، وإظهار معرفتهم بأحوال الرواة وأحكام الجرح والتعديل ونقد الرواة والمرويات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الأمور الآتية:

١- إن مجال هذه الدراسة هو الأنساب، وهي مما تميزت به الأمة الإسلامية واهتم بها العرب -قديماً وحديثاً- اهتماماً بالغاً؛ لما له من ارتباط وثيق بحياة العربي وصلته بأمته وانتمائه إليها.

٢- للأنساب تأثير واضح في علم الحديث من خلال المؤلفات العديدة والتي توثق أنساب الرواة للتمييز بينهم، وتوثيق أخبارهم بما يوجب الحكم عليهم جرحاً وتعديلاً، وبالتالي الحكم على مروياتهم قبولاً ورداً.

٣- بيان معالم مناهج واتجاهات المحدثين في الكتابة في الأنساب: فالمحدثون كتبوا في الأنساب من عدة اتجاهات بما يخدم علم الحديث روايةً ودرايةً، ويصب في النهاية في خدمة السنة النبوية المطهرة.

٤- بيان ارتباط الأنساب بأنواع عديدة من علوم الحديث، كالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، ومشتبه النسبة، وغيرها.

حدود الدراسة: المؤلفات التي تركها المحدثون في الأنساب كثيرة يصعب تناولها في دراسة واحدة؛ ولذا سأقتصر في هذه الدراسة على نماذج معينة منها وهي:

- **جمهرة أنساب العرب:** لابن حزم الأندلسي ت (٤٥٦)هـ
- **الانباه على قبائل الرواة:** لابن عبد البر الأندلسي ت (٤٦٣)هـ
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب:** لابن ماكولا ت (٤٧٥)هـ
- **الأنساب:** لأبي سعد السمعاني ت (٥٦٢)هـ
- **عجالة المبتدي وفضالة المبتدي في النسب:** لأبي بكر الحازمي ت (٥٨٤)هـ

الدراسات السابقة: في محاولة للتعرف على الجهود السابقة في مجال هذه الدراسة قمتُ بالبحث من خلال سؤال بعض أهل الاختصاص والبحث من خلال الشبكة العنكبوتية وكذلك على الفهرس الموحد لاتحاد الجامعات الأردنية ولكنني لم أطلع على أي دراسة واحدة تتناول الأنساب من منظور حديثي. وإنما هناك إشارات إلى جهود المحدثين في الأنساب في ثنايا بعض الكتب والأبحاث. منها:

أولاً: دراسة أكرم ضياء العمري، (١٩٨٤م)، بعنوان: "**بحوث في تاريخ السنة المشرفة**"[١].

وهي كتاب أصله مقدمة رسالة المؤلف في الماجستير التي تناولت تحقيق ودراسة كتاب خليفة بن خياط. وقد عرض فيه لكثير من المؤلفات الحديثية وخاصة في علم الرجال، وقد بدأه بالحديث عن ظاهرة الوضع في الحديث وأسبابه، ثم ذكر جهود علماء الحديث في مقاومة الوضع حيث ذكر كثيراً من مؤلفاتهم في الرجال. ثم تناول أسس تنظيم علم الرجال، وجاء كلامه على الأنساب في معرض حديثه على أسس تنظيم كتب علم الرجال، حيث جعلها أربعة أسس وجعل الأساس الأول هو النسب، فإن بعض كتب الرجال تم ترتيبها على حسب النسب كما عند خليفة بن خياط في"الطبقات" وابن سعد في "الطبقات الكبرى". ثم تناول الرحلة في طلب الحديث، ثم ختمها بعدد الأحاديث والصحابة الرواة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز النسب كأحد أهم أسس تنظيم كتب الرجال.

ثانياً: دراسة عادل بن عبدالله اللحيان (١٤٢٧هـ) بعنوان: "**المحتسب في مشتبه النسب لابن الجوزي: دراسة وتحقيق**"[٢]. وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى. وتحتوي الدراسة على قسمين: القسم الأول ويشتمل على فصلين: الفصل الأول خصصه الباحث لدراسة حياة ابن الجوزي وآثاره. أما الفصل الثاني فقد خصصه لدراسة الكتاب ومنهج المؤلف فيه، وتكلم في هذا الفصل في المباحث الثلاثة الأولى عن أهمية علم مشتبه النسبة من بين علوم الحديث، والكتب المؤلفة فيه ثم التعريف بهذا العلم. أما القسم الثاني فيتعلق بتحقيق الكتاب.

ويظهر بذلك أن هذه الدراسة تقتصر على مشتبه النسبة فقط، كما أنها لم تتوسع فيها، إذ اقتصرت الدراسة عن علم مشتبه النسبة على أقل من عشر صفحات.

---

[١] - العمري، أكرم ضياء، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٩٨٤م.

[٢] - اللحيان، عادل بن عبدالله، **المحتسب في مشتبه النسب لابن الجوزي:** دراسة وتحقيق. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تتبع كتب الأنساب التي كتبها المحدثون، مع التطرق إلى كتب الرجال والعلل –حسبما يقتضي المقام– والوقوف على محتوى هذه المؤلفات من تراجم الرواه وتحديد لأنسابهم ورحلاتهم وشيوخهم وتلاميذهم، وما قيل فيهم من جرح وتعديل، ومعرفة دور الأنساب في الكشف عن علل الحديث. ثم تحليل هذه المحتويات ومناقشتها، لبيان جهود المحدثين في علم الأنساب ومناهجهم واتجاهاتهم في التأليف فيه.

كما اعمدت المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف مناهج المحدثين في كتب الأنساب التي ألفوها، وبيان طرائقهم في التأليف.

الفصل الأول: الأنساب: تعريفها، نشأتها وتطورها، أنواعها، أهميتها، صلتها بعلم الحديث.

- **المبحث الأول:** تعريف الأنساب لغةً واصطلاحاً.
- **المبحث الثاني:** نشأة وتطور التأليف في الأنساب ودوافعه.
- **المبحث الثالث:** محددات (أنواع) النسب.
- **المبحث الرابع:** أهمية الأنساب.
- **المبحث الخامس:** صلة الأنساب بعلم الحديث.

المبحث الأول: تعريف الأنساب لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: الأنساب لغة.

قال ابن فارس: النون والسين والباء كلمة واحدة قياسها اتصال شيءٍ بشيءٍ. منه النسب، سمي لاتصاله وللاتصال به. ومنه النسيب في الشعر إلى المرأة، كأنه ذكر يتصل بها، ولا يكون إلا في النساء. والنسيب: الطريق المستقيم، لاتصال بعضه من بعض[1].

وقال الجوهري: النسب: واحد الأنساب. وانتسب إلى أبيه، أي اعتزى. ونسب الشاعر بالمرأة ينسِب نسيباً إذا شبّب بها. والنيسب: الذي تراه كالطريق من النمل في نفسها. وتقول: ليس بينهما مناسبة، أي: مشاكلة[2].

وقال الأزهري: النسب: نسب القرابات. والنسيب: رقيق الشعر في النساء. والنّسّابة: الرجل العلم بالأنساب. ونسبت فلاناً إلى أبيه: إذا رفعت في نسبه إلى جده الأكبر. والنيسب: هو الطريق المستدق الواضح كطريق النمل والحية، وطريق حمر الوحش إلى مواردها. ونيسب فلانٌ بين فلان وفلان نيسبةً: إذا أقبل وأدبر بينهما بالنميمة وغيرها[3].

وجاء في القاموس المحيط: أنسبت الريح: اشتدت، واستافت التراب والحصى. والمناسبة: المشاكلة[4].

---

[1] - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٤٢٣/٥.

[2] - الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٤٠٧،٤هـ/ ١٩٨٧م، ٢٢٤/١.

[3] - الأزهري، ابو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م، ١٢/١٣.

[4] - الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ١٣٧/١.

يظهر من مجموع كلام أهل اللغة أن النسب يطلق على عدة معانٍ، منها:

١- القرابة.

٢- الطريق المستقيم[١].

٣- الشعر الرقيق الذي فيه تغزل بالمرأة.

٤- المشاكلة والمشابهة.

ومن الملاحظ أن هذه المعاني كلها تدور حول معنى واحد هو "الاتصال". وهو ما حدده قول ابن فارس السابق: اتصال شيء بشيء.

فالقرابات بينهم اتصال من ناحية صلة الدم، والطريق المستقيم الذي اختطه النمل والحية وغيرها فيه اتصال بعضه ببعض، ونسيب الشعر في المرأة فيه ذكر يتصل بها، أما اشتداد الريح فيظهر الاتصال في سرعة جريانها مما يؤدي إلى نقل التراب والحصى. أما المشاكلة فمعنى الاتصال فيها واضح؛ لأن الأشياء المتشاكلة فيها اتصال من حيث التشابه فيما بينها.

وقد توسع المدلول اللغوي لـ "النَّسَب" ليشمل مصطلحات جديدة تشترك في معنى الاتصال، جاء في المصباح المنير: ومن هنا استعير النسبة في المقادير لأنها وصلة على وجه مخصوص فقالوا تؤخذ الديون من التركة والزكاة من الأنواع بنسبة الحاصل أي بحسابه ومقداره[٢]. ومن هنا جاءت مصطلحات كـ"النسبة" و"النسبة المئوية" في الرياضيات، و"النسبية" في الفيزياء[٣].

---

[١] - اتفقت المعاجم التي رجعت إليها أن الطريق المستقيم هو النيسب على وزن حيدر، إلا ما ورد عند ابن فارس من أنه النسيب، ولعله إحدى لهجات العرب أو خطأ مطبعي أو سبق قلم من المؤلف رحمه الله.

[٢] - الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت، ٦٠٢/٢.

[٣] - إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، دون تاريخ ودار نشر، ص٩١٦. وقد أفاض التهانوي في بيان المعنى الرياضي والفلسفي لـ "النسبة" انظر: التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ١٦٨٧/٢ وما بعدها.

المطلب الثاني: الأنساب اصطلاحاً.

تناول الأنسابَ كلٌّ من المحدثين والنَّسَّابة والفقهاء والمؤرخين واللغويين، وتطرق كل فريق منهم للأنساب بما يخدم موضوعه، ولكنهم لم يتعرضوا لمفهوم الأنساب بالتعريف والبيان.

فلم أجد من المحدثين ممن كتب في علم مصطلح الحديث مَنْ عرَّف الأنساب تعريفاً اصطلاحياً؛ وربما يعود ذلك إلى شهرة مفهوم الأنساب ووضوحه في أذهانهم. فقد كان اهتمامهم منصبّاً على تحديد وضبط أنساب الرواة والتمييز بينها[1].

أما النَّسّابة فلم يهتموا بتعريفه بل كانت عنايتهم بأصول القبائل وفروعها وأماكن سكناها وشيئاً من أخبارها سيما قادتَها والبارزين منها. وكذلك الحال بالنسبة للمؤرخين الذين أرَّخوا الأخبار ودوَّنوا الأحداث المرتبطة بالقبائل ورموزها من أشراف وقادة ومشاهير.

أما الفقهاء فقد كانت عنايتهم بالنسب من جهة تحديد أسبابه وكيفية ثبوته وما يترتب عليه من آثار شرعية من زواج ونفقة وحضانة وصلة رحم وغيرها. ولهذا فإن الفقهاء لم يفردوا موضوع النسب بالتأليف كباب مستقل من أبواب الفقه، وإنما تنتشر أحكامه في ثنايا مواضيع فقهية أخرى كالنكاح والمحرمات من النساء والميراث والنفقة ...الخ. كما أنهم لم يعتنوا إلا بنوع واحد من أنواع النسب وهو نسب القرابات فلم يتطرقوا إلى غيره من أنواع النسب؛ لأنه هو النسب الوحيد المرتبط بالأحكام الشرعية[2]. جاء في معجم لغة الفقهاء: النسب: القرابة الموروثة التي لا يد للإنسان فيها[3].

---

[1] - انظر مثلاً: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، (ت ٦٤٣هـ) **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٣٤٤ فما بعدها. والسخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، **فتح المغيث**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ص ٢٢٦/٤ فما بعدها

[2] - كُتب في النسب في الفقه الإسلامي عدة رسائل جامعية منها مثلاً: فؤاد مرشد بدير، **أحكام النسب في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠١م.

[3] - قلعجي، محمد وقنيبي، حامد، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط٢، ١٩٨٨م، ص٤٧٨.

أما عند أهل اللغة فلا أقصد التعريف اللغوي الذي ذكرته سابقاً بل أقصد باباً من أبواب اللغة وهو " النِّسْبة "، وإنْ شئتَ فسمِّه الاصطلاح اللغوي. وقد عرفه بعض اللغويين: معنى النسب أن تضيف شيئاً إلى شيء فيصير منسوباً إليه، ثم قد يكون النسب إلى جنس وإلى قبيلة وإلى أب وإلى أم إلى مكان وإلى صناعة ... وغير ذلك مما تصح النسبة إليه[1]. وهو بهذا المعنى مبحث من مباحث علم الصرف له أحكامه وضوابطه، وهو عام في كل الأسماء.

وسبب ذكري له هنا: أن "النسبة" و"الأنساب" بينهما ارتباط، فالنسبة مبحث عام يندرج تحته كل الأسماء من ناحية التركيب الصرفي فيشمل الأشخاص وغيرهم، أما الأنساب فتختص بأسماء الأشخاص فقط، وبهذا يكون بينهما ارتباط الخاص بالعام. وسبب آخر أن المشتغل بالأنساب لا بد له من المعرفة بالقواعد اللغوية لتحديد وضبط نسبة الشخص ضبطاً سليماً.

تعريف "علم الأنساب" في كتب الفهارس والأدلة والتعريفات:

بعد مراجعتي هذه الكتب وجدت أن أشهر وأشمل تعريف هو ما عرفه حاجي خليفة في "كشف الظنون" حيث يقول: علم الأنساب وهو علم يتعرف منه أنساب الناس، وقواعده الكلية والجزئية. والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص. وهو علم عظيم النفع، جليل القدر[2].

وتابعه على هذا التعريف القنوجي في "أبجد العلوم" بالألفاظ نفسها[3]. أما طاش كبري زاده في "مفتاح السعادة" فقد أشار إليه أثناء تعريفه لعلم التاريخ، حيث يقول معرفاً "علم التواريخ": وهو معرفة أحوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم وعاداتهم وصنائع أشخاصهم وأنسابهم ووفياتهم إلى غير

---

[1] - ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (ت٧٦٧هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد السهلي، أضواء السف، الرياض، ط١، ١٩٥٤م، ٩٣٩/٢. بتصرف يسير.

[2] - حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م، ١٧٨/١

[3] - القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن (ت١٣٠٧هـ)، **أبجد العلوم**، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٣٠٢.

ذلك"[1] فهو بذلك يعدّه تابعاً للتاريخ ولم يجعله علماً مستقلاً بذاته. وممن تأثر بتعريف حاجي خليفة الآلوسي في "بلوغ الأرب" ولكنه اكتفى باختصاره بالقول: وهو علم يتعرف به أنساب الناس[2].

وعند النظر في تعريف خليفة يتضح أنه ينطوي على عنصرين أساسيين: الأول: معرفة أنساب الناس. والثاني: المعرفة بقواعد علم الأنساب الكلية والجزئية. فبالنسبة إلى العنصر الأول فقد حدد المعلمي اليماني أن الأنساب يُراد بها أمرين: أحدهما ما يتعلق بأصول القبائل وتفريعاتها، وثانيهما يُراد به النِّسَب اللفظية وكيفية ضبطها وبيان معناها[3]. أما بالنسبة للعنصر الثاني وهو ما يتعلق بقواعد هذا العلم، فيمكن معرفتها من كتب علم الحديث وعلم الفقه وعلم اللغة[4].

ولا يمكن أن نعد تعريف خليفة تعريفاً بما يحمله التعريف من ضوابط، فإن ما ذهب إليه أقرب إلى الشرح والتوضيح منه للتعريف؛ إذ إنه ذكر الأنساب في التعريف، وهذا لا يصح؛ لأنه دَوْرٌ. كما أنه لم يتطرق إلى أمور يشملها علم الأنساب، فقد قَصَرَ الغرض من علم الأنساب على الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص مع أن علم الأنساب واسع، وأغراضه متعددة، فبالإضافة إلى ضبط الأنساب فهو يشمل الحديث عن بعض أخبار القبائل وتاريخها.

---

[1] - طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى (ت٩٦٨هـ)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٢٣١/١. هذه الإشارة من طاش كبري زاده إلى علم الأنساب أفدتها من مقال على شبكة الإنترنت: الصمداني، محمد بن حسين ، **نحو تأصيل علم النسب**، على الرابط -http://www.al amir.info/inf٤/include/plugins/article/article.php?action=s&id=٣٢ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٩م.

[2] - الألوسي، محمود شكري البغدادي، **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**، ضبطه: محمد بهجة الأثري، ط٢،(د.ت)، ١٨٢/٣.

[3] - السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي (ت٥٦٢هـ)، **الأنساب**، مقدمة التحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م، ٧/١.

[4] - مقال على شبكة الإنترنت: الصمداني، محمد بن حسين ، **نحو تأصيل علم النسب**، على الرابط -http://www.al amir.info/inf٤/include/plugins/article/article.php?action=s&id=٣٢ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٩م. مرجع سابق.

ويمكن أن أخلص إلى التعريف الآتي:

علم الأنساب: هو مجموعة من القواعد تبحث في عَزْوِ الشخص إلى ما يُعْرَفُ به، وإضافته إلى ما يُمَيِّزُهُ عن غيره كالقبيلة، والبلد، والصناعة، وغيره.

فهذا التعريف يشمل جوهر علم الأنساب، وهو بيان الشخص والتعريف به من خلال إضافته لما يميزه. كما يشتمل التعريف على أنواع النسب، وهي النسبة إلى القبيلة أو البلد أو الصناعة والحرفة وغيرها، كما سيتم بيانه لاحقاً.

المبحث الثاني: نشأة التأليف في علم الأنساب وتطوره.

سأتناول في هذا المبحث نشأة علم الأنساب، وبداية التأليف فيه، وعلاقته بعلم التاريخ والحديث وغيره، وكيف تطور علم الأنساب. وذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: نشأة علم الأنساب.

يمكن تقسيم مرحلة النشأة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الإسلام:

إذ تشير المراجع والدلائل إلى قِدَم اهتمام العرب بكتابة وحفظ أنسابهم في مختلف المناطق التي سكنتها القبائل العربية، سواء في جنوب الجزيرة العربية أم في شمالها: ففي مرحلة ما قبل الإسلام، تركت لنا المراجع التاريخية إشارات إلى أن العرب كتبوا أنسابهم وحفظوها، فالهمداني يشير في عدة نصوص إلى اهتمام عرب الجنوب بأنسابهم، وكتابتها في صحف ووثائق، ما يعطي الانطباع بمدى أهمية النسب عند العربي. من ذلك قوله: " وامتنعت عليهم أنساب ولد الَهَمَيْسع إذ كانت مُزبَّرة في خزائن حمير، وكذلك أنساب الملوك من ولد عمرو بن همدان فأهملوها كي لا يقاس بها أنساب باقي همدان. والمرانيون باليمن ... يعملون على ما قيده آباؤهم من نسبهم وحفظوه كابراً عن كابر" وفي موضع آخر يقول: وهذه نسبة اللعويين مقيدة الأصول محروسة الفروع، أخذتها عنهم روايةً من زبور قديم"[1]، ويرى الدوري أن هذه الكتابات ربما تعود إلى الفترة بين القرن الثامن والسابع قبل الميلاد[2].

---

[1]- الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد (ت٣٣٤هـ)، **الإكليل**، المكتبة الشاملة، الإصدار (٣.٥٢)، ١/ ٥ و ٢٦/١.
[2]- الدوري، عبدالعزيز، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، مركز زايد للتراث، ٢٠٠٠م، ص١٥.

ولم يكن توثيق الأنساب مقتصراً على عرب الجنوب، فلم يكن عرب الشمال بأقل اهتماماً بكتابة أنسابهم، من ذلك ما عثر عليه من منقوشات في شمال الأردن تعود للقرن الأول قبل الميلاد، ويمثل النسب الموضوع الأساس الوارد فيها، ومن النادر أن تجد نصاً لا يبدأ بالتنسيب فيها، من ذلك هذا النص: "لغيرئيل بن سالم بن غيرئيل بن حوت من فخذ زمر من بطن كون من عمارة ضيف من قبيلة وهبئيل الذي رعى الأغنام سنة نجمي يتم ابن أنعم في هذه الديار وخاف الأعداء ..."[١]

ومن المصادر التي اعتمدها ابن الكلبي في تأليفه لكتاب " جمهرة النسب" ما وجده من وثائق وسجلات في كنائس الحيرة (عاصمة المناذرة) مدون فيها شيئاً من الأخبار والأنساب، حيث يقول: إني كنت أستخرج أخبار العرب وأنساب آل نصر بن ربيعة، ومبالغ أعمار من عمل منهم لآل كسرى، وتاريخ سنيهم من بيع الحيرة، وفيها ملكهم وأمورهم كلها"[٢]

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الدالة على اهتمام العرب بكتابة أنسابهم، بيد أنه يعسر تحديد البدايات الأولى لكتابة الأنساب؛ لأنها تعكس – وهنا أقتبس تعبير د. محمد سعيد – " اهتماماً قديماً لا أمل في العثور على بداية له "[٣]. فالنسب مرتبط ارتباطاً عضوياً ببنية القبيلة العربية والتركيبة الاجتماعية للمجتمع العربي. ولذا يمكن القول: إن نشأة "علم الأنساب" مترافقة مع نشأة المجتمع العربي.

على أن "حفظ" الأنساب في بدايته كان يعتمد على الذاكرة، والحفظ غيباً، والتناقل الشفوي. ويظهر لي –والله أعلم– أن مسألة كتابة الأنساب في الحِقَب المتقدمة كانت تقتصر على الملوك وزعماء القبائل وأشرافها، ولم تكن تتناول تفاصيل الأنساب مثلما ظهر في العصور اللاحقة. والذي دعاني

---

[١] - http://houkamaa.ahlamontada.com/t٣٨-topic بتاريخ٢٠١٧/٥/٢٢م.
[٢] - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **تاريخ الرسل والملوك**، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧ه، ٦٢٨/١.
[٣] - محمد سعيد، **النسب والقرابة في المجتمع العربي قبل الإسلام**، دار الساقي، بيروت، ط١،٢٠٠٦م، ص٤٦.

لهذا الاستنتاج ما ذكرته المصادر من أن العصور القديمة كانت تهتم بأنساب زعمائها، ولم يرد فيها أي ذكر لأخبار القبيلة كلها، بخلاف المؤلفات التي ظهرت في العصر الإسلامي، والتي عُنيت بشأن القبيلة كلها، وتوسعت في ذكر أخبارها.

أما في المرحلة القريبة من ظهور الإسلام " الجاهلية الأخيرة[1] "فإن اعتداد العربي بنسبه وانتمائه لقبيلته لم يكن له نظير، فلقد كانت القبيلة محور الحياة العربية، وكان من الشائع الفخر بالأنساب والتباهي بمآثر الآباء والأجداد. واتخذ ترتيب الأنساب مراتب ستة: شعب، ثم قبيلة، ثم عمارة، ثم بطن، ثم فخذ، ثم فصيلة[2]. وهي مأخوذة من أسماء أعضاء الإنسان، في دلالة واضحة على وحدة القبيلة ولُحمتها. وبقيت القبائل معنية بحفظ أنسابها للحفاظ على وحدة القبيلة والتضامن بين أفرادها.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد مجيء الإسلام.

ومع أن مسألة النسب شأن يهم كل أفراد القبيلة وكان كل فرد يهتم بمعرفة نسبه، إلا أنه برز في كل قبيلة نسَّابون متخصصون في هذا المجال، ومما يدل على ذلك أن بعض الصحابة ممن أدركوا الجاهلية كان يشار لهم بالبنان في معرفتهم بالأنساب، كالخلفاء الأربعة، وجبير بن مطعم، وحسان بن ثابت، ومخرمة بن نوفل، وغيرهم. وفي العصر اللاحق عندما بدأ تدوين الأنساب في كتب مستقلة تم الاعتماد على أفضل النسابين من كل قبيلة، فهذا محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ١٤٦هـ يذكر أنه أخذ أنساب القبائل كقريش، وكندة، ومعدّ، وإياد مِن أمهر النسابين في كل قبيلة

---

[1]- من معاني الجاهلية المفاخرة بالأنساب والكبر والتجبر. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الإفريقي (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٣٠/١١.

[2]- هناك اختلاف يسير في ترتيب هذه المراتب وإضافة مراتب أخرى غيرها. انظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت٤٥٠هـ)، **الأحكام السلطانية**، دار الحديث، القاهرة، ص٣٠٤. وأبو بكر الحازمي، محمد بن موسى الهمداني (ت٥٨٤هـ)، **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، تحقيق: عبدالله كنون، المطابع الأميرية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م، ص٧.

مثل: أبي صالح عن عقيل بن أبي طالب، وأبي الكناس الكندي، والنجار بن أوس العدواني، وغيرهم. ثم وصفهم بأنهم "أعلم الناس" و"أحفظ الناس".

وظلت الأجيال المتعاقبة تتناقل "الأنساب" جيلاً عن جيل، في حلقات متصلة تصل السابق باللاحق، وغلب على هذا النقل طابع الرواية والمشافهة. ومما ساهم في حفظ الأنساب وتناقلها رواية الشعر الجاهلي، فالشعر ديوان العرب "أمجادها وأحسابها، وسجل مآثرها ومفاخرها، ومستودع آدابها وأنسابها وأخبارها"[1]. وكان النّسّابة مهتمون بحفظ الأشعار وروايتها فقد كان عالم النسب يجمع بين معرفته للنسب وحفظه للشعر وأخبار العرب، يقول الجاحظ: وأربعة من قريش كانوا رواة الناس للأشعار وعلماءهم بالأنساب والأخبار: مخرمة بن نوفل، وأبو الجهم بن حذيفة، وحويطب بن عبد العزى، وعقيل بن أبي طالب"[2]

المطلب الثاني: تطور التأليف في الأنساب.

يرتبط علم الأنساب بكثير من العلوم الإسلامية، كالتاريخ، والسيرة النبوية، وعلم الحديث، والتراجم، والطبقات، واللغة، والأدب، والشعر، والفقه، وغيرها. إذ تشكل "مادة النسب" جزءاً هاماً من هذه العلوم.

ولكن أين يقف علم الأنساب من هذه العلوم؟ يمكن القول: إن ثلاثة علوم –علم الأنساب وعلم التاريخ وعلم الحديث– لا يمكن الفصل بينها، وتتداخل تداخلاً عميقاً ومتشابكاً، فإذا كان علم التاريخ وليد فكر المحدثين، فإن علم الأنساب رديف ورافد لعلم التاريخ.

[1]- الأسد، ناصر الدين، **مصادر الشعر الجاهلي**، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٨٨م، ص٢٣١.
[2]- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، **البيان والتبيين**، دار الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٢٠/٢.

ويعود الفضل في تأسيس علم التاريخ عند العرب للمحدثين، ذلك أن الاحساس العربي الإسلامي بفكرة التاريخ جاء استجابة لاهتمامات المحدثين. إن النشاط الضخم الذي قام به المحدثون بتدوين الحديث النبوي وتوثيق الأحاديث وتمحيصها، أفرز اهتماماً عاماً بكتابة الأخبار، وأوجد إحساساً بأهمية تدوين تاريخ الأمة. فيما نجد أن علم الأنساب رفد الكتابات التاريخية بمادة غزيرة، وهي وإن كانت تتمحور حول الزعماء والأشراف وأخبار القبائل إلا أنها تعد مادة تاريخية غنية. ولهذا يمكن اعتبار علم الأنساب جزءاً من التاريخ العام.

صحيح أن الأنساب ترتبط بصنوف شتى من المعرفة الإسلامية إلا أنها بالتاريخ ألصق وإليه أقرب. إن الكتابة في الأنساب تعد أحد أصناف الكتابة التاريخية، فالتداخل بين الأنساب وعلم التاريخ تداخلاً عميقاً ومتشابكاً جعل منهما "صنوان" سار التأليف فيهما جنباً إلى جنب، مما يجعل الإطار الذي كتب فيه تاريخ الأمة كان إطاراً من النسب[1]، بل يرى روزنثال أن تدوين الأنساب أسبق من تدوين التاريخ، وهما وإن اختلفا موضوعاً إلا أنهما على صلة وثيقة[2]. ومن هنا فإن الحديث عن تطور الكتابة والتأليف في الأنساب يقترن بالحديث عن تطور الكتابة التاريخية.

ومما يدلل على ارتباط الأنساب بالتاريخ ما يأتي:

١- تقترن –أحياناً– تسميات كتب الأنساب بالتاريخ، فهذا كتاب الزبير بن بكار (ت٢٥٦) موسوم بـ " جمهرة نسب قريش وأخبارها" وهو كتاب في الأنساب يحوي مادة تاريخية هامة

[1]- محمد سعيد، **النسب والقرابة في المجتمع العربي قبل الإسلام**، مرجع سابق، ص٤٩. وانظر: الدوري، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، مرجع سابق، ص١٤٣.

[2]- روزنثال، فرانز، **علم التاريخ عند المسلمين**، ترجمة: صالح العلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٣م، ص١٤٠،١٣٩.

ما جعل المؤرخين اللاحقين له يستقون منه من أمثال: ابن عساكر في (تاريخ دمشق) وابن قدامة المقدسي في (التبيين في أنساب القرشيين)[١].

وقد عقد ابن النديم في "الفهرست" المقالة الثالثة ووسمها بـ: في أخبار الإخباريين والنسابين وأصحاب الأحداث والآيات[٢]، جامعاً بذلك بين العلماء بالأخبار والأنساب في دلالة واضحة على الترابط بين الفريقين.

ونلحظ كذلك هذا الربط بين التاريخ والنسب فيما نقله السخاوي عن الصولي في تعريف مصطلح "التاريخ" إذ يقول: تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه، ومنه قيل لفلان: تاريخ قومه، إما لكون إليه المنتهى في شرف قومه، كما قاله المطرزي، وذلك بالنظر لإضافة الأمور الجليلة من كرم أو فخر أو نحوهما. وإما لكونه ذاكراً للأخبار وما شاكلها[٣]. ومن الواضح في هذا التعريف التلازم بين معرفة تاريخ القبيلة ونسبها.

٢- كثيراً ما يوصف النَّسَّابون بأنهم إخباريون على دراية بأخبار العرب: من ذلك القول السابق للجاحظ عن الأربعة أنهم أعلم قريش بالنسب والأخبار. وقال الذهبي عن عقيل بن أبي طالب: علَّامة بالنسب وأيام العرب[٤]. وقال البغدادي نقلاً عن الزبير بن بكار: "كان ثقة ثبتاً عالماً بالنسب، عارفاً بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين"[٥]. وكانت له طنفسة[٦] تطرح له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصلي عليها، ويجتمع إليه فيعلم النسب وأيام

---

[١]- مقدمة تحقيق كتاب **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، الزبير بن بكار القرشي (ت٢٥٦هـ)، تحقيق عباس هاني الجراح، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠١٠م، ٢٩/١.

[٢]- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحق البغدادي (ت٤٣٨هـ)، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص١١٧ فما بعدها.

[٣]- روزنثال، فرانز، **علم التاريخ عند المسلمين**، مرجع سابق، ص٣٨٤.

[٤]- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ه/١٩٨٥م، ٩٩/٣.

[٥]- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م،، ٤٨٦/٩.

[٦]- الطنفسة هي البساط. ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، ١٢٦/٦.

العرب[1]. أما محمد بن السائب الكلبي فقد وصفه الذهبي بقوله: العلامة، الأخباري، وكان أيضاً رأساً في الأنساب[2]. وقال عن ابنه هشام: العلامة الأخباري، النسابة الأوحد[3].

٣- تحتوي كتب الأنساب على مادة وافرة من التاريخ، فلم تكن كتب الأنساب مجرد كتب توثيق لأواصر علاقات القربى للقبائل بل كانت تدويناً لتاريخها وتاريخ الأمة عموماً. فهذا إسحق الموصلي يسأل الزبير بن بكار عن كتابه -نظراً لما يحويه من مادة تاريخية-: "يا أبا عبدالله عملت كتاباً سميته كتاب النسب، وهو كتاب الأخبار" [4]. لم يكن غريباً على علماء النسب أن يكونوا على دراية واسعة بأخبار القبائل وأشعارها، وكانت سمةً بارزة في كتب الأنساب أن تحتوي على أخبار تاريخية وأدبية وأشعار[5].

يندرج الحديث عن التأليف في الأنساب تحت التدوين بشكل عام عند العرب والمسلمين، ذلك أن تدوين الأنساب لم يكن منفصلاً عن تدوين سائر العلوم الأخرى: كالتاريخ، والحديث، والسيرة، واللغة، وغيرها. وفي هذا المقام، أحيل إلى ما كتبه الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه "مصادر الشعر الجاهلي"، حيث أفاض في إثبات أن الكتابة والتدوين كان أمراً شائعاً ومعروفاً عند العرب في الجاهلية، وذكر عدداً من الأدلة والشواهد والقرائن مشفوعة بالتحليل العلمي الدقيق؛ لإثبات سبق العرب بالكتابة في مواضيع مختلفة كالأشعار، والأنساب، والكتب الدينية، والأنساب، والعهود والمواثيق، والرسائل، وغيرها. وفي العصور الإسلامية المبكرة، ازداد التدوين شيوعاً سيما الحديث

---

[1]- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١٤١٢،١هـ/١٩٩٢م، ١٠٧٨/٣.

[2]- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ٢٤٨/٦.

[3]- المرجع السابق، ١٠١/١٠

[4]- الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٤٨٦/٩.

[5]- الأسد، **مصادر الشعر الجاهلي**، مرجع سابق، ص٢١٥.

النبوي الشريف، والمغازي، والسيرة، والفقه، واللغة، وغيرها. مترافقاً مع نهضة ثقافية، وعلمية، وحضارية[1].

وقد احتلت مسألة تدوين الحديث الشريف مساحة واسعة من النقاش والجدل، وانبرى عدد من المختصين المعاصرين في الرد على الشبهات التي أثيرت حول كتابة الحديث الشريف، والتأكيد بالأدلة والبراهين أنَّ تدوين الحديث تم في مرحلة مبكرة من تاريخ الإسلام، منذ العهد النبوي وما تلاه من عقود، متطوراً من مرحلة الكتابة الفردية المحدودة إلى المرحلة المنهجية في الجمع والتصنيف والتأليف[2].

وكان للأنساب حظ وافر من التدوين، وقد استمر خط تدوين الأنساب مستمراً دون انقطاع منذ عصور سحيقة[3]. ذكرتُ سابقاً أنه قد عُثر على وثائق وسجلات ونقوش تتعلق بكتابة الأنساب منذ عهود قديمة إلا أنه لا يمكن أن نعد مثل هذه الكتابات تدويناً وتأليفاً بالمعنى المعروف للتأليف. وقد ظل اهتمام العرب بأنسابهم على مدار قرون متوالية، ومع مجيء الإسلام ظل الاهتمام بالنسب قائماً ولكنه اتخذ اتجاهاً مختلفاً عما كان سائداً في الفترة الجاهلية. واشتهر عدد من الصحابة بمعرفة الأنساب أبرزهم أبو بكر الصديق أنسب هذه الأمة[4]، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت رضي الله عنه أن يستعين بأبي بكر فقال: " لا تعجل، فإن أبا بكر أعلم قريش بأنسابها، وإن لي فيهم نسباً، حتى يلخص لك نسبي"[5]، وباقي الخلفاء الراشدين، وحسان بن ثابت، ومخرمة بن نوفل، وأم المؤمنين عائشة، وحكيم بن حزام، وجبير بن مطعم، ومعاوية بن أبي

---

[1]- انظر: الأسد، **مصادر الشعر الجاهلي**، مرجع سابق، الباب الأول والباب الثاني.

[2]- للتوسع حول هذه المسألة انظر: الخطيب، محمد عجاج ، **السنة قبل التدوين**، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٠م، ص٢٩٨-٣٢١. والزهراني، محمد بن مطر ، **تدوين السنة النبوية**، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٩٩٦م، ص٦٥-٨٦. والعمري، أكرم ضياء ، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، دار بساط، بيروت، ط٤، ص٢٢١-٢٣٩. وغيرها من المؤلفات.

[3]- الحديثي، نزار ، **علم التاريخ عند العرب فكرته وفلسفته**، مطبعة المجمع العلمي، ٢٠٠١م، ص٧٩.

[4]- الجاحظ، **البيان والتبيين**، مرجع سابق، ٢٦٠/١.

[5]- مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل حسان بن ثابت، (١٩٣٥/٤)، ح (٢٤٩٠).

سفيان، وابن عباس وغيرهم. وامتد اهتمام التابعين بالأنساب كابن المسيب، وابنه محمد، وعلاقة بن كرشم، وعبيد بن شَرِيَّة وغيرهم.

وهنا يبرز سؤال: مَنْ كان من علماء الأنساب أسبق إلى التأليف؟ فقد تباينت آراء الباحثين في تحديد أول مَن كتب في الأنساب. وسأرتب الكلام فيها حسب تاريخ وفيات مَنْ قيل إنه أول من ألف في الأنساب. وقد تتبعتُ الكلام فيهم، فوجدتُ أنها تدور حول سبعة من علماء الأنساب، وهم: معاون بن عامرة الكندي (ت٧٣هـ)، وعبدالله بن عمرو اليشكري المتوفى سنة (٨٠)هـ، ومثجور بن غيلان البصري المتوفى سنة (٨٥)هـ، والإمام الزهري المتوفى سنة (١٢٤)هـ، وأبو اليقظان سحيم بن حفص المتوفى سنة (١٩٠)هـ، ومؤرج بن عمرو السدوسي المتوفى سنة (١٩٥)هـ، وهشام الكلبي المتوفى سنة (٢٠٤)هـ.

ولا بد –قبل ترجيح القول في صاحب السبق في التأليف في الأنساب– التأكيد أنَّ أول تدوين للأنساب في الإسلام جاء في مرحلة مبكرة، ويعود إلى ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من تكليف ثلاثة من أبرز نسابي قريش وهم: جبير بن مطعم، ومخرمة بن نوفل، وعقيل بن أبي طالب، بوضع ديوان العطاء على حسب القبائل، وكان على القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم[١]. وهذا التدوين للأنساب في عهد عمر وإن كان المقصود منه إدارة شؤون الدولة، وصرف العطاء للمجاهدين، وليس تأليفاً للأنساب إلا أنه يعد تدويناً هاماً؛ لأن النسابة اللاحقون قد اعتمدوا –ولا شك– على ما تم تدوينه في عهد عمر، وكان أحد المصادر التي ارتكزوا عليها.

وعن أسبقية التأليف يرى المستشرق (كاسكل) أن معاون بن عامرة الكندي (ت٧٣هـ) هو أقدم نسابة ألَّف كتاباً في الأنساب وهو "افتراق معد"[٢]. فيما أشار ابن حجر[١] إلى أن لعبدالله بن عمرو

[١]- الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، مرجع سابق، ٢٠٩/٤.
[٢]- محمد سعيد، **النسب والقرابة في المجتمع العربي قبل الإسلام**، مرجع سابق، ص٤٨.

اليشكري (ت٨٠هـ) كتاباً في الأنساب. كما ذكر الجاحظُ مَثْجُورَ بن غيلان الضبي (ت٧٥هـ) ضمن النسابة الذين لهم مؤلفات في النسب. وقد رجَّح المحقق صلاح الدين المنجد أنَّ أول مَن ألف في الأنساب هو الإمام الزهري (ت١٢٤هـ)، ثم جاء بعده أبو اليقظان سحيم بن حفص (ت١٩٠هـ)، ومؤرج بن عمرو السدوسي (ت١٩٥هـ)[٢]، الذي كتب "جماهير القبائل" ولم يصلنا منه شيء، و "حَذْفٌ من نسب قريش"[٣] الذي حققه المنجد، وجزم أنه أقدم كتاب وصلنا في النسب. ولم يرتضِ المنجد رأيَ حاجي خليفة الذي يرى أن أول من فتح هذا الباب، وضبط علم الأنساب هو الإمام النسابة هشام ابن الكلبي (ت٢٠٤هـ)، ثم ذكر خمسة مصنفات له في الأنساب[٤]. وجزم المنجد أن ابن الكلبي مسبوق بالتأليف في الأنساب. ويبدو أن سبب ترجيح المنجد للزهري على غيره أن النسب من أبرز اهتمامات الزهري، حيث كتب كتاباً في نسب قريش. "عن قرة بن خالد قال: لم يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه"[٥]. وتشير الروايات أنه لم يكتب شيئاً من العلم إلا النسب، فـ "عن يونس الأيلي أنه قال للزهري: أخرج لي كتبك، فقال: يا جارية، هات ذاك السَّفط. قال: فجاءت بسفط فإذا فيه شيء من نسب قومه وشعر. وقال: ليس عندي مكتوب، أو نحو هذا"[٦]. وقد شرع في كتابة كتاب يشمل نسب العرب كلهم، بناءً على طلب من خالد بن عبدالله القسري[٧] فبدأ بنسب مضر لكنه لم يتمه. ولم يصلنا شيء مما كتبه الزهري إلا في ثنايا كتب المؤرخين والنسابة الذين جاءوا بعده، كمصعب الزبيري والبلاذري والطبري وغيرهم.

---

[١] - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ٢٤٤/١.

[٢] - السدوسي، أبو فيد مؤرج بن عمرو بن الحارث (ت١٩٥هـ)، **حذف من نسب قريش**، مقدمة التحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢، ص٥.

[٣] - الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٢٧٣٢/٦.

[٤] - حاجي خليفة، **كشف الظنون**، مرجع سابق، ١٧٨/١.

[٥] - الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨١م، ٦٤١/١.

[٦] -المرجع السابق، ٦٤٢/١.

[٧] - كان أميراً للأمويين على الحجاز والبصرة والكوفة، ت ١٢٦ه. انظر: الذهبي، **سير الأعلام النبلاء**، مرجع سابق، ٤٢٥/٥.

أما عبد العزيز الدوري فذكر أن أول من كتب في الأنساب هو أبو اليقظان سحيم بن حفص (ت١٩٠هـ)[١]. وله من الكتب " كتاب أخبار تميم" و "نسب خندف وأخبارها" و "النسب الكبير"[٢] ولكنه لم يبق من مؤلفاته شيء إلا ما نقله عنه اللاحقون له.

ويمكن أن أخلص إلى القول: إن أقدم كتاب في النسب هو "افتراق معد" الذي ألفه معاون بن عامرة الكندي، ولم يصلنا هذا الكتاب. وأن الزهري هو من أوائل –وليس أول– من كتبوا في الأنساب. أما أقدم كتاب وصل إلينا فهو كتاب مؤرج السدوسي "حذف من نسب قريش". وما ذهب إليه حاجي خليفة من أن ابن الكلبي الذي فتح باب التأليف في الأنساب ربما يكون له وجه، فلو دققنا في عبارة خليفة :" والذي فتح هذا الباب، وضبط علم الأنساب" فإذا كان قصده من "ضبط الأنساب" التأليف المنهجي المنضبط والتوسع فيه كان للعبارة نصيب من الصحة، سيما أن ابن الكلبي ترك مؤلفات تفوق غيره عدداً وحجماً، فقد ذكر ياقوت أن له من المؤلفات ما يزيد عن المائة وخمسين كتاباً معظمها في الأنساب[٣].

وإذا أضفنا إلى ذلك تعاصرُ ابن الكلبي ومؤرج وسحيم كان لعبارة خليفة وجاهة أكثر، فلا نستطيع الجزم أيهم أسبق في التأليف، فإنَّ قِدَم المؤلف في سنة الوفاة لا يعني بالضرورة أنه أسبق في التأليف. فالفارق بين ابن الكلبي ومؤرج (٩) سنوات، وبين مؤرج وسحيم (٤) سنوات. وهو فارق لا يعطي أفضلية كبيرة لأحدهم ليحوز السبق في التأليف، فلربما ألف ابن الكلبي أحد كتبه في مرحلة مبكرة من حياته سابقاً بذلك أقرانه.

---

[١]- الدوري، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، مرجع سابق، ص٤٧.
[٢]- ابن النديم، **الفهرست**، مرجع سابق، ص١٢٣.
[٣]- الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: احسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٢٧٧٩/٦.

المبحث الثالث: مُحدِّدات (أنواع) النسب.

فحوى النسب أن يُعزى الشخص إلى ما يُعرف به، ولهذا فإن الإنسان يُنسب إلى أشياء عديدة، قال الأزهري: والنسب يكون بالآباء ويكون إلى البلاد ويكون بالصناعة[١]. ولا يقتصر الأمر على هذه الأشياء الثلاثة التي ذكرها الأزهري بل يتعداها إلى كل ما يميز الإنسان ويشتهر به. ومن هنا فقد تعددت أنواع النسب ومحدداته وتطورت عبر العصور واختلفت مع اختلاف ظروف الحياة وتطور ثقافة المجتمع. قال الفيومي: وَيُنْسَبُ إلَى مَا يُوَضِّحُ وَيُمَيِّزُ مِنْ أَبٍ وَأُمٍّ وَحَيٍّ وَقَبِيلٍ وَبَلَدٍ وَصِنَاعَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ[٢].

والأصل عند العرب في النسبة إلى القبائل أي رابطة الدم، والنسب عندهم هو نسب القرابات[٣]؛ لأن القبيلة كانت عماد الحياة عند العرب، ولكن مع التطور الحاصل للمجتمع العربي بمجيء الإسلام وظهور مفاهيم جديدة كالأمة، وما جرى من توسع الإسلام–وعموده الفقري هم العرب– بالفتوحات واتساع رقعة الدولة الإسلامية ثم التغير الذي طرأ على حياة القبائل العربية من ارتباط بالأرض، والاتجاه نحو مهن جديدة كالزراعة والصناعة، والاختلاط بأجناس وأعراق مختلفة، كل هذا أدى إلى ظهور أنساب جديدة. وهذا ما أشار إليه الحازمي: "فإنها –يقصد العرب–تنتسب إلى القبائل، وهي تفانت"[٤] وفي قول الحازمي: "تفانت" ما يدل على تراجع دور القبيلة، فالحازمي المتوفي سنة ٥٨٤هـ عاش في عصور الانحطاط للدولة العباسية التي بدأت تتفكك. ولقد بقي للقبيلة العربية مكانتها في العصر الراشدي والعصر الأموي ولكن بدأ اضمحلال دورها في العصر العباسي حيث بدأت بعض الشعوب الأخرى بالتغلغل داخل جسم الدولة، وظهور الدول التي انفصلت عن الخلافة العباسية.

---

[١]- الأزهري، **تهذيب اللغة**، مرجع سابق، ١٢/١٣.
[٢] - الفيومي، **المصباح المنير**، مرجع سابق، ٦٠٢/٢.
[٣]- المرجع السابق١٢/١٣
[٤]- الحازمي، **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، ص٤.

أولاً: النسب إلى القبائل.

الانتساب إلى القبيلة هو الأساس عند العرب، والرابطة الدَّمِّية هي التي كانت تحكم علاقة أفراد القبيلة حيث ينتسب الفرد إلى آبائه وأجداده، بمعنى أن هذا النوع من النسب عمادُهُ "الإنسان" وما تناسل منه من ذرية وسلالة والتي تشكل القبائل والعمائر والعشائر على التفريعات المذكورة عند أهل النسب. والأمثلة عليه كثيرة، مثل: الأحمسي، الثقفي، الكندي، الأشجعي، الزبيري، الأسدي، البجلي، السعدي، وغيرها.

على أن الانتساب للقبيلة لم يكن جامداً ولا ثابتاً بل خضع لمتغيرات عدة وفق ظروف وطبيعة حياة القبائل: ومن أهم هذه المتغيرات الحلف والولاء، والتي يمكن أن نعدها من فروع النسب إلى القبائل.

(١) **الحلف:** وقد عرفه بعض الباحثين المعاصرين: "أنظمة وعهود اجتماعية وسياسية تجمع بين عشيرتين، أو قبيلتين فأكثر يلتزمون فيها بينهم على التعاضد والتناصر والحماية، وقد تزيد هذه العلاقة حتى يصبح المتحالفون قبيلة واحدة، وكياناً واحداً"[١]، فقد كان الحلف بين القبائل أمراً شائعاً عند العرب لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية.

وما يحدث في بعض أنواع التحالفات أن ينضوي فرعٌ من قبيلة سواء كان عشيرة أو فخذاً أو فرداً تحت قبيلة أخرى فيتسمى باسمها وينتسب بنسبها. ومن ذلك ما ذكره ابن حزم عن الإخوة: أسلم ومالك وملكان ثم قال: فهؤلاء الثلاثة ممن تخزَّع، فهم مع خزاعة. وأحياناً تجتمع عدة قبائل مع بعضها لا يجمعها نسب واحد ولكنها تأخذ نسباً جديداً، ومثال ذلك ما ذكره ابن حزم كقبائل تنوخ

[١]- من مقال على شبكة الانترنت، **الحلف القبلي ومعناه عند العرب**، بتاريخ ٢٠١٧/٨/٦م- http://alkhalifah.me/form/?tag=%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AD%D٩٪٨٤٪D٩٪٨١-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٢٪D٨٪A٨٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨A-%D٨٪B٩٪D٩٪٨٦٪D٨٪AF-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪B٩٪D٨٪B١٪D٨٪A٨

والعتق وغسان. فكلٌّ من هذه القبائل تجمع فروعاً شتى لا تعود لأب واحد، فغسان عدة قبائل أخذت هذه النسبة من عين ماء سكنوا عندها[١].

(٢) **الولاء:** والولاء نظام كان معمولاً به في الجاهلية[٢]، وأقره الإسلام وأثبت النسب بالولاء، ورتّب عليه ما للنسب من أحكام، قال صلى الله عليه وسلم: "الولاء لُحْمة كلُحْمة النسب لا يباع ولا يوهب"[٣]. قال ابن قدامة: وثبت فيهم حكم القرابة من الإرث والعقل والنفقة[٤]. ومن أبرز صور الولاء مولى العتاقة وهي الصلة الحاصلة بين المولى والعبد المُحرَّر[٥]. قال صلى الله عليه وسلم: "مولى القوم من أنفسهم "[٦] وقد حرّم الإسلام بيع الولاء وهبته على خلاف ما كان سائداً في الجاهلية، قال

---

[١] - المرجع السابق. وانظر: ابن حزم، أبو أحمد علي بن أحمد الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، ص ٢٤٠ و٤٦١.

[٢] - جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار الساقي، ط٤،١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ١٥١/١٤.

[٣] - رُوي هذا الحديث مرسلاً وموقوفاً ومرفوعاً:

-فقد رواه عبدالرزاق في (المصنف٥/٩/رقم١٦١٤٩)، وسعيد بن منصور في (السنن١١/١/رقم٢٨٤)، وابن أبي شيبة في (المصنف٣٠٨/٤/رقم٢٠٤٧٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى٣٩٤/٦/برقم١٢٣٨١ و٤٩٤/١٠/رقم٢١٤٣٥) بأسانيدهم عن ابن المسيب والحسن البصري ومحمد بن سيرين مرسلاً. قال البيهقي عقب الرواية الثانية: وقد رُوي من أوجه أُخر كلها ضعيفة.

-ورواه الدارمي في (المسند١٠١٨/٢/رقم٣٢٠٢) عن عبدالله بن مسعود موقوفاً.

-ورواه ابن حبان في (الصحيح٣٢٦/١١/رقم٤٩٥٠)، والطبراني في (الأوسط٨٢/٢/رقم١٣١٨)، والحاكم في (المستدرك٣٧٩/٤/رقم٧٩٩٠ ورقم٧٩٩١)، والبيهقي في(السنن الكبرى٤٩٤/١٠/رقم٢١٤٣٣ ورقم٢١٤٣٦ ورقم٢١٤٣٧) بأسانيدهم عن ابن عمر مرفوعاً. قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". وسكت عنه الذهبي في التلخيص. ويرى البيهقي أن رواية الحسن المرسلة هي الصواب؛ إذ نقل عن أبي بكر بن زياد النيسابوري بعد الرواية الأولى قوله: هذه خطأ، لأن الثقات لم يروه هكذا، وإنما رواه الحسن مرسلاً. وقال بعد الرواية الثالثة: "هذا وَهْمٌ من يحيى بن سليم أو مَنْ دونه في الإسناد والمتن جميعاً، فإن الحفاظ إنما رووه عن عبيدالله بن عمر عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الولاء وعن هبته". والبيهقي يشير إلى ما رواه الستة عن ابن عمر قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء، وعن هبته". ورواية الستة لم يجئ فيها: "الولاء لُحمة كلُحمة النسب". قال ابن حجر في (التلخيص الحبير ٣٩٣/٤): "رواه الطبري في تهذيبه وأبو نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير، وظاهر إسناده الصحة، وهو يعكر على البيهقي حيث قال عقب حديث أبي يوسف: يُروى بأسانيد أُخَر كلها ضعيفة". وقد حكم الألباني بصحته في (إرواء الغليل ١١٠/٦) حيث قوَّى طريق المرسل بطريق الموصول.

[٤] - ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد المقدسي (ت٦٢٠هـ)، **المغني**، مكتبة القاهرة، دون طبعة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ٤٨٩/٢.

[٥] - موقع المعاني على شبكة الانترنت. بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٤م https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%8E%D9%84%D8%A7%D9%8E%D8%A1%D9%8C/

[٦] - رواه البخاري في **الصحيح**، كتاب الفرائض، باب مولى القوم من أنفسهم، ١٥٥/٨، رقم ٦٧٦١.

صلى الله عليه وسلم: "فإنما الولاء لمن أعتق"[1]. قال النووي: أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه وأنه يرث به[2].

ومن صور الولاء مولى الإسلام وهو من أسلم على يديه فيصير ولاؤه له، على خلاف فقهي في ذلك[3].

وهكذا فإن الحلف والولاء من المتغيرات التي تعمل على إحداث تغيير في الأنساب أو تشكيل أنساب جديدة

ثانياً: النسب إلى البلاد.

تأتي النسبة إلى البلاد كالمدينة والقرية والمنطقة في الأهمية بعد النسبة إلى القبائل، فمع التطور الحاصل في حياة العرب بعد الفتوحات الإسلامية وظهور المدائن الجديدة والانفتاح على الأمم الأخرى أدّى ذلك إلى ظهور النسبة إلى البلد كأحد أهم أنواع النسب عند العرب والمسلمين. والانتساب إلى البلاد لم يكن أصيلاً عند العرب بل كان أمراً مستنكراً مثيراً للرفض، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: تعلموا النسب ولا تكونوا كنبط السواد[4]، إذا سُئل أحدهم عن أصله قال من قرية كذا. إن ما أثار حفيظة عمر هو أن يستبدل العرب أنسابهم بالنسب إلى البلاد، وإلاّ فقد وقع في بداية الفتح الإسلامي الانتساب إلى المناطق فكان يقال: جند قنسرين وجند دمشق وغيره فلم يكن هذا الانتساب أكثر من علامة فارقة زائدة على النسب[5]. فالعجم لم يكونوا ينتسبوا

---

[1] - البخاري، **الصحيح**، كتاب المكاتب، باب: المكاتب ونجومه في كل سنة نجم، ١٥١/٣، ح (٢٥٦٠).
[2] - النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٤٠/١.
[3] - انظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، مرجع سابق، ١٤٠/١٠.
[4] - يقصد عمر بنبط السواد السكان الذين عاشوا في مناطق (سواد العراق) وهم من أصول سريانية، وقد أطلق عليهم العرب اسم النبط لأنهم يحفرن الأرض بحثاً عن الماء، وقد كانوا أهل زراعة وعقار. ثم أصبح هذا المصطلح (النبط) يطلق على أخلاط الناس من غير العرب، وهم غير الأنباط الذين أسسوا مملكة الأنباط وعاصمتها البترا. ابن منظور(ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، مرجع سابق، ٤١١/٧. إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، ص٨٩٨.
[5] - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت٨٠٨ه)، **المبتدأ والخبر**، تحقيق: خليل شحادة، مرجع سابق، ١٦٢/١.

إلى الآباء بل كانوا ينتسبوا إلى المدائن والقرى ولهذا يُطلق عليهم الشعوبية نسبةً إلى الشعوب، ولم يكن يقال لهم إلا فارسي أو رومي أو تركي[1]. ولكن مع تطاول الزمن وكثرة الاختلاط وتداخل الأنساب وتلاشي القبائل أصبح الانتساب إلى الأمكنة أكثر شيوعاً. فالانتساب إلى البلدان اكتسبه العرب من تفاعلهم مع العجم والنبط وغيرهم من الأمم، جاء في المصباح المنير: العرب إنما كانت تنتسب إلى القبائل ولكن لما سكنت الأرياف والمدن استعارت من العجم والنبط الانتساب إلى البلدان فكان عُرفاً طارئاً[2].

ومن الأمثلة على الانتساب إلى البلدان: المكي، المدني، الكوفي، البصري، الصنعاني، الحمصي، الدمشقي، وغيرها.

ثالثاً: النسب إلى المهنة والحرفة.

والنسبة إلى المهن والحرف المختلفة كالصناعة والتجارة من أنواع النسب الطارئة عند العرب، إن الحياة الاقتصادية للعرب قبل الفتوحات كانت تعتمد على التجارة والزراعة والرعي وبعض المهن الخفيفة، ولكن مع التوسع في الحياة العربية وظهور مهن جديدة لم تكن شائعة عند العرب أدى إلى ظهور مثل هذا النوع من النسب. ومن ذلك مثلاً:

١- البزاز: وهو اسم لمن يخرج الدهن من البزر أو يبيعه[3].

٢- الساجي: وهي نسبة إلى الساج وهو خشب يُحمل من البحر إلى البصرة يُعمل منه الأشياء[4].

---

[1] - ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي ، محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ١٥٣/٥.

[2] - الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مرجع سابق، ٦٠٢/٢.

[3] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٩٤/٢.

[4] - المرجع السابق، ١٠/٧.

٣- الصابوني: نسبة إلى عمل الصابون[١].

٤- الثعالبي: نسبة إلى خياطة جلود الثعالب وعمل الفراء منها[٢].

٥- الزيات: نسبة إلى بيع الزيت، وكذلك نقله من بلد إلى بلد[٣].

رابعاً: النسبة الدينية.

أضاف الإسلام بُعداً جديداً للأنساب؛ إذ جاء الإسلام بمفهوم جديد يربط كلَّ من ينتمي إليه بغض النظر عن قبيلته ولونه ولسانه وهو مفهوم "الأمة"، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء، الآية (٩٢).

فأصبح الدين هو الرابط الذي يجمع بين الناس، وقد أكدت وثيقة المدينة هذا المفهوم في المجتمع الإسلامي الناشئ: "هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلم، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس"[٤] فلم تعد القبيلة محور الحياة الاجتماعية، ومع أن الإسلام لم يلغِ القبيلة إلا أنه ألغى النظام القبلي، وأصبح انتماء الفرد في المجتمع الجديد لدينه وعقيدته وأمته. ومن هنا ظهرت أنواع جديدة من النسب اتسمت بالطابع الديني وأولها "الأنصاري" نسبةً إلى الأنصار، الفئة الثانية في المجتمع المدني. وقد اشتهرت هذه النسبة حتى غلبت على الانتماء القبلي للأنصار وهما قبيلتي الأوس والخزرج. قال السمعاني: هذه النسبة إلى الأنصار، وهم جماعة من أهل المدينة من الصحابة من أولاد الأوس

---

[١] - المرجع السابق، ٢٤٧/٨.
[٢] - المرجع السابق، ١٣٢/٣.
[٣] - المرجع السابق، ٣٥٥/٦.
[٤] - ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت٢١٣هـ)، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ٥٠١/١.

والخزرج .... وفيهم كثرة وشهرة على اختلاف بطونها وأفخاذها ومن أولادهم إلى الساعة – يقصد إلى عصره– جماعة يُنسبون إليهم[1].

ومع توسع المجتمع الإسلامي وظهور التعدد والتنوع الفكري والسياسي والعقدي اتخذت النسبة الدينية أشكالاً مختلفة كالنسبة إلى المذاهب الفقهية المختلفة كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري، والنسبة إلى المذاهب العقدية والسياسية كالشيعي والخارجي والجهمي والأشعري وغيرها.

ومن الملاحظ أن الانتساب إلى الآباء هو النوع الثابت الذي لا يجوز تغييره، وقد استدل الإمام الشافعي رحمه الله بالآية الكريمة: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ...﴾ المجادلة (٢٢).

على ثبات الأنساب وأنها لا تزول حتى في حالة اختلاف الدين، وقد نسب الله ابن نوح إلى أبيه وابنه كافر، ونسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر. أما باقي أنواع النسب فهي مستحدثة قد تتعرض للتغيير[2]، فيمكن أن يغير الإنسان مكان إقامته من بلد إلى بلد آخر فيُنسب إلى كلا البلدين، فمثلاً: يقال المدني ثم الكوفي[3]. أو أن يتحول من مذهب فقهي أو عقدي إلى آخر.

ويجب التنويه إلى أمرين هامين، وهما:

١– هناك من الأسماء ما يأتي على صورة النسب، وهي ليست بأنساب. وينبه المصنفون على ذلك بالقول: اسم يشبه النسبة، أو بلفظ النسب، أو صورة النسب. ومن الأمثلة على ذلك:

- (البَختري): وهو اسم يشبه النسبة، منهم البختري بن عزرة المصري[4].

---

[1] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٣٦٨/١.
[2] - الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ١٣٢/٤.
[3] - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٩٣، الراوي رقم٢٣٣.
[4] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٠٨/٢.

- (خَوْلي): وهو اسم لرجل، وهو أبو ليلى أوس بن خولي الأنصاري، له صحبة[1].

- (القاشي): اسم رجل وهو عيسى بن القاشي، شاعر محدث[2].

٢- وهناك ما يتعلق بالألقاب، واللقب هو: "مَا وضع لتعريف ذَات مُعينَة لَا على سَبِيل الاسمية العلمية"[3]. ومن الألقاب ما يأتي على صورة النسب أيضاً، وذلك بأن يشتهر الراوي بلقب معين فيُنسب إليه، مثل:

- (السُّدي): إنما لقب بالسدي لأنه كان يجلس بالمدينة في موضع يقال له السد، والمشهور بهذه النسبة إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى ذؤيب[4].

- (السَنْقي): هذه النسبة إلى سنقة، وهو لقب لبعض أجداد أبى عمرو عثمان بن بشر السنقى السقطي، المعروف بابن السنقة[5].

قال ابن حجر في (النزهة): "وقد تَقعُ الأنْسابُ أَلقاباً، كخالِدِ بنِ مَخلَدٍ القَطَوَانيِّ، كانَ كوفيّاً ويُلَقَّبُ القَطَوَانيِّ، وكان يَغضب منها"[6]. وقد عقد ابن حجر في كتابه (تقريب التهذيب) فصلاً سماه (الأنساب من الألقاب) ذكر فيه عدداً من الألقاب التي انتسب إليها بعض الرواة[7].

---

[1] - المرجع السابق، ٢٣٢/٥.
[2] - المرجع السابق، ٢٩٩/١٠.
[3] - ابن دقيق العيد، محمد بن علي القشيري (ت٧٠٢ه)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص٥١.
[4] - المرجع السابق، ١٠٩/٧.
[5] - المرجع السابق، ٧/ ٢٧٤.
[6] - ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق: عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢ه، ص١٨٨.
[7] - ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ه)، **تقريب بالتهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، ط١٩٨٦،١م، ص٧٢٨.

المبحث الرابع: أهمية الأنساب.

إن الأنساب أحد الأوجه التي ميزت الأمة العربية الإسلامية عن غيرها من الأمم، فإن الله تعالى قد "خص هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يعطها من قبلها الإسناد والأنساب والإعراب[1]. وبلغت عناية العرب بأنسابهم مبلغاً عظيماً جعل منها حالة فريدة بين شعوب الأرض، "وللعرب حفظ الأنساب، وما يُعلم أحد من الأمم عُني بحفظ النسب عناية العرب "[2].

وفي هذا المبحث سأتطرق إلى ثلاثة جوانب لأهمية الأنساب عند العرب، وهي: الجانب الديني والحضاري والسياسي.

أولاً: الأهمية الدينية.

امتد الاهتمام بالنسب منذ العصور الجاهلية إلى العصر الإسلامي ولكنه اتخذ وضعاً جديداً: فمن ناحية حارب الإسلام العصبية القبيلة والمفاخرة بالأنساب، ومن ناحية أخرى أمر بتعلم الأنساب لاعتبارات عدة أبرزها صلة الأرحام وحفظ الحقوق. فلم يعد النسب هو المعيار الوحيد الذي يُحكم فيه على الناس ولا الوشيجة الأولى التي تربط المجتمع. إن الأمة الجديدة –التي أنشأها الإسلام– تقوم على رباط مقدس هو رابطة العقيدة لا الدم، وميزان التفاضل فيها " **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**[3] "، وقد أعلنها القرآن حقيقة قاطعة: لا اعتبار لقيمة النسب في مقابل التقوى والعمل الصالح. قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ المؤمنون، الآية (١٠١)، فإذا كانت الأنساب في الدنيا تنفع في النصرة والنجدة والشفاعة فإن هذه المعاني لا

---

[1]- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة، أنقرة، ص٤٠.

[2]- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧، ص٤٣.

[3]- سورة الحجرات، جزء من الآية رقم (١٣).

تنفع المرء في الآخرة[1]. وقد أكد هذا المعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مخاطباً قومه: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ – أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا – اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لاَ أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لاَ أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ المُطَّلِبِ لاَ أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لاَ أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَلِينِي مَا شِئْتِ مِنْ مَالِي لاَ أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»[2].

وينبغي للمؤمن ألا يقصر في العمل اتكالاً على نسبه، قال صلى الله عليه وسلم: " ... ومن بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه"[3] قال النووي: من كان عمله ناقصاً لم يلحقه بمرتبة أصحاب الأعمال فينبغي أن لا يتكل على شرف النسب وفضيلة الآباء ويقصر في العمل[4].

ولكن الإسلام لم يلغِ النسب إلغاء تاماً بل جعله "خادماً" لرابطة العقيدة الإسلامية و"عاملاً" لتوحيد الأمة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ الحجرات، الآية (١٣). قال الطبري: إنما جعلنا هذه الشعوب والقبائل لكم أيها الناس، ليعرف بعضكم بعضا في قرب القرابة منه وبعده، لا لفضيلة لكم في ذلك، وقُربة تقرّبكم إلى الله، بل أكرمكم عند الله أتقاكم[5].
وبمعنى آخر فإن الذي حاربه الإسلام ليس النسب بحد ذاته بل بعض ما يترتب عليه من مظاهر الفخر والتعالي والتناحر" العصبية القبلية ". قال صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخْرَهَا بِالْآبَاءِ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَدَعَنَّ رِجَالٌ فَخْرَهُمْ بِأَقْوَامٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجِعْلَانِ الَّتِي تَدْفَعُ

---

[1]- انظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت١٣٩٣ه)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م، ١٢٦/١٨.
[2]- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح**، كتاب الوصايا، باب هل يدخل الولد النساء والولد في الأقارب، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٦/٤، ح (٢٧٥٣).
[3]- مسلم، **الجامع الصحيح**، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، ٢٠٧٤/٤، ح (٢٦٩٩).
[4]- يحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦ه)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢ه، ٢٢/١٧.
[5]- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: محمد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، ٣١٢/٢٢.

بِأَنْفِهَا النَّتِنَ"[1]. والعُبية: الكِبْر والنخوة وما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي بها[2]. ولهذا المعنى رفض سعيد بن المسيب تعليمَ رجل سأله أن يتعلم منه الأنساب قائلاً: إنما تريد أن تساب الناس[3]. فربما رأى في الرجل ميلاً ليتخذ من الأنساب وسيلة للطعن في الآخرين والحط من أقدارهم. وهي ذات الدعوى التي حذر منها النبي صلى الله عليه وسلم: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ»[4] في تنبيه واضح إلى خطر العصبية القبلية والتعالي بالأنساب على الناس عندما شجر نزاع بين فريق من المهاجرين وفريق من الأنصار، وكان قبلها متسائلاً في استنكار " ما بال دعوى الجاهلية " وهي دعوى التفاخر بالأنساب وما يترتب عليه من أخذ الحقوق بالعصبات والقبائل[5]. فلم يكن الانتماء للنسب محل إنكار منه صلى الله عليه وسلم وإنما التعصب للقوم بما يدعو للتعدي على الآخرين والميل عن الحق واتباع الهوى.

لقد بقي انتماء العربي المسلم أصيلاً لقومه حتى بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم: ففي حادثة توزيع الغنائم بعد غزوة حنين، وما وجد الأنصار في أنفسهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب عدم إعطائهم من الغنائم. وعند سؤال النبي صلى الله عليه وسلم سعدَ بن عبادة –زعيم الأنصار– عن موقفه من كلام قومه قال له سعد: "يا رسول الله، ما أنا إلا من قومي"[6] في دلالة واضحة على عمق الاتصال الوثيق بالقبيلة.

---

[1]- رواه أبو داود في (السنن٤٣٨/٧/رقم٥١١٦)، من طريق هشام بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة. ورواه الترمذي في(السنن/٢٢٩/٦/رقم٣٩٥٦)، من الطريق السابق، وقال: حديث حسن صحيح، وهذا عندنا أصح من الحديث الأول(يقصد رقم٣٩٥٥) وسعيد المَقْبُري قد سمع من أبي هريرة، ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة. ورواه الترمذي أيضاً (رقم٣٩٥٥) من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة (دون والد سعيد)، وقال: هذا حديث حسن. ورواه أحمد في (المسند٣٤٩/١٤/رقم٨٧٣٦) من الطريق السابق(دون والد سعيد).

[2]- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (٣٨٨هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م، ٢٩٠/١.

[3]- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت٤٦٣هـ)، **الإنباه على قبائل الرواة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت،ط١٩٨٥،١م، ص١٤.

[4]- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: "سواء عليهم أستغفرت لهم ..."، ١٥٤/٦، ح (٤٩٠٥).

[5]- النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، مرجع سابق، ١٣٧/١٦.

[6]- ابن هشام، **السيرة النبوية**، مرجع سابق، ٤٩٩/٢.

ويمكن إجمال الأهمية الدينية في تعلم الأنساب في النقاط الآتية:

إن النسب علاقة تربط الآباء والأجداد بالأبناء والأحفاد في سلسة متصلة لها قدسيتها التي ينبغي ألا تُمس؛ ولهذا جعل الإسلام من مقتضى العدل والإنصاف أن يلتزم المرء هذا الرباط المقدس وينتسب إلى آبائه الحقيقيين، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ ...﴾ الأحزاب الآية (٥). وحرَّم أيَّ صورة من صور التلاعب بالنسب. قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ – وَهُوَ يَعْلَمُهُ – إِلَّا كَفَرَ، وَمَنِ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ[١]» وفي حديث آخر:« مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»[٢] فإنكار نسب الفرد يدخل في باب كفر النعمة والإحسان، والانتفاء من النسب المعروف والادعاء الى غيره عاقبته شنيعة قد تجعل مصير صاحبه النار[٣]. وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت "[٤] فأي حرص على النسب أعظم من هذا ! وأي تشديد في عدم الانحراف عن النسب الصحيح أشد من هذا !

الدعوة لتعلم الأنساب لصلة الأرحام والحفاظ على وشائج القربى مراعاةً لحقوقهم. قال صلى الله عليه وسلم: " تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ، مَحَبَّةٌ فِي الأَهْلِ، مَثْرَاةٌ فِي المَالِ، مَنْسَأَةٌ فِي الأَثَرِ "[٥] وقد جاء في الكتاب العزيز كثير من الآيات في الحث على الإحسان إلى ذوي القربى، منها قوله تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ ...﴾ الإسراء، الآية (٢٦).

---

[١]- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، ١٨٠/٤، ح (٣٥٠٨).
[٢]- المرجع السابق، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف، ١٥٦/٥، ح (٤٣٢٦).
[٣]- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٥٤١/٦.
[٤]- مسلم، **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، ٨٢/١، ح (١٢١).
[٥]- أخرجه الترمذي في (السنن/٣٥١/٤/رقم١٩٧٩)، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه. والحاكم في (المستدرك/١٧٨/٤/رقم٧٢٨٤)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأحمد في (المسند/٤٥٦/١٤/رقم٨٨٦٨) من طريق ابن المبارك عن عبدالملك بن عيسى عن يزيد مولى المُنْبَعِث عن أبي هريرة. والحديث بهذا اللفظ لم يأتِ إلا من هذه الطريق عند الثلاثة؛ ولهذا قال الترمذي: "غريب من هذا الوجه"، ومراده بذلك: غريب إسناداً لا متناً على ما أفاده ابن جماعة في (المنهل الروي ص٥٦). وللحديث شاهد آخر من طريق ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: "اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم، فإنه لا قرب لرحم إذا قُطعت ..." أخرجه الحاكم في

١- فصلة الأرحام واجبة، وللقرابة في الإسلام حقان: حق الإسلام وحق القربى. ويترتب على النسب كثيرٌ من الأحكام الفقهية كحقوق الطفل من نفقة ورضاعة وحضانة وغيرها، وحقوق الأقارب من توارث ونفقة ووقف، وولاية وغيرها، ومراعاة الأحكام المتعلقة بالنكاح مما يخص الأنساب كاعتبار النسب في الكفاءة بين الزوجين، ومراعاة النسب للمرأة المنكوحة.

٢- حرص النبي صلى الله عليه وسلم على إثبات نسبه والاعتزاز به، فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب"[١]. وهذا القول وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله في الحرب، وفي معرض دعوته لأصحابه للثبات في المعركة وعدم الفرار إلا أنه يوحي بمدى أهمية النسب، والتذكير به في بعض المواطن اعتداداً واعتزازاً لا افتخاراً واستعلاءً[٢]. ويحدد النبي صلى الله عليه وسلم نسبه فيقول: " نَحْنُ بَنُو النَّضْرِ بْنُ كِنَانَةَ، لَا نَقْفُو أُمَّنَا، وَلَا نَنْتَفِي مِنْ أَبِينَا "[٣]. والمعنى أننا لا نترك النسب إلى الآباء، وننتسب إلى الأمهات، أو أننا لا نتهمها ولا نقذفها[٤].

(المستدرك١/١٦٥/رقم٣٠١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجه واحد منهما، ولهذا الحديث شاهد مُخَرَّجٌ مثله في الشواهد. ورواه أيضاً في (المستدرك٤/١٧٨/رقم٧٢٨٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. قال ابن حجر في (المطالب العالية١١/٢٦٧/رقم٢٥١٩): صحيح.

[١]- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد، باب من قاد دابة غيره في الحرب، ٤/٣٠، ح (٢٨٦٤).

[٢]- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١٣/١٢٧.

[٣]- رواه الإمام أحمد (ت٢٤١ه) في (المسند ٣٦/١٦٠/رقم٢١٨٣٩)، وابن ماجه (ت٢٧٣ه) في (السنن ٣/٦٣٣/رقم٢٦١٢)، والطيالسي (ت٢٠٤ه) في (المسند٢/٣٧٧/رقم١١٤٥)، وابن أبي شيبة (ت٢٣٥ه) في (المسند٢/٣٦٢/رقم٨٧٢) بأسانيدهم عن عقيل بن طلحة عن مسلم بن هَيْصَم عن الأشعث بن قيس.

قال ضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣ه) في (الأحاديث المختارة٤/٣٠٤/رقم١٤٨٧): "إسناده حسن". وقال البوصيري (ت٨٤٠ه) في (إتحاف الخيرة المهرة ٦/١٥٧/رقم٥٥٥٥): "هذا إسناد رواته ثقات".

[٤] - ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات الجزري(ت٦٠٦ه)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ٤/٩٥.

كما كان النبي صلى الله عليه وسلم حريصاً على سلامة نسبه من الأذى أو أن يصيبه أدنى سوء، فقد: "... اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ المُشْرِكِينَ قَالَ: «كَيْفَ بِنَسَبِي» فَقَالَ حَسَّانُ: لَأَسُلَّنَّكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشَّعَرَةُ مِنَ العَجِينِ"[1]

ولهذا ذهب ابن حزم إلى فرضية معرفة نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأنه ينبغي تعلم نسبه الشريف، وقال بتكفير مَنْ لم يعرف أنه صلى الله عليه وسلم قرشي إلا في حالة الجهل الشديد[2].

ثانياً: الأهمية الحضارية.

يقوم كيان الأمة العربية على النظام القبلي الذي هو محور حياة العربي، وقد شمل النظام القبلي المجتمع العربي قبل وبعد الإسلام سواء في مناطق البادية أو في مناطق التحضر والاستقرار:

١- يعد النسب ركناً أساسياً في الإجابة على سؤال الهوية للأمة العربية (مَنْ هو العربي؟)، سؤال لم يزل مثار جدل: هل العربي بالنسب أم باللسان؟ وبصياغة أخرى للسؤال: هل الانتساب للعرب يقوم على العرق والسلالة؟ أم يقوم على اللغة العربية؟ الشق الأول من السؤال يجعل من كيان الأمة كياناً عرقياً قومياً، بينما في الشق الثاني يتحدد كيان الأمة على أساس "ثقافي".

تفاوتت آراء الباحثين في هذا المجال: يرى د. عبد العزيز الدوري في بحث له حول دور اللغة العربية في توحيد الأمة العربية أن لغتها العربية هي لغة التراث وقاعدة الهوية سيما بعد انتشار الإسلام وتوسع التعريب وإقبال غير العرب على تعلم اللغة العربية– مع أنه لم

[1]-البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب من أحب أن لا يسب نسبه، ١٨٥/٤، ح (٣٥٣١).
[2]- انظر: ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٢.

ينكر أثر النسب كأحد العوامل المؤثرة في بناء الأمة[1]. وقد حشد كثيراً من الأدلة والشواهد في بحثه لإثبات وجهة نظره.

ويرى آخرون أن النسب هو العامل الأرجح في تكوين هوية الأمة[2].

وبصرف النظر عن القطع بحقيقة الإجابة عن هذا السؤال تبقى " فكرة النسب " على قدر كبير من الأهمية في تكوين الأمة وبنائها.

٢- يمثل ما كُتب في النسب على مر العصور ولغاية عصرنا الآن – وإنْ بدرجات متفاوتة – توثيقاً لأواصر القربى بين الأفراد والجماعات[3]. إن النسيج الاجتماعي للمجتمع العربي والذي تمثل القبيلة وحدته الاجتماعية الأولى يفرض على المجتمع أن " يحفظ أنسابه " ويُبقي على هذه الرابطة الاجتماعية قائمة؛ فهي محور الحياة الاجتماعية للعرب.

إن الفعاليات والوقائع المختلفة لحركة المجتمع تم تقديمها في إطار من النسب: التجارة في الجاهلية، الدعوة الإسلامية، الهجرة، ارتداد القبائل، حركات الفتوح، التنظيمات الاجتماعية والمالية في عهد عمر، تمصير الأمصار. ولهذا فإن أطر النسب اكتسبت مكانة مركزية لأنها وفرت النسيج البشري الذي صنع الوقائع[4].

وبناءً على ذلك فإن القبيلة تمثل بالنسبة للفرد العربي رابطة اجتماعية وكياناً سياسياً وملاذاً اقتصادياً لا يمكن للفرد أن يعيش بدونه.

٣- شكلت دراسات الأنساب خطاً دفاعياً ضد هجمات الشعوبية: اتخذ الشعوبيون من العداوة للعرب والطعن فيهم هدفاً لهم، وألَّفوا المؤلفات في مثالب العرب والحط من شأنهم. وانبرى للرد عليهم عدد من العلماء –منهم ابن قتيبة والزمخشري والجاحظ– معتمدين في ذلك على

---

[1] - راجع: عبد العزيز الدوري، **الأعمال الكاملة (ج٢) أوراق في التاريخ والحضارة**، بحث بعنوان: دور اللغة العربية في توحدي الأمة العربية ونهضتها، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م. ص ٢٠٩-٢٨٨.

[2] - الحديثي، **علم التاريخ عند العرب فكرته وفلسفته**، مرجع سابق، ص٧٤.

[3] - محمد سعيد، **النسب والقرابة**، مرجع سابق، ص١٧.

[4] - محمد سعيد، **النسب والقرابة**، مرجع سابق، ص٢٣.

شرف النسب العربي، ونبل صفاتهم وكرم أخلاقهم. ولولا ما اختص الله به العرب من الخيرية ما شرفهم بحمل رسالته[1].

إن حرص العرب على العناية بالنسب امتد ليشمل الاهتمام بأنساب بعض الحيوانات[2] كالخيل –وما لها من عز وفضل في نفوس العرب– وإذا كان النسب يبرز الفحول من الناس فإنه كذلك يبرز فحول الخيل، علماً أن من معاني الفحولة "إنتاج النسل"[3]. وقد ألف ابن الكلبي كتاباً في نسب الخيل ويظهر للمتصفح له مدى التشابه بينه وبين ما أُلف في أنساب العرب من ناحية ذكر أسمائها وألقابها وصفاتها وفي أي القبائل كانت والمعارك التي خاضتها مما يوحي بشرف النسب عند العربي إنساناً وخيلاً[4].

ثالثاً: الأهمية السياسية وإدارة الدولة.

أحدث الإسلام نقلة نوعية في حياة العرب، فبعد أن كانت القبائل العربية تعيش متفرقة، كلٌّ منها في منطقتها: حواضر أو بوادي، ولكل قبيلة زعيمها –أو زعمائها– وعاداتها وتقاليدها ونظامها التي تسير عليه أصبحت بمجيء الإسلام تنضوي تحت لواء دولة واحدة لها كيانها السياسي الموحد.

بقي النظام القبلي في الإسلام سائداً وأسهم إسهاماً فاعلاً في شتى مناحي الحياة الإسلامية الجديدة، ويظهر ذلك من خلال الأمور الآتية:

---

[1]- عن الحركة الشعوبية انظر: أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م، ٦٧/١ وما بعدها.

[2]- ذكر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)في كتابه **الحيوان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤ه، ١٠٣/٣ أن ما كُتب في أنساب الحمام أكثر مما كتبه كبار علماء الأنساب كابن الكلبي وأبي اليقظان وصحار العبدي وغيرهم.

[3]- الخالدي، طريف، **فكرة التاريخ عند العرب**، ترجمة: حسني زينة، دار النهار، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٧٨.

[4]- انظر: الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (٢٠٤هـ)، **أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها**، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، سوريا، ط١، ٢٠٠٣م.

١- بقيت قيادة الدولة عربية قرشية استناداً إلى بعض الأحاديث النبوية التي تحصر أمر الخلافة بالنسب القرشي، منها: قوله صلى الله عليه وسلم: " النَّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبَعٌ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَعٌ لِكَافِرِهِمْ [١]"، وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: "لَايَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ اثْنَانِ"[٢].

وقد نقل النووي إجماع الصحابة فمن بعدهم أن الخلافة مختصة بقريش وهو مذهب كافة العلماء، ولا اعتداد بقول من خالف في ذلك[٣]. ويعلل ابن خلدون اشتراط النسب القرشي في الخلافة لما لنسب قريش من عصبية وشوكة تجعل منها الأجدر بتولي الإمامة والقدرة على قيادة سائر القبائل[٤].

٢- لقد وجه الإسلام طاقة القبيلة وجهة إيجابية بما يخدم أهداف الدعوة المباركة وأهدافها السامية. وقد لعبت القبائل دوراً حاسماً في الفتوحات الإسلامية، فقد سادت الروح القبلية إلى جانب الروح الدينية، فكانوا في القتال ينحازون إلى قبائل، كل قبيلة لها مكانها في القتال، ولها لواؤها تقاتل عنه كما تقاتل عن الإسلام، وتفخر كل قبيلة بنصرتها في بعض أيامها، فتميم أبلت بلاء حسناً في يوم كذا، وغيرها أبلى بلاء حسناً في يوم كذا، مما يعد مفخرة للقبيلة كأيامها في جاهليتها، وحرصت كل قبيلة أن تروي وقائعها، ويسلمها السلف إلى الخلف[٥].

لا شك أن قتال المرء بين أهله ووسط عشيرته يعطيه دافعاً أقوى وحافزاً أكبر لمواجهة الأعداء والاستبسال في القتال، وهذا ما حدا بخالد بن الوليد – يوم اليمامة – أن يأمر

---

[١]- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب قول الله تعالى "إنا خلقناكم من ذكر وأنثى.." ١٧٨/٤، ح (٣٤٩٥). ومسلم، **الصحيح**، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، ١٤٥١/٢، ح (١٨١٨).

[٢]- البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب مناقب قريش، ح٣٥٠١، ١٧٩/٤.

[٣]- النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، مرجع سابق، ٢٠٠/١٢.

[٤]- ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر**، مرجع سابق، ٢٤٣/١.

[٥]- أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، مرجع سابق، ٣٤١/٢.

جيشه: " امتازوا أيها الناس، لنعلم بلاء كل حي، ولنعلم من أين نؤتى[1] " أي لتقف كل قبيلة تحت راية، ما كان له أعظم الأثر في ثبات الجيش وانتصاره على مسيلمة الكذاب.

٣- نظم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ديوان العطاء على القبائل حيث بدأ بقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم بنو هاشم ثم القرب فالأقرب، وأوكل هذه المهمة لثلاثة من كبار نسابي قريش وهم عقيل بن أبي طالب وخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم وقاموا بعمل سجل بالأنساب. وكان العطاء في الديوان حسب السابقة في الإسلام والقدم والغناء للإسلام والحاجة "فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل وقدمه في الإسلام، والرجل وغناؤه في الإسلام، والرجل وحاجته"[2]. إن هذا التنظيم والتوزيع راعى في عمر رضي الله عنه الاعتبار الديني والاعتبار القبلي معاً.

٤- كان للنسب دور في الحياة السياسية سيما في العهد الأموي وبداية العهد العباسي حيث لعبت القبيلة دوراً هاماً في الحقل السياسي. في أطروحة ماجستير للدكتور محمد سعيد عن العائلات الموالية لبني أمية في القرن الأول، كشف فيها عن أهمية روابط القرابة، وتوظيفها سياسياً ليس من قبل بني أمية (الطبقة الحاكمة) فقط، وإنما من قبل شبكة واسعة من الموالين لهم أيضاً[3]. بدأ الاهتمام الأموي بالأنساب مبكراً منذ عهد معاوية حيث استدعى دَغْفَل بن حنظلة النسابة الشهير وكان يسأله عن أنساب العرب وقريش[4]. ويُذكر أن الوليد بن يزيد جمع أنساب العرب في ديوان مع أخبارها وأشعارها[5].

---

[1]- الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، مرجع سابق، ٢١٧/٢.

[2]- ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري البغدادي(ت٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط١، ١٩٦٨م، ٢٩٩/٣.

[3]- محمد سعيد، **النسب والقرابة**، مرجع سابق، ص١٩. لم يتسنَّ لي الاطلاع على أطروحته للماجستير لأنها باللغة الفرنسية. والأطروحة اتخذت قبيلة "بجيلة" نموذجاً.

[4]- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبي الشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٩٩٤م، ٣٧٨/١.

[5]- ابن النديم، **الفهرست**، مرجع سابق، ص١٢٠.

المبحث الخامس: صلة الأنساب بعلم الحديث.

ليس ترفاً أن يهتم المحدثون بالأنساب، ولا هو خارج دائرة اختصاصهم، بل هو في صلب تخصصهم، وأصل من أصول الحديث، لا غنى لأهل الحديث عنه. ويُعد علم الحديث مصدراً غنياً للأنساب؛ ففيه جملة من القواعد الضابطة للأنساب.

ومن دلائل صلة الأنساب بعلم الحديث ما يأتي:

أولاً: إن كل من كتب في أصول الحديث جعل معرفة الأنساب أصلاً من أصول الحديث، فأبو عبد الله الحاكم ذكر في النوع الثامن والثلاثين معرفة قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم. وفي النوع التاسع والثلاثين معرفة أنساب المحدثين. وفي النوع الثاني والأربعين معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم. وفي النوع السابع والأربعين معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم.

وقد أشار الخطيب البغدادي في مواضع متفرقة من كتابيه "الجامع" والكفاية" إلى مسائل ترتبط بالأنساب كتعظيم المحدثُ الأشراف ذوي الأنساب، وتفضيل الراوي على غيره–في حالة تساويهم في الإسناد والمعرفة– إذا كان ذا نسب وشرف. وأشار كذلك إلى ضبط نسبة الرواة إذا اشتبهت في الخط واختلفت في اللفظ، كما تناول مسألة نسبة المحدث إلى أمه، ومسألة تعدد النسبة للراوي الواحد وأثرها على التدليس[1].

[1] - انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق:محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض: ١٢٦/١، ٢٦٩/١، ٧٨/٢. و **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص٢٢.

وقد ذكر ابن الصلاح في مقدمته –وهي واسطة العِقْد في كتب المصطلح– عدة أنواع من علوم الحديث لها تعلق وثيق بالأنساب كمعرفة المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمنسوبين إلى غير آبائهم، والنِّسَب التي باطنها على خلاف ظاهرها، ومعرفة أوطان الرواة وبلدانهم[١].

أما مَنْ جاء بعده ممّن لخص وشرح ونظم، فقد حذا حذوه واقتص أثره، ومن أهمهم: النووي في "التقريب والتيسير"، والجعبري في "رسوم التحديث"، وبدر الدين الكناني في "المنهل الروي"، وابن كثير في "اختصار علوم الحديث"، والأبناسي في "الشذا الفياح"، وابن الملقن في "المقنع" و"التذكرة"، والبلقيني في "محاسن الاصطلاح"، والزركشي في "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، والعراقي في ألفيته وشرحها و "التقييد والإيضاح"، وابن عمار المالكي في "مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية"، وابن حجر في "النكت" و"النخبة" و"النزهة"، والسخاوي في فتح المغيث"، والسيوطي في "ألفيته" و"تدريب الراوي"، والصنعاني في "توضيح الأفكار"، وغيرهم.

ثانياً: إن المحدثين هم من الخبراء في الأنساب، فلا نجد طبقة من طبقات المحدثين إلا وفيها مَنْ هو متخصص في هذا العلم، متبحرٌ فيه، وأذكر منهم تمثيلاً: من طبقة الصحابة: أبو بكر الصديق الذي "كان أعلم قريش بأنسابها"[٢]، وعمر بن الخطاب واضع ديوان العطاء على الأنساب[٣]، وجبير بن مطعم "أنسب قريش لقريش والعرب قاطبة"[٤]، ومخرمة بن نوفل "وكان له سن وعلم بأيام قريش، كان يؤخذ عنه النسب"[٥] وابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم أجمعين. ومن التابعين: ابن المسيب (ت٩٤هـ). وممن بعدهم: قتادة بن دعامة السدوسي (ت١١٧هـ)، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج(ت١١٧هـ)، وابن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ)، عامر بن صالح بن

---

[١]- انظر الأنواع: الثالث والرابع والسادس والسابع والثامن والخمسون، والرابع والخامس والستون.

[٢] - العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي (ت٢٦١هـ)، **الثقات**، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٤٦/٢..

[٣] الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، مرجع سابق، ٢٠٩/٤.

[٤] - العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ٥٧١/١.

[٥] - ابن عبد البر، **الاستيعاب**، مرجع سابق، ١٣٨٠/٣.

عبدالله بن الزبير (ت١٩٣هـ)، ابن أبي أويس (ت٢٠٢هـ)، وأبو نعيم الفضل بن دكين (ت٢١٨هـ) الذي شهد له الإمام أحمد بالبراعة في العلم بالشيوخ وأنسابهم[١]، وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، وخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، وقتيبة بن سعيد (ت٢٤٠هـ)، والزبير بن بكار (ت٢٥٦هـ)، وعلي بن حرب (٢٧٠هـ)، وأبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ،) وابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، وأبو علي الماسرجسي (ت٣٦٥هـ)، وأبو علي الجياني (٤٩٨هـ)، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)، وأبو سعيد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ)، ومحمد بن عمر الأصبهاني المديني (ت٥٨١هـ)، وأبو عبدالله محمد بن أحمد الزهري (ت٦١٧هـ)، وابن الصلاح (ت٦٤٣هـ،)، وابن النجار البغدادي (ت٦٤٣هـ)، وابن مقرب الإسكندراني (٦٤٣هـ)، وابن الفوطي (٧٢٣هـ)، والإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وعبدالمؤمن بن خلف الدمياطي (ت٧٠٥هـ)، والحافظ العراقي ت(٨٠٦هـ)، وابن حجر (ت٨٥٢هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، وبونافع الفاسي (١٢٦٠هـ)، وأبو الفيض عبدالستار الدهلوي (ت١٣٥٥هـ)، وغيرهم.

ثالثاً: يستمد المحدثون كثيراً من المعارف المتعلقة بالأنساب من مؤلفات الأنساب التي كتبها النَّسَّابة والإخباريون. يقول الحازمي: "وقد أَلَّف جماعة من الإخباريين تواليف جمة في هذا العلم وأطنبوا فيها، وذكروا ما يلزم الحديثيَّ معرفته وما لا يلزمه[٢]".

إن المؤلفات في الأنساب حوت مادة تاريخية واسعة من وقائع وأخبار، ومآثر وسِيَر الزعماء، والقادة، ورجال القبائل، وهذا كله لم يكن محط عناية من المحدثين، بل كانت عنايتهم بمعرفة أنساب رجال الحديث وضبطها، وأخبارهم وأحوالهم.

---

[١] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٣٠٧/١٤.
[٢] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، مرجع سابق، ص٤.

الفصل الثاني: الأنساب في مؤلفات المحدثين: المنهج والمضمون.

المبحث الأول: مناهج المحدثين في التأليف في الأنساب.

المطلب الأول: شروط التأليف في الأنساب.

المطلب الثاني: ترتيب النِسَب في كتب الأنساب.

المطلب الثالث: ترتيب تراجم الرواة في كتب الأنساب.

المبحث الثاني: اتجاهات المحدثين في التأليف في الأنساب.

المطلب الأول: كتب الأنساب المستقلة.

المطلب الثاني: الكتب التي تضمنت علم الأنساب.

المبحث الثالث: المحتوى العام للمؤلفات في الأنساب.

المطلب الأول: أسباب التأليف في الأنساب عند المحدثين.

المطلب الثاني أهمية النسب والغاية منه في دراسات المحدثين.

المطلب الثالث: مشتبه النسبة والعناية بضبط النسب عند المحدثين.

المبحث الأول: مناهج المحدثين في التأليف في الأنساب.

المطلب الأول: شروط التأليف في الأنساب.

تتضح شروط علماء الحديث ممَّنْ ألَّف في الأنساب من خلال أسامي كتبهم، ومن خلال المقدمات التي وضعوها.

فأسماء كتبهم – في معظمهما – تعبر عن الأنساب بشكل عام، مثل: "جمهرة أنساب العرب" لابن حزم، و"الأنساب" للسمعاني، و"عجالة المبتدي" للحازمي، وغيرها. إلا أن بعض المؤلفات تدل دلالة واضحة على شرطهم ككتاب "الإنباه على قبائل الرواة" لابن عبد البر، فمضمونه كما يتضح من اسمه يتعلق برواة الأحاديث.

وجاء في مقدمات كتبهم ما يفصح عن شروطهم إما صراحةً أو ضمناً، يقول ابن حزم: "شرطنا أن لا نذكر من ولادات أوائل القبائل وأوساطها إلا مَنْ أنسل من العرب. وأما من انقرض نسله فلا معنى لذكره، إلا مَنْ كان مِن الصحابة رضي الله عنهم وابنائهم، وأهل الشرف والنباهة، فلا بد من ذكرهم، أو يدعو سبب إلى ذكر من انقرض عقبه لشهرته أو لبعض الأمر، وإن انقرضت أعقابهم"[١] فابن حزم يشترط أن يذكر من بقيت سلالته وامتدت، أما مَن انقرض نسله فلا يذكره إلا استثناءً، وذلك لوجود فائدة، كأنْ يكون مشهوراً. مثال ذلك قوله: " نضلة، وأبو صيفى، وأسد، بنو هاشم بن عبد مناف: انقرضت أعقابهم. وكان منهم عمرو بن أبي صيفي، الذي أعتق سارة التي حملت كتاب حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش"[٢]. ومن ذلك ما قاله عن "عمرو" أحد أبناء الحسن بن علي

[١] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص٩.
[٢] - المرجع السابق، ص١٤.

رضي الله عنه: "إلا أن عمراً كان له ولد فقيه محدث مشهور، واسمه محمد بن عمرو، انقرض عقبه"[١].

وكتاب ابن حزم وإنْ كان في عموم الأنساب إلا أنه يشير فيه إلى كثير من المحدثين، وينبه عليهم، ويذكر شيئاً من أحوالهم. قال: "وأبو صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان، محدث مشهور يروي عن يونس بن يزيد، ويروى عنه قتيبة، وزهير بن حرب، وغيرهما. وروى عنه البخاري ومسلم، وذكر مسلم في كتابه (الصحيح) أنه كان يتيماً عند عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة عشر سنين"[٢].

أما ابن عبد البر فقد نصَّ صراحةً على شرطه، فقال: "فإني ذكرتُ في كتابي هذا أمهات القبائل التي روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقربتُ ذلك واختصرتُه، وبينته"[٣]. فقد ذكر القبائل التي ثبت لبعض أفرادها رواية للأحاديث، فهو ينبه على مَنْ له صحبة، ويذكر إنْ كان له رواية، فمثلاً عند حديثه عن قبيلة تميم قال: "ومن الرواة من تميم يعلى بن أمية، له صحبة، ورواية"[٤]. وعن قبيلة مراد ذكر فروة بن مسيك الغطيفي المرادي ثم قال: "ولفروة هذا صحبة ورواية"[٥]. وقال عن قبيلة فهم: "وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مِنْ فهم أبو ثور الفهمي"[٦]. ولا يقتصر ابن عبد البر على ذكر القبائل التي لها رواة، بل ينبه –بالمقابل– على القبائل التي ليس فيها رواة للأحاديث، يقول: "ورِعْل وعُصية، ولا أعلم فيهم صاحبا له رواية"[٧]. كما ينبه على مَنْ ليس له رواية من الأفراد، يقول: "الحكم بن أبي العاص والد مروان، وما أعلم له رواية"[٨].

---

[١] - المرجع السابق، ص٣٩.
[٢] - المرجع السابق، ص١٠٤.
[٣] - ابن عبد البر، **الانباه على قبال الرواة**، ص١١.
[٤] - المرجع السابق، ص٥٧.
[٥] - المرجع السابق، ص١٢٨.
[٦] - المرجع السابق، ٦٩.
[٧] - المرجع السابق، ص٧١.
[٨] - المرجع السابق، ص٤٧.

وعند ابن ماكولا شرطٌ واضح أنه يقصد بكتابه (الإكمال) رواةَ الأحاديث، حيث أفصح عنه في مقدمته إذ يقول: " وقدَّمتُ في كل صنف الصحابةَ، وأتبعتُهم بالتابعين وتابعيهم، إنْ كانوا في ذلك الباب، والأقدم فالأقدم من الرواة"[1]. ثم عاد ووسَّع من شرطه فذكر أصنافاً أخرى من غير رواة الأحاديث من الأعلام والمشاهير ليشمل حتى مَن كان في الجاهلية، فقال: " ثم جعلتُ بعد ذكر مَنْ له رواية، الشعراءَ والأمراء والأشراف في الإسلام والجاهلية، وكل مَن له ذكر في خبر من الرجال والنساء"[2]. وفي ظني أن ابن ماكولا عزّزَّ كتابه بذكر غير الرواة لسببين: أحدهما لزيادة التأكيد في صحة النسبة ما دام أن كتابه فيه "رفع الارتياب"؛ فإن تعدد الأمثلة المتعلقة بنسبة أو اسم يقع الاشتباه فيه يعطي طمأنينة إلى سلامة ضبطه. وثانيهما إثراء مادة كتابه بإضافة أعلام ومشاهير من شتى المجالات.

وأما السمعاني في كتابه (الأنساب) وإنْ كان اسم الكتاب يدل أنه يتناول عامة الأنساب، إلا أنه يذكر في مقدمته ما يدل على أن كتابه يتعلق بأنساب المحدثين، فيقول: " وكنتُ في رحلتي أتتبع ذلك، وأسأل الحفاظ عن الأنساب وكيفيتها، وإلى أيِّ شيء نُسبَ كلُّ أحد، وأثبت ما كنت أسمعه ... وكنت أكتب الحكايات، والجرح والتعديل بأسانيدها، ثم حذفت الأسانيد لكيلا يطول، وملت إلى الاختصار ليسهل على الفقهاء حفظها، ولا يصعب على الحفاظ ضبطها... وأذكر نسب الرجل الذي أذكره في الترجمة وسيرته، وما قال الناس فيه، وإسناده، وأذكر شيوخه، ومن حدث عنهم ومن روى عنه ومولده ووفاته"[3].

بهذا الكلام يكشف السمعاني عن محتوى كتابه وهو تدوين أنساب المحدثين: فهو أولاً يسأل "الحفاظَ" نُقَّادَ الحديث عن كيفية ضبط الأنساب، وإلى أيِّ نوع تعود كل نسبة، هل هي إلى قبيلة أو

---

[1] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٢/١.
[2] -المرجع السابق، ٢/١.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، ١/ ص ص ٣٧و٣٨. بتصرف يسير.

صناعة أو بلاد أو غيره. ثم إنه يذكر أقوال العلماء جرحاً وتعديلاً بالرواة الذين ترجم لهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، وسني ولادتهم ووفاتهم. وهذا كله مضمون حديثي صِرْف.

ثم إن واقع الكتاب يتوافق مع ما حدَّده في المقدمة، إذ لا نجد نسبةً من النِّسب التي وضعها إلا وذكر فيها جملةً من المحدثين مع بيان شيء من أحوالهم، إلا قليلاً من النسب، مثل: البَدائي، وهي نسبة إلى طائفة من غلاة الروافض[1]، والببغاء وهو لقب لأحد الشعراء[2]، فإنه لا يوجد من المحدثين مَن انتسب إليها.

ويصرح الحازمي في "عجالة المبتدي" بشرطه فيقول: "فجمعتُ في هذا الكتاب، بعد ذكر مقدمة لا بد منها في معرفة اصطلاح النُّسَّاب، الأنسابَ المتداولة بين أهل الحديث، ورتبتها على حروف المعجم"[3]. فالحازمي يذكر من الأنساب ما هو مشهور عند المحدثين، كما أنه يبين في المقدمة أن معرفة الأنساب أصل من أصول الحديث لا بد للمحدث من معرفتها والاطلاع عليها.

وبذلك يتضح ما يأتي:

١- إن شروط المؤلفات في الأنساب عند أهل الحديث مدارها على "رواة الأحاديث" من الصحابة وغيرهم، ومعرفة أنسابهم، وضبطها، والتمييز بينها.

٢- هناك من المؤلفين من اقتصر على نوع واحد من الأنساب، وهو النسبة إلى القبائل. فابن عبد البر اقتصر على أصول القبائل التي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك الحازمي الذي جمع أنساب القبائل المتداولة عند المحدثين، ولم يتطرق إلى غيرها من أنواع النسبة كالنسبة إلى البلاد أو الصنائع؛ معللاً ذلك أن النسبة إلى البلاد واضحة

---

[1] - السمعاني، **الأنساب**، ١١٠/٢.
[2] - المرجع السابق، ٧٣/٢.
[3] - الحازمي، **عجالة المبتدي وفضالة المنهي في النسب**، ص٤.

ومشهورة، ولا تحتاج إلى كثير بحث وعناء لمعرفتها، وحتى الأمكنة غير المشهورة والتي يُظن أنها مبهمة إلا أنها تكون في مناطقها معروفة، ويمكن تحديدها بعد بحث يسير. وما يُقال عن البلاد ينطبق على الصنائع كذلك، فإنها مشهورة معروفة. أما القبائل فإنها تحتاج إلى بحث وتدقيق؛ لكثرة القبائل وتشعبها وتفرقها، نظراً لانتشار القبائل في مناطق متعددة، وكثرة تفريعاتها، وتشابك علاقاتها كالحلف والولاء، وما يلحق ذلك من تعدد في النسب وتغيره، فيكون من اللازم التفتيش والنظر الدقيق لضبط أنساب القبائل.

وهناك من المؤلفين كالسمعاني مَن جاء كتابه شاملاً لكل أنواع الأنساب: القبائل والبلدان والصنائع والمذاهب وغيرها. وهو كتاب ضخم، ويعد من أهم وأوسع المصادر في مجال الأنساب، إنْ لم يكن أهمَّها على الإطلاق.

المطلب الثاني: ترتيب النِّسَب في كتب الأنساب.

مرَّ في الفصل الأول أن للأنساب أنواعاً متعددة، والمقصود بها التعريف بالراوي، وتوضيح حاله، وتمييزه عن غيره. وغالباً ما يُذكر أكثر من نسبة للراوي الواحد، فتُذكر نسبته إلى القبيلة، وإلى البلد، وإلى الصناعة إن وُجدت.

وقد اتخذ المصنفون في الأنساب نَسَقاً معيناً في ترتيب النِّسَب، يقوم على البدء بالنَّسب العام ثم الانتقال إلى النسب الخاص، سواء فيما يتعلق بالقبائل أو البلاد فإن لكل نوع من هذين النسبتَيْن عموماً وخصوصاً.

والنسبة إلى القبيلة عند العرب لها تفريعات، تبدأ من الشعوب ثم القبائل ثم العمائر ثم البطون ثم الأفخاذ ثم الفصائل ثم العشائر[١]. ويبدأ النسابون بذكر العام وهو القبيلة أو العمارة ثم يذكرون الخاص وهو البطن أو الفخذ ... الخ. ومن الأمثلة على ذلك:

١- معمر بن راشد الأزدي الحُدَّاني، أبو عروة بن أبي عمرو البصري[٢]، وحُدَّان بطن من الأزد[٣].

٢- بَجالة بن عبدة التميمي ثم العنبري البصري[٤]، والعنبري: نسبة إلى بني العنبر، وهم جماعة من بني تميم ينتسبون إلى العنبر بن عمرو بن تميم[٥].

والبدء بالنسب العام يعطي فائدة لا تتوفر فيما لو تم البدء بالخاص "ليحصل في الثاني فائدة لم تكن في الأول، فيقولون مثلاً: فلان بن فلان القريشي الهاشمي؛ لأنه لا يلزم من كونه قرشيًا كونه

---

[١] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، ص٦.
[٢] - المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ٣٠٣/٢٨.
[٣] - المرجع السابق، ص٤٦.
[٤] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٨/٤.
[٥] - السمعاني، **الأنساب**، ٣٨٩/٩.

هاشميًا، ولا يعكسون فيقولون: الهاشمي القرشي، فإنه لا فائدة في الثاني حينئذ، فإنه يلزم من كونه هاشميًا كونه قرشياً"[1]. وفائدة أخرى ذكرها الفيومي في (المصباح المنير)، وهي أنه لو تم تقديم الخاص لأعطى معنى العام –كما لو قلنا الحُدَّاني فإنه يستلزم أن يكون تميمياً– فلا يبقى حينئذٍ لذكر العام فائدة إلا التوكيد فقط، وفي تقديم العام على الخاص إفادة التأسيس وهو أولى من التوكيد[2]. وقد يقال: لماذا لا يتم الاقتصار على النسبة إلى الخاص ما دام أنها تفيد العام، والجواب على ذلك: أن بعض البطون تكون ظاهرة النسبة إلى القبيلة كبني هاشم من قريش، إلا أن بعض البطون تكون خفية فلا تُعلم إلا إذا نُسبت إلى قبائلها كالأشهل من الأنصار[3]. قلتُ: وفائدة أخرى من ذكر القبيلة ثم البطن أن بعض البطون التي تحمل النسبة نفسها تكون لقبائل مختلفة، فوجب ذكر القبيلة لمعرفة أيِّ البطون التي تتبع لها، ومثال ذلك: "العامري" فإن ثلاثة بطون من ثلاثة قبائل تحمل هذه النسبة: فهناك عامر بن لؤي وهو بطن من قريش، وعامر بن صعصعة بطن من هوازن، وعامر بن لؤي بطن من تُجِيْب. فمثال الأول: عثمان بن إسحاق بن خَرَشَة القرشي العامري[4]. ومثال الثاني: قَبيصَة بن عقبة العامري من بني سُواءة بن عامر بن صعصعة[5]. ومثال الثالث: إبراهيم بن سعيد التُجِيْبي العامري[6].

والنسبة إلى البلاد تسير على النسق ذاته من حيث تقديم العام على الخاص، ومن ذلك: الشامي الدمشقي الغوطي الحرستاني، وهي نسبة تنتقل من الإقليم إلى البلد إلى الكورة إلى القرية كما ذكر النووي[7]. وكالنسبة إلى اليماني الصنعاني وإلى الخراساني المروزي. ومثاله: مسلمة بن عبدالله بن

---

[1] - النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ١٣/١. بتصرف
[2] - الفيومي، **المصباح المنير**، ٦٠٢/٢. بتصرف.
[3] - النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ١٣/١
[4] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٣٣٧/١٩.
[5] - السمعاني، **الأنساب**، ١٥١/٩.
[6] - السمعاني، **الأنساب**، ١٥٢/٩.
[7] - النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، ١٣/١.

ربعي الجهني الحميري الشامي الدمشقي الداراني[١]. والداراني نسبةً إلى داريّا وهي قرية من قرى الغوطة بدمشق[٢]. وأشعث بن عبدالله الخراساني السجستاني[٣]. وسجستان بلد في إقليم خراسان[٤].

وللنُقّاد آراء في المدة المعتبرة التي يقضيها الراوي في البلد حتى يُنسب إليها. ففي حين حددها ابن المبارك بأربع سنين[٥]، ذهب ابن حبان إلى عدم تحديد المدة بل المعتبر عنده طول بقاء الراوي في البلد، فقال بعد أن ذكر عبيد مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم: فهذا آخر المشاهير من الصحابة الذين كانوا بالمدينة ، ذكرنا بالإيماء من أنسابهم، واعتبرنا استيطانهم المدينة، وإن وافتهم المنية في غيرها[٦]. وهذا ما ذهب إليه الحاكم أيضاً فقال: معرفة قوم من المحدثين تغربوا عن أوطانهم إلى بلاد شاسعة، فطال مكثهم بها فنُسبوا إليها[٧]. وضرب لذلك مثالين: الربيع بن أنس بصري من التابعين، سكن مرو، فنُسب إليها. وعيسى بن ماهان، كوفي نزل الري، ومات بها فنُسب إليها[٨].

وقد ينتقل الراوي من بلد إلى بلد آخر، فُينسب إليهما، ولكن يُبدأ بالبلد التي سكنها أولاً ثم التي انتقل إليها، وقد تُضاف "ثم" بين النسبتين[٩]. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: إبراهيم بن محمد بن سعد المدني ثم الكوفي[١٠]. للدلالة على انتقاله من الأولى إلى الثانية. وقد يُذكر أصل الراوي، وإلى أي

---

[١] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٥٦١/٢٧.
[٢] - ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ٤٣١/٢.
[٣] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٢٤٧/٣.
[٤] - ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، ١٩٠/٣.
[٥] - النووي، **تهذيب الاسماء واللغات**، ١٣/١.
[٦] - ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٩٩١م ص٥٤.
[٧] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ص١٩٥.
[٨] - المرجع السابق، ص١٩٥.
[٩] - انظر: الصنعاني (ت١١٨٢ هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٢٨٣/٢.
[١٠] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٩٣.

البلاد انتقل صراحةً، مثل: إسماعيل بن توبة بن سليمان، نزيل قزوين، وأصله من الطائف[١]. وإسماعيل بن مسلم المكي، أصله بصري، سكن مكة، فلكثرة مجاورته بمكة قيل له: المكي[٢].

وقد لاحظتُ أن بعض الأنساب قد تتشكل نتيجة مزيج من القبيلة والبلد، ومن ذلك أن تنزل قبيلةٌ مكاناً فيُسمى هذا المكان باسمها، ويصبح بلداً مشهوراً بهذا الاسم، وكل مَنْ ينزل فيها ينتسب إلى البلد وليس إلى القبيلة. ومثاله: السَكْسَكي، وهي نسبة إلى السكاسك، وهو بطن من كندة. ووادي السكاسك موضع بالأردن نزلته السكاسك حين قدموا الشام زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وقد نُسب إلى السكاسك "البلدة" عددٌ من المحدثين، منهم: أبو قرة موسى بن طارق السكسكي، وهو من أهل اليمن، من زَبيد. ومالك بن يخامر السكسكي الألهاني[٣]، وهو من أصل يمني ينتسب إلى ألهان بن مالك أخي همدان بن مالك[٤].

وقد يحدث أحياناً أن يُقتصر على النسبة العامة، ولا تُذكر النسبة الخاصة، مثل: سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني[٥]، نسبةً إلى قبيلة همدان وفيها بطون كثيرة، ولكن لم يُذكر من أي البطون هو. ومثل: خالد بن زيد الشامي[٦]، ولم يُذكر من أي مدن الشام. وقد يُقتصر على النسبة الخاصة دون العامة، مثل: عقبة بن خالد السَكُوني[٧]، والسَكُون بطن من كندة. ومثل السائب بن حبيش الكَلاعي الحمصي[٨]، وحمص بلد معروفة في الشام.

---

[١] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٥٤/٣.
[٢] - المزي، **تهذيب الكمال**، ١٩٨/٣.
[٣] - السمعاني، **الأنساب**، ١٥٩/٧.
[٤] - المرجع السابق، ٣٤٢/١.
[٥] - المزي، **تهذيب الكمال**، ١٥/١١.
[٦] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٧٦/٨.
[٧] - المزي، **تهذيب الكمال**، ١٩٥/٢٠.
[٨] - المزي، **تهذيب الكمال**، ١٨٢/١٠.

تقديم النسبة إلى القبيلة على النسبة إلى البلد:

وشأن النسابين وعلماء التراجم أن يبدأوا بالنسبة إلى القبيلة ثم يتبعونها بالنسبة إلى البلد؛ وتعليل ذلك يعود لأمرين: الأول: قال الفيومي: لأن النسبة إلى الأب صفةٌ ذاتية، ولا كذلك النسبة إلى البلد، فكان الذاتي أولى[١]. بمعنى أن الانتساب إلى الأب أمرٌ ملازم للرجل لا ينفك عنه؛ لأنه يتعلق بالسلالة. أما الانتساب إلى البلدان فقد يتغير بانتقال الرجل من بلد إلى آخر. والثاني: أن الأصل في الانتساب عند العرب هو إلى القبيلة، وهو من طبيعة تكوين المجتمع العربي. أما الانتساب إلى البلدان فهو عرفٌ طارئٌ اكتسبه العرب نتيجة انفتاحهم على الشعوب الأخرى، واستجابةً للتغيرات التي طرأت على الحياة العربية[٢].

وإذا كان الرجل من الموالي، فإنه يُوضَّحُ ذلك في نسبة الراوي بقولهم "مولاهم" بعد ذكر القبيلة التي هو من مواليها، على اختلاف صور الولاء كما سبق بيانه[٣]. والأمثلة عليه كثيرة مبثوثة في كتب التراجم

وأسوق هنا مثالا على ترتيب النسب، وهو:

- حصين بن نمير الكندي ثم السَكُوني الشامي الحمصي[٤]. فقد جاء الترتيب هنا بذكر القبيلة أولاً ثم البلد، كما جاء الترتيب من العام إلى الخاص: فالسَكُون بطن من كِنْدة، وحمص بلد في الشام.

---

[١] - الفيومي، **المصباح المنير**، ٦٠٢/٢.
[٢] - انظر: المرجع السابق، ٦٠٢/٢.
[٣] - راجع: المبحث الثالث محددات النسب من الفصل الأول.
[٤] المزي، **تهذيب الكمال**، ٥٤٨/٦.

المطلب الثالث: ترتيب تراجم الرواة في كتب الأنساب.

سلك مؤلفو الأنساب من المحدثين في تآليفهم طريقتين:

الطريقة الأولى: ترتيب الأنساب بأسلوب المشجر والمبسوط.

والطريقة الثانية: الترتيب الهجائي (الألفبائي).

أما الطريقة الأولى فتتضمن نوعين: وهما المشجر، والمبسوط. وفي الحقيقة فإن هذه الطريقة بنوعَيْها لا تختص بالمحدثين وحدهم، وليسوا هم مَن ابتدعها، بل هي عامة في كتب الأنساب. والواقع أن المحدثين تأثروا فيها بطريقة النسابين المتخصصين من أمثال ابن الكلبي والهمداني وغيرهم. وهي طريقة تنسجم مع واقع التكوين القبلي للمجتمع العربي.

وطريقة المشجر والمبسوط يقوم كلاهما على ترتيب الأنساب حسب القبائل، إلا أن الفارق بينهما أنه في المشجر يكون البدء من الأسفل إلى الأعلى، بمعنى أن المؤلف يبدأ من الابن ثم الأب ثم الأجداد ...الخ. فهو يبدأ بالبطن الأسفل ثم ينتقل إلى البطن الأعلى. وسميت بذلك لأنها تشبه الشجرة بفروعها وأغصانها. وقد أورد ابن الطقطقي في كتابه (الأصيلي) روايةً تفيد أن الشافعي (ت٢٠٤هـ) هو من اخترع طريقة التشجير[١]، بينما يرى المرعشي في (كشف الارتياب) أن أول من كتب المشجر في النسب هو الحسين ابن أبي الغنائم أحمد المحدث المتوفى سنة (٢٦٠ هـ)، وسماه الغصون في آل ياسين[٢].

[١] - ابن الطقطقي الحسني، صفي الدين بن محمد بن تاج الدين علي ت(٧٠٩هـ)، **الأصيلي في أنساب الطالبيين**، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ط١، ١٣١٨ هـ، ص٣١.

[٢] - مقدمة السيد شهاب الدين المرعشي لكتاب **لباب الأنساب والألقاب والأعقاب** لأبي الحسن علي بن أبي القاسم بن زيد البيهقي الشهير بابن فندق، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ط٢، ٢٠٠٧م، ٢٧/١.

أما المبسوط فيكون بالعكس حيث يبدأ النسابة من الأعلى إلى الأسفل، حيث يبدأ بالبطن الأعلى ثم يتدرج نزولاً إلى البطن الأسفل. وهي الطريقة التقليدية، والأشهر عند النسابين والأكثر تداولاً[1].

ويمثل هذه الطريقة ابن حزم في (جمهرة أنساب العرب)، وابن عبد البر في (الإنباه على قبائل الرواة). وقد أفصح ابن حزم في مقدمة (الجمهرة) عن طريقته بقوله: "فجمعنا في كتابنا هذا تواشج أرحام قبائل العرب، وتفرُّ[2] بعضها من بعض، وذكرنا من أعيان كل قبيلة مقداراً يكون من وقف عليه خارجاً من الجهل بالأنساب، ومشرفاً على جمهرتها"[3]. بهذا الكلام يحدد ابن حزم الخط العام لكتابه، فهو يريد أن يعطي صورة مجملة عن أنساب العرب من خلال ذكر أصول القبائل، وذكر تفريعاتها، ولكن دون الخوض في التفاصيل، بحيث يكون القارئ لكتابه على إطلاع على الخريطة العامة للقبائل العربية، عارفاً بـ "جمهرة" أنسابهم بما تحمله كلمة (الجمهرة[4]) من معاني: الجماعات من الناس، ومعظمهم، وأشرافهم كذلك. كما يهدف إلى تعريف القارئ بـ"التواشج" الذي بين قبائلها وما بينها من ترابط وصلاتٍ، ولم يُغفل أن يذكر الأعيان والأشراف من كل قبيلة.

وقد جعل من نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم المحورَ الذي تدور حوله كافة أنساب العرب: فقد بدأ بنسب عدنان؛ لأنه الصريح من ولد إسماعيل؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم من ولد عدنان. كما أنه خصَّ قريشاً بالتقديم على سائر ولد عدنان؛ لمكانة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم، وابتدأ من قريش الأقرب منه صلى الله عليه وسلم فالأقرب.

وعند حديثه عن قحطان فقد قدّم الأنصار وهم الأوس والخزرج؛ لمكانتهم، وفضلهم في نصرة الدين، ومنزلتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم الأقرب فالأقرب من الأنصار.

---

[1] - راجع: ابن الطقطقي الحسني، صفي الدين بن محمد بن تاج الدين علي ت(٧٠٩هـ)، **الأصيلي في أنساب الطالبيين**، مرجع سابق، ص٣١-٣٥.

[2] - هكذا وردت في المطبوع، ولعلها "تفرُّع".

[3] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص٦.

[4] - جمهور الناس يعني: جلُّهم، وأشرافهم، وجماعاتهم. ابن منظور، لسان العرب، ١٤٩/٤.

وقد أرجع أصول العرب إلى ثلاثة: عدنان، وقحطان، وقضاعة. مؤكداً أن عدنان من ولد إسماعيل عليه السلام، أما قحطان فقد نفى أن يكونوا من ولده عليه السلام ذاكراً الخلاف في نسبته. وأما قضاعة فقد ذكر الخلاف فيهم فبعضهم ينسبها إلى عدنان وبعضهم إلى قحطان، ولم يرجح أحد الرأيين على الآخر.

وبعد هذه المقدمة، بدأ بسلسلة العدنانيين إلى أن وصل قريشاً، ثم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم استمر بتفصيل شجرة بني العباس، وخلفائهم من الدولة العباسية إلى أن وصل إلى عصر المؤلف. ثم انتقل إلى قحطان وهم اليمانيون، وقد قدم ذكر الأنصار، وفصّل في بطونهم وأفخاذهم. ثم ختم أنساب العرب بذكر قضاعة.

وهو بهذا العرض للنسب العربي يحذو حذو كبار النسابين من أمثال هشام ابن الكلبي[١]. وقد كان يذكر أهل الحديث من البطون المختلفة للقبائل، والأمثلة عليه كثيرة مبثوثة في الكتاب، منها: لما ذكر عدداً من أولاد معبد بن العباس، قال: كلهم محدث[٢]. وقال عن بعض أولاد البراء بن عازب وهو من الفرع القحطاني: كوفيون، محدثون[٣].

ثم عمل ما يشبه المشجرات النسبية، وكأنه تلخيص لما بسطه، حيث ذكر أشهر القبائل وبطونها، مقدماً ذكر قبيلة قريش وبطونها، قال: "ونحن ذاكرون القبائل والبطون المشهورة باختصار، ليسهل الوقوف على اتصال بعضها ببعض، وتشعب بعضها من بعض، ليقرب حفظ ذلك على من أراده"[٤]. ثم ذكر المفاخرة بين العدنانيين والقحطانيين، مبرزاً فضل العدنانيين على غيرهم. ولكنه لم يفُتْهُ أن ينبه إلى معيار التفاضل الحقيقي وهو التقوى فقال: "وأمّا في الحقيقة، فلا فخر إلّا بالتّقوى،

---

[١] - انظر: هشام بن محمد الكلبي، **جمهرة النسب**، تحقيق: ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
[٢] - ابن حزم، ص١٨.
[٣] - ص٣٤١.
[٤] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص٤٦٣.

وما عدا ذلك، فخطأ: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ"[1]. ثم ختم حديثه عن العرب بذكر دياناتهم في الجاهلية.

ونظراً لاتصال العرب مع غيرهم من الشعوب، فقد تناول أنساب الشعوب الأخرى كالبربر، وبعض القبائل من أصول أسبانية في الأندلس، وشيئاً من نسب بني إسرائيل، والفرس. وذكر من كان منهم مسلماً من أعيانهم ومشاهيرهم. فمثلاً: عند نسب الفرس ذكر (باذان) ملك اليمن، وابنه شهر بن باذان، ودادويه، وفيروز المعروف بابن الديلمي، لهما صحبة[2].

واتبع ابن عبد البر في (الانباه) الطريقة التقليدية ذاتها كما فعل ابن حزم في (الجمهرة)، ولم يخرج عن الإطار العام لكتب الأنساب. فقد بدأ كتابه بمقدمة حدد فيها هدفه العام من الكتابة في الأنساب وهو بيان أنساب القبائل التي روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

وقد بدأ بالفرع العدناني إلى أن وصل إلى قريش؛ لأنهم أقرب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: " فأول ما ينبغي أن نبدأ بذكره من ذلك مَنْ سَبَقَ له الفضل من الله، وهم قريش قوم رسول الله صلى الله عليه وسلم"[4]. ولما أتمَّ بيان القبائل العدنانية انتقل إلى الفرع القحطاني، ثم ختم بقبائل قضاعة – المختلف في نسبتها. ومن الملاحظ أنه عند الحديث عن عدنان كان أكثر إسهاباً وتفصيلاً مقارنة مع قحطان وقضاعة.

وابن عبد البر وهو الإمام المُقَدَّم في الحديث يظهر طول باعه في مجال الأنساب، فكتابه هذا مع صِنْوه (القصد والأَمَم في التعريف بأصول أنساب العرب والعجم)، بالإضافة إلى (الاستيعاب) ينبئ عن معرفة عميقة بالأنساب.

---

[1] - المرجع السابق، ص٤٩٠.
[2] - المرجع السابق، ص٥١٢.
[3] - ابن عبد البر، **الانباه على قبائل الرواة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص١١.
[4] - المرجع السابق، ص٤٠.

لقد استطاع من خلال (الانباه) أن يضع ما يمكن أن نسميه "خريطة أنساب" لكل القبائل التي ثبت أن هناك من أفرادها رواةً للأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. فهو يذكر القبيلة ومن فيها من الصحابة، أحياناً بشكل إجمالي كقوله: في خزيمة وأسد وكنانة والقارة صحابة لهم روايات[١]، وأحياناً يصرح بذكر أسمائهم كقوله: "ومن بني سعد بن زيد مناة بن تميم الأسودُ بن سريع، له صحبة ورواية"[٢]. وأحياناً يذكر بعضهم، ويحيل الباقي على كتابه (الاستيعاب) كقوله: "انقضت قريش، وذكرنا منهم بعض الرواة؛ لأنهم مذكورون في كتابنا في الصحابة"[٣]. وفي المقابل إذا لم يكن من القبيلة رواة كان يشير إلى ذلك كقوله عن آل أبي العيص بن أمية: ولا أعلم فيهم من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم[٤].

وترتيب المحدثين كتبهم في الأنساب بهذه الطريقة –على القبائل– يعطي تصوراً واضحاً للنسب العربي، والترابط بين القبائل، وما يتفرع من كل قبيلة، وما بينها من صلات ووشائج. ومن نافلة القول أن هذه الطريقة تقتصر على أنساب القبائل –وهي النسبة الأصل عند العرب– دون غيرها من الأنساب، فهي بالتالي لا تشمل كل أنواع النسب كالنسبة إلى البلاد أو الصنائع أو غيرها.

وأما الطريقة الثانية التي سلكها المحدثون في ترتيب الرواة فهي الترتيب الهجائي (الألفبائي)[٥]. وقد جاءت –فيما يظهر– في مرحلة تالية، ويمثل هذه الطريقة ابن ماكولا في (الإكمال)، والسمعاني في (الأنساب)، والحازمي في (عجالة المبتدي).

---

[١] - المرجع السابق، ص٥١.
[٢] - المرجع السابق، ص٥٧.
[٣] - المرجع السابق، ص٤٨.
[٤] - المرجع السابق، ص٤٧.
[٥] - الترتيب الهجائي هو أحد الطرق المتبعة في ترتيب معاجم اللغة، وله شكلان: الصوتي وهو الذي يراعي التشابه الصوتي للأحرف، وتدرج المخارج. مثل: معجم (العين) للخليل. والألفبائي وهو الذي يراعي التشابه الكتاب للأحرف: أ ، ب، ت، ث ... مثل: (لسان العرب) لابن منظور. أما الترتيب الأبجدي فلم يُستخدم في المعاجم.

فابن ماكولا وإنْ كان كتابه عاماً في المؤتلف والمختلف كما يدل على ذلك اسمه، إلا أن كتابه احتوى على مادة أنساب جيدة، وقد رتب كتابه هجائياً والتزم بهذا الترتيب، فهو يبدأ بالمؤتلف والمختلف من الأسماء مراعياً الترتيب الهجائي للأسماء داخل الحرف الواحد، وقد لاحظتُ أنه يقدم حرف الواو على حرف الهاء في كل الأسماء سواء في الترتيب العام للكتاب أو في الترتيب داخل الحرف الواحد.

أما موقع الأنساب في كتابه فتأتي بعد أن ينهي الأسماء تحت الحرف المراد، حيث يختم الحرف بذكر الأنساب فيه، فيقول: مشتبه النسبة في هذا الحرف[1]. أما النِّسَب فقد فصلها عن الأسماء والكنى، وقد لاحظتُ أنه لم يرتبها – أقصد الأنساب– ترتيباً هجائياً إلا عندما وصل إلى حرف الكاف، إذ أخذ بترتيب الأنساب حينها ضمن الحرف الواحد ترتيباً هجائياً.

وعندما يذكر الرواة والمشاهير المتعلقين بالنسبة التي فيها اشتباه، وتكون نسبتين فأكثر، فإنه يذكر المتعلقين بالنسبة الأولى ثم التي تليها، وهكذا. ويقدم ذكر الصحابة على غيرهم، وإن لم يوجد صحابي فإنه يذكر التابعين فتابعي التابعين، فإن لم يوجد فيذكر الرواة حسب الأقدم، أي: أنه يراعي مبدأ الطبقات في هذا الترتيب. فمثلاً: عند حرف (الباء) بدأ في المتشابه من الأسماء (باشر وناشر وياسر وماشر) وانتهى بالأسماء (بيبه وتينه ونبيه)، ثم ذكر بعدها الأنساب مبتدِأً بالنسبة إلى (البجَلي والبجْلي والنخلي والنَّحلي والنِّحلي)، وانتهى بالنسبة إلى (البهزي والنهدي)، ولكنه لم يراعِ الترتيب الهجائي بين هذه النسب: فمثلاً ذكر الباري بعد البيلي، وذكر البخاري بعد البناني. ولم يلتزم بالترتيب الهجائي للأنساب إلا عندما وصل إلى الحرف (كاف) فما بعده.

[1] - راجع على سبيل المثال: ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م. ١١٨/١، ١٧٩/٢، ٢١٣/٣.

يقول موضحاً طريقته: "ورتبته على حروف المعجم، وجعلت كل حرف أيضاً على حروف المعجم، وبدأت في كل باب بذكر من اسمه موافق لترجمته، ثم بمن كنيته كذلك، ثم أتبعته بذكر الآباء والأجداد. وقدمت في كل صنف الصحابةَ، وأتبعتهم بالتابعين وتابعيهم إن كانوا في ذلك الباب، وإلا الأقدم فالأقدم من الرواة. ثم جعلت بعد ذكر مَنْ له رواية الشعراءَ والأمراءَ والأشرافَ في الإسلام والجاهلية، وكلَّ من له ذكر في خبر من الرجال والنساء. وختمت كل حرف بمشتبه النسبة منه؛ ليقرب إدراك ما يطلب فيه، ويسهل على مبتغيه"[١].

والسمعاني في (الأنساب) اتبع الطريقة نفسها على الترتيب الألفبائي، يقول: "وأوردتُ النسبة على حروف المعجم، وراعيت فيها الحرف الثاني والثالث إلى آخر الحروف، فابتدأتُ بالألف الممدودة لأنها بمنزلة الألفين، وذكرت الآبري في الألفين وهي قرية من سجستان، والإبري بالألف مع الباء الموحدة، وهذه النسبة إلى عمل الإبرة[٢]" أي أنه داخل الحرف الواحد يلتزم بترتيب النسب على الحروف. أما فيما يتعلق بالنسبة الواحدة، فعندما يذكر من المحدثين والأعلام والمشاهير كالعباد والشعراء والأدباء الذين ينتسبون إليها فإنه لا يراعي ترتيباً معيناً لا هجائياً ولا على تواريخ وفياتهم. فأحياناً يقدم مَنْ تأخرت وفاتهم، وأحياناً يقدم من تقدمت وفاتهم. فمثلاً عند النسبة إلى (البارع) قدم من توفي سنة ثلاثمائة وثمان وسبعين على مَن توفي سنة أربعمائة واثنتين وتسعين[٣]. بينما عند النسبة إلى (الغُبَري) قدم من توفي سنة مائتين وثلاثة وثمانين على مَن توفي سنة مائتين وثمانية وخمسين[٤].

وسار الحازمي في (عجالة المبتدي) على ذات النهج، وكتابه وإن كان خاصاً بأنساب القبائل دون غيرها من أنواع النسبة إلا أنه اتبع الطريقة المعجمية في الترتيب وهي الترتيب الهجائي الألفبائي.

---

[١] - المرجع السابق، ٢/١.
[٢] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٤/١.
[٣] - المرجع السابق، ٢٧/٢.
[٤] - المرجع السابق، ١٤/١٠.

وقد التزم الترتيب للحرف الأول –مع ملاحظة تقديم الواو على الهاء كما عند ابن ماكولا والسمعاني– أما الحرف الثاني والثالث فإنني تتبعت الكتاب فوجدته غالباً يلتزم الترتيب الهجائي الألفبائي إلا في بعض الحالات، منها على سبيل المثال: عند حرف (التاء) رتب بعض النسب كالآتي: التَجِيبي، التجُوبي، التَرْخُمي، التَغْلِبي، التِّنْعي، التَّميمي، التَّيْمي، التَّيَمي، التَّنُوخي. وعند حرف (الحاء) رتّب بعض النسب كالآتي: الحوتكي، الحبرتي، الحماني، الحذاقي. وغيرها من الأمثلة. وهي تراتيب كما هو ظاهر مخالفة للترتيب الألفبائي[1].

ويبدو أنه لم يلتزم بالترتيب لبعض النسب –سيما للحرف الثالث– لوقوع التشابه بينها، مثل: الأَبُوْدي والأَبْذَوِي، الأَسَدي والأُسيِّدي، والأَسْعَدي والأَسْلَمي والأَسْبَذِي، الأَوْسي والأَوْدِي، والأَوْزاعي والأَوَّابي، فقرن بين هذه النسب لدفع الاشتباه بينها.

ولم يكثر من ذكر الرواة على كل نسبة، بل يكتفي بضرب عدد من الأمثلة، مثل النسبة إلى (الأحمسي) قال: "وإليه يُنسب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. منهم في الصحابة: جندب بن سفيان الأحمسي، وجابر الأحمسي، والصُّنابيح بن الأعسر الأحمسي، وصخر بن العَيِّلة الأحمسي، وغيرهم"[2]. وأحياناً لا يذكر أحداً وإنما يكتفي بالإجمال؛ لكثرة الرواة في النسبة، كقوله عند النسبة إلى (الأُمَوِي): "وهم جم غفير من الصحابة والتابعين والأمراء والشعراء"[3].

وعند المقارنة بين الطريقتين: طريقة الترتيب على القبائل (المشجر والمبسوط)، وطريقة الترتيب الهجائية الألفبائية نجد أن الترتيب بالطريقة الثانية أسهل تناولاً وأيسر للوصول إلى الراوي، فلا يحتاج الباحث إلى كثير عناء للوصول إلى مراده. بينما يجد صعوبة في البحث عن الرواة وأنسابهم في الكتب التي رُتبت على القبائل؛ إذ يحتاج الباحث إلى معرفة القبائل والعمائر والبطون والأفخاذ

[1] - وانظر أيضاً: الحازمي، **عجالة المبتدي**، مرجع سابق، ص٥٦و٥٧، ص
[2] - المرجع السابق، ص٩.
[3] - المرجع السابق، ص١٨.

التي ينتسب إليها الراوي، ومن هنا نفهم كلام الحازمي: " وأما القبائل فإنها مفتقرة إلى البحث التام، فإن أكثرها أودثْ، ومَن بقي مِن نسلها ربما تعذر عليه التمييز بين آبائه فضلاً عن آباء غيره؛ لقلة اكتراثه بضبط أنسابه"[1]. ويشبه ترتيب الرواة على القبائل طريقة ترتيبهم على الطبقات من حيث صعوبة البحث والحاجة للوقت والجهد للوصول إلى الراوي موضوع البحث.

[1] - الحازمي، **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي**، مرجع سابق، ص٤.

المبحث الثاني: اتجاهات المحدثين في التأليف في الأنساب.

في هذا المبحث سأتناول الاتجاهات التي سار عليها المحدثون في تأليفهم في الأنساب وعنايتهم بها. وهي اتجاهات لم ينفرد بها المحدثون، وإنما سايروا فيها اتجاهات أهل الأنساب في التأليف، وذلك ضمن الإطار العام لما كتبه النَّسَّابون. فلم يبتدع المحدثون اتجاهات جديدة، وإنما جاءت اتجاهاتهم متقاطعة مع الاتجاهات العامة لمؤلفي الأنساب عموماً.

وسأقدم عرضاً موجزاً للتأليف في الأنساب منذ القرن الهجري الأول محاولاً تحديد اتجاهات المحدثين في التأليف.

إذا كانت عناية العرب بالأنساب ضاربة في جذور تاريخهم، وتعود لأزمنة قديمة، فإن الكتابة والتأليف في الأنساب ترجع إلى القرن الأول الهجري. وتنضوي الكتابة في الأنساب –باعتبارها أحد صنوف الكتابة التاريخية– تحت الاتجاه الثاني من اتجاهات الكتابة التاريخية وهو الاتجاه القَبَلي "المدرسة العراقية"، فقد كان لكل قبيلة رواتها المتخصصون بأنسابها، يدونون أخبارها وينقلون مآثرها[1]. إذ إن الكتابة التاريخية تعود إلى اتجاهين عامين: الأول: اتجاه أهل الحديث، والذي تمثله المدينة المنورة. أما الثاني: الاتجاه القبلي، والذي يمثله العراق.

تمت الإشارة إلى أن أول تدوين يعود إلى ما فعله عمر بن الخطاب حيث وضع ديوان العطاء على الأنساب. وظهر في هذا القرن النسابون الأوائل، سيما في العهد الأموي، حيث شجع الخلفاء الأمويون في تلك المدة العناية بالأنساب. ويرجح د. محمد سعيد أن بدايات التأليف في الأنساب

[1]- الدوري، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٤.

بشكل مستقل عن العلوم الأخرى يعود إلى النصف الثاني من القرن الأول وفي مدينة الكوفة[1]. حيث يُنسب أقدم كتاب في الأنساب لمعاون بن عامرة الكندي، والذي عاش في ذلك الوقت.

والمحدثون – في هذا القرن – كان لهم نصيب من الاشتغال بالأنساب والعناية بها. ففضلاً عن طبقة الصحابة الذين كان منهم عدد من النّسابة المتبحرين من أمثال أبي بكر الصديق رضي الله عنه، جاء بعض التابعين ممن اعتنى بالأنساب عناية فائقة من أمثال سعيد بن المسيب، وقتادة بن دعامة، وغيرهم. واتجاه الكتابة والتدوين في الأنساب في هذا القرن كان محدوداً، إذ اتخذت العناية بالأنساب طابع الرواية الشفوية، والاعتماد على الذاكرة.

ومع نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني اتسع نطاق الكتابة والتدوين في الأنساب، وقد ظهر محدثون بارزون في هذا القرن كان لهم عناية بالأنساب، وأذكر هنا أشهرهم:

١– المحدث الكبير الإمام الزهري (ت١٢٤هـ)، وكان ممن كتب نسب قومه، كما ذكرنا سابقاً.

٢– عبدالرحمن بن هرمز المدني الأعرج (ت١١٧هـ). وهو الإمام الحافظ الحجة المقرئ، كان أعلم الناس بأنساب قريش[2]. قال عنه ابن حجر: ثقة عالم ثبت[3].

٣– خالد بن سلمة بن العاص المخزومي (١٣٢هـ). من رجال مسلم والأربعة، له علم بالأنساب[4]. قال ابن حجر: صدوق، رُمي بالإرجاء، وبالنصب[5].

٤– عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج (ت١٥٠هـ) ، كان يتتبع الأشعار والأنساب[1]. قال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل[2].

---

[1] - محمد سعيد، **النسب والقرابة في المجتمع العربي قبل الإسلام**، مرجع سابق، ص٤٨.
[2] - الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ٦٩/٥.
[3] - ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٣٥٢.
[4] - الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ٣٧٣/٥.
[5] - ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص١٨٨.

٥- عامر بن صالح بن عبدالله بن عروة بن الزبير بن العوام المدني[٣]. كان عالماً بالفقه والعلم والحديث والنسب وأيام العرب وأشعارها. قال ابن حجر: متروك الحديث، أفرط فيه ابن معين فكذبه، وكان عالماً بالأخبار[٤].

وقد توسع التأليف في الأنساب على يد هشام الكلبي (ت٢٠٤هـ) في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث. وابن الكلبي وإنْ كان مُضعَّفاً في الحديث إلا أنه عمدة في الأنساب. وقد قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: "إنما هو صاحب سمر ونسب، وما ظننت أن أحداً يحدث عنه"[٥].

وفي القرن الثالث الهجري ظهر محدثون كبار كانت لهم عناية بالأنساب، منهم:

١- أبو نُعيم الفضل بن دكين (ت٢١٨هـ)، أحد أبرز شيوخ البخاري، ومكانته في الحديث شهيرة. قال عنه الإمام أحمد: أبو نُعيم أعلم بالشيوخ، وأنسابهم، وبالرجال[٦].

٢- ابن سعد (ت٢٣١هـ) صاحب "الطبقات الكبرى" وهو مرتب على النسب.

٣- علي بن المديني (٢٣٤هـ). وله: ١- تسمية مَن رُوِيَ عنه مِن أولاد العشرة[٧]. ٢- أخبار آل العباس[٨]. قال ابن حجر: ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله[٩].

٤- مصعب بن عبدالله الزبيري (ت٢٣٦هـ)، صاحب كتاب (نسب قريش)، وكتابه من أهم ما كُتب في الأنساب. قال عنه يحيى بن معين: عالم بالنسب. وقال العباس المروزي: قد

---

[١] - الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٣٣١/٦.
[٢] - ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص٣٦٣.
[٣] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٤٨/١٤.
[٤] - ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص٢٨٧.
[٥] - ابن عدي الجرجاني، ت(٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعادل معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٤١٢/٨.
[٦] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ٣٠٧/١٤.
[٧] - وهو كتاب مطبوع بتحقيق: علي جماز. دار القلم، الكويت، ١٩٨٢م.
[٨] - بكر أبو زيد، **طبقات النسابين**، مرجع سابق، ص٥٩.
[٩] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٤٠٣.

أدركته ببغداد، وهو أفقه قرشي في النسب. وقد وثقه الإمام أحمد، وابن معين، والدارقطني[١]. قال ابن حجر: صدوق، عالم بالنسب[٢].

٥- الزبير بن بكار (ت٢٥٩هـ)، ابن أخي مصعب الزبيري، أخذ الأنساب عن عمه، وألّف (جمهرة نسب قريش وأخبارها) وهو كتاب هام في النسب، ولا يقل أهمية عن كتاب عمه مصعب. والزبير موثَّق في الحديث. قال عنه الخطيب: كان ثقة، ثبتاً، عالماً بالنسب، عارفاً بأخبار المتقدمين ومآثر الماضين. ووثقه الدارقطني[٣]. قال ابن حجر: ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه[٤].

ويمكن تحديد مسار اتجاهات التأليف والكتابة في الأنساب ضمن الأطر الآتية[٥]:

١- **اتجاه الأنساب الخالصة:** وهي المؤلفات التي جاءت جُلُّ مادتها الأنساب، وسلالات القبائل وتفريعاتها. مثل: "نسب قريش" لمصعب الزبيري، و"جمهرة نسب قريش وأخبارها" للزبير بن بكار. ويدخل في هذا الاتجاه ما كتبه المحدثون في القرنين الأول والثاني كالذي كتبه الزهري في نسب قريش.

ولا يعني ذلك أن هذه المؤلفات اقتصرت على الأنساب فقط، بل ضمت أيضاً شيئاً من تاريخ القبائل. كما سبق وذُكر في الفصل الأول عندما وصف إسحق الموصلي كتاب الزبير بأنه "كتاب الأخبار".

---

[١] - المزي، **تهذيب الكمال**، ٣٦/٢٨.
[٢] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٥٣٣.
[٣] - الخطيب، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٤٨٦/٩.
[٤] - ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ص٢١٤.
[٥] - أفدت بعض هذه الاتجاهات من: فاروق فوزي، **التدوين التاريخي عند المسلمين**، مركز زايد للتراث، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٣٧. حيث قسم كتب الأنساب إلى ثلاثة أقسام، ونسبها إلى "الباحثون" ولم يُسمِّهم.

٢- **اتجاه الأنساب الجامعة:** مثل: كتاب (الإكمال) لابن ماكولا، و(الأنساب) للسمعاني وما تبعه من تهذيبات، ومختصرات كـ (اللباب في تهذيب الأنساب) ولابن الأثير، و(لب اللباب في تحرير الأنساب) للسيوطي. وهي كتب تضم تعريفاً بالرواة وأحوالهم، وبعض الأحكام المتعلقة بالجرح والتعديل.

٣- **اتجاه المؤلفات غير المختصة بالأنساب ولكنها تحوي "مادة" أنساب هامة.** وتصنيفات هذه المؤلفات متعددة، فمنها:

أ- **كتب الطبقات:** ومن ذلك طبقات خليفة بن خياط، والطبقات الكبرى لابن سعد، والتي روعي في كتابتها السابقة في الإسلام والنسب، ويبدو مراعاة النسب أكثر وضوحاً عند خليفة حتى أصبح كتابه -بالإضافة إلى كونه كتاب طبقات- كتاب أنساب؛ فهو يعطي معلومات قيمة عن القبائل العربية، وحركة انتشارها، وأماكن تواجدها[١].

ب- **كتب التراجم والجرح والتعديل:** فقد كتب علماء الحديث مؤلفات كثيرة -يصعب حصرها- في مجال تراجم الرواة وأهل الحديث، وهي مؤلفات تتضمن مادة وافرة في الأنساب. وأذكر منها تمثيلاً: (الاستيعاب) لابن عبد البر و(تهذيب الكمال) للمزي، ومؤلفات الذهبي كـ (تذكرة الحفاظ)، و(ميزان الاعتدال)، ومؤلفات ابن حجر: كـ (الإصابة)، و(تهذيب التهذيب)، و(تقريب التهذيب)، وغيرها الكثير.

ونظراً لما كتبه المحدثون في التراجم، وبما يحويه من مادة أنساب هامة ووافرة، بالإضافة إلى ما كُتب في تراجم العلماء في العلوم الأخرى: كالفقهاء والمفسرين واللغويين وغيرهم، أقول: إن هذه المصنفات الضخمة في التراجم عموماً جعلت د.محمد سعيد يصفها بأنها أصبحت تمثل بديلاً

[١]- خليفة، أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري (ت٢٤٠هـ)، **الطبقات**، مقدمة التحقيق لسهيل زكار، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص١٤.

عملياً عن أدب النسب[1]. فمادة النسب فيها غزيرة، كما أنها تعتمد الدقة في ضبط الأنساب والمقارنة بين المُشكل منها، وتمييز ما يتشابه منها. كما أن كتب التراجم ابتعدت عن الترتيب على النسب، واعتمدت الترتيب المعجمي لسهولة تناولها والرجوع إلى المطلوب منها.

ت-**المصادر الأدبية، والتواريخ الحولية، والموسوعات.** وهي وإنْ كانت خارج نطاق كتابات المحدثين إلا أنها تحوي فصولاً هامة في الأنساب. مثل: العقد الفريد الذي عقد مؤلفه فصلاً بعنوان: كتاب اليتيمة في النسب وفضال العرب[2]. وكتاب المعارف لابن قتيبة الدينوري الذي تحدث فيه عن أنساب العرب ونسب النبي صلى الله عليه وسلم[3]. ومقدمة ابن خلدون، حيث تطرق في عدة فصول إلى النسب، وعلاقته بالحُكم، وأهمية النسب عند العرب[4]. ومن الموسوعات التي اهتمت بالنسب "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري حيث عقد باباً كاملاً لموضوع الأنساب[5]. وكذلك "صبح الأعشى" للقلقشندي[6].

إن هذه المؤلفات -كأمثلة – وما حوته من علم يتعلق بالأنساب مثلت اتجاهاً هاماً في ميدان علم الأنساب.

---

[1] - محمد سعيد، **النسب والقرابة**، مرجع سابق، ص٥٠.

[2] - انظر: ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ)، **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ، ٣/ ٢٦٥-٣٦٥.

[3] - انظر: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت٢٧٦هـ)، **المعارف**، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م، ٦٣-١٦٧.

[4] - انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت٨٠٨هـ)، **المبتدأ والخبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، على سبيل المثال: الباب الثاني: الفصول من الثامن – السابع عشر ١/١٦٠-١٧٥.

[5] - انظر: النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ج٢/ ٢٧٦-٣٦٢.

[6] - انظر: القلقشندي، أحمد بن علي الفزاري(ت٨٢١هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ١/٣٥٨-٤٢٦.

المبحث الثالث: المحتوى العام للمؤلفات في الأنساب.

المطلب الأول: أسباب التأليف في الأنساب عند المحدثين.

أولاً: السبب الديني.

يبدأ بعض المصنفين من أهل الحديث في مقدمات كتبهم بحشد عدد من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة الدَّالة على الاهتمام بالنسب، ووجوب تعلمه. وهي بدايات تعطي تأصيلاً شرعياً للكتابة في النسب قائمة على الأدلة من الكتاب والسنة، وتعلُّم الصحابة لهذا العلم واشتغالهم به.

١- أما من القرآن الكريم: فقد افتتح ابن حزم كتابه بقوله تعالى: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"[١]. والآية تشير إلى العلاقة النسبية بين الناس، وهي الشعوب والقبائل. يقول الطبري: وجعلناكم متناسبين، فبعضكم يناسب بعضاً نسباً بعيداً، وبعضكم يناسب بعضاً نسباً قريباً؛ فالمناسب النسب البعيد مَن لم ينسبه أهل الشعوب، وذلك إذا قيل للرجل مِن العرب: من أيّ شعب أنت؟ قال: أنا من مضر، أو من ربيعة. وأما أهل المناسبة القريبة أهل القبائل، وهم كتميم من مضر، وبكر من ربيعة، وأقرب القبائل الأفخاذ وهما كشيبان من بكر، ودارم من تميم، ونحو ذلك[٢]. والشعوب والقبائل في الآية الكريمة قد يُقصد بها الأجذام، والجُمَّاع، والأفخاذ على اختلاف التسميات والتفريعات عند أهل النسب. ويتوصل ابن حزم من خلال الآية إلى وجوب تعلم النسب، فيقول: "... فقد جعل تعارف الناس بأنسابهم غرضاً له تعالى في خلْقِهِ إيَّانا شعوباً وقبائل، فوجب بذلك أن علم النسب علم جليل رفيع، إذ به

[١] - سورة الحجرات، الآية (١٣).
[٢] - الطبري، **جامع البيان**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م، ٣١٠/٢٢.

يكون التعارف"[1]. وكأنه بهذا الكلام يشير إلى القاعدة الأصولية التي تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، فالتعارف وهو واجب على الناس لا يتم إلا من خلال معرفتهم بأنسابهم.

وقال ابن عبد البر: "وفي قول الله تعالى: "شعوباً وقبائل لتعارفوا" دليل واضح على تعلم الأنساب"[2].

وذهب السمعاني باستدلاله بالآية الكريمة إلى المعنى نفسه، إذ يقول: "وكان علم المعارف والأنساب لهذه الأمة من أهم العلوم التي وضعها الله سبحانه وتعالى فيهم"[3]. وقال أيضاً "ومعرفة الأنساب من أعظم النعم التي أكرم الله بها عباده لأن تشعب الأنساب على افتراق القبائل والطوائف أحد الأسباب الممهدة لحصول الائتلاف"[4].

٢- أما من السنة الشريفة: فقد استدلوا بأحاديث شريفة على وجوب تعلم الانساب، منها:

أ- قول النبي صلى الله عليه وسلم: "تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الأَهْلِ، مَثْرَاةٌ فِي المَالِ، مَنْسَأَةٌ فِي الأَثَرِ"[5].

ب-قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كفرٌ بالله تبرؤٌ من نسب وإن دق، وكفر بالله إدعاء إلى نسب لا يُعرف"[6].

ت-أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في الأنساب، فقال: "نحن بنو النضر بن كنانة"، وذكر أفخاذ الأنصار، إذ فاضل بينهم. فقدم بني النجار، ثم بني عبد الأشهل، ثم بني الحارث

---

[1] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص١.
[2] - ابن عبد البر، **الانباه على قبائل الرواة**، مرجع سابق، ص٤٥.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، ٣٧/١.
[4] - المرجع السابق، ٣٨/١.
[5] - سبق تخريجه.
[6] - رواه الطبراني في الأوسط، ح رقم ٢٨١٨، ١٦٧/٣. وقال: لم يرو هذا الحديث عن بيان إلا السري. ورواه في الصغير،ح رقم١٠٧٢، ٢٢٦/٢، وقال: لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أنس بن عياض.

بن الخزرج، ثمّ بني ساعدة؛ ثمّ قال صلى الله عليه وسلم: "وفى كلّ دور الأنصار خير". وذكر بنى تميم، وبني عامر بن صعصعة وغطفان. وأخبر- عليه السلام- أن مزينة، وجهينة، وأسلم، وغفارا، خير منهم يوم القيامة. وذكر بنى تميم وشدّتهم على الدّجّال. وأخبر صلى الله عليه وسلم أن بني العنبر بن عمرو بن تميم من ولد إسماعيل. ونسب الحبشة إلى أرفدة. ونادى قريشا بطناً بطناً، إذ أنزل الله عليه: وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ[1].

٣- كما استدلوا بمعرفة عدد من الصحابة بالأنساب كأبي بكر وأبي الجهم وجبير بن مطعم، وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، ومَنْ جاء بعدهم من التابعين. وقد أبطلوا قول القائل: إن علم النسب علم لا ينفع وجهالة لا تضر؛ لما يترتب عليه من فوائد شرعية واجتماعية، ولولا فوائده لما اشتغل به كثير من الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم[2].

ثانياً: السبب الحضاري.

ويتعلق بطبيعة التكوين القبلي للأمة الإسلامية. واهتمام المجتمع العربي بأنسابه اهتمام أصيل، نابع من النسيج الاجتماعي للعرب والذي يشكل النسب رباطه الوثيق. يقول السمعاني: "وكان علم المعارف والأنساب لهذه الأمة من أهم العلوم التي وضعها الله سبحانه وتعالى فيهم"[3]. ولهذا بقي التأليف في الأنساب مستمراً على مر العصور، ومن اللافت للنظر أن الاهتمام بالنسب والتأليف فيه كان يزدهر في عصور التحضر والنشاط العلمي والحركة الفكرية، بينما يقل الاهتمام به في عصور الانحطاط. وكانت حركة التأليف في الأنساب تتفاوت غزارةً وقلةً تبعاً للدور الحضاري للأمة صعوداً وهبوطاً. وليس صحيحاً أنه في المراحل الحضارية السامقة كان الاهتمام بالأنساب يقل، بل إن تاريخ التأليف في الأنساب يقول عكس ذلك. ولا أدلَّ على ذلك من الدراسة التي قام بها

[1] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٤.
[2] - ابن عبد البر، **الإنباه على قبائل الرواة**، مرجع سابق، ص١١.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢/١.

بكر أبو زيد (طبقات النسابين)، حيث بلغ عدد النسابين المترجم لهم (٤٧) نسابة في القرن الاول، و (٥٨) في القرن الثاني، و (٨٢) في القرن الثالث، و (٨٨) في الرابع، و (١٠١) في الخامس، و (٤٨) في السادس، و (٤٦) في السابع، و (٣٥) في الثامن، و (٣١) في التاسع، و (١٧) في العاشر[١]. ومن هنا بلغ التأليف في الأنساب أَوْجَهُ في العصر العباسي، وظهرت فيه أهم المؤلفات، وازدادت اتساعاً وتنوعاً.

وربما يعود هذا التناسب بين التطور الحضاري والاهتمام بالأنساب إلى كون الأنساب أداة هامة لدراسة المجتمع العربي بما تحمله من قيمة علمية وعملية، خاصة في الأبحاث المتعلقة في القيم والثقافة والنظم الاجتماعية[٢]. وقد قام الباحث معن خليل عمر بعمل دراسة حول كتاب (اللباب في تهذيب الأنساب) لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) وحلل الأنساب الواردة فيه، وعمل فيها إحصائية، وهي أنساب شاملة ولا تقتصر على الأنساب القبلية بل تتناول أنواعها المختلفة كالبلاد والمهنة والمذهب والطائفة وغيرها. وهذا التحليل يعطي مؤشراً أن تلك الفترة كان المجتمع فيها متحضراً في ارتباطاته وتشكيلاته الاجتماعية، كما كانت الأنساب ذات أبعاد متنوعة ومتباينة، هذا التنوع الذي هو أبرز سمات المجتمع المتحضر؛ ذلك أن المجتمع الذي تتعدد فيه الانتماءات من عِرقية وجغرافية ومهنية ودينية تعطي مزيداً من التماسك بين فئاته ولا تعيق تطوره وتغيره، فالفرد حين ينتسب لأكثر من جهة –وهي الحالة الغالبة على النسب– قبلية ودينية وجغرافية إذ لا تعارض بينها تجعل من ارتباطاته أكثرَ قوةً، فالانتساب للقبيلة لا يعارض الانتماء المذهبي أو الجغرافي، ... وهكذا. ولا يفرض النسب الواحد على الفرد أن يتعصب ضد الآخر، فالانتماء المذهبي لم يلزم الفرد عدم

[١] - أفدتُ هذه الإحصائية من مقال: **التأليف في الأنساب بين المعاذير والمحاذير**، فايز البدراني، على شبكة الانترنت على الرابط http://www.arabiangenes.com/vb/showthread.php?t=٧٢٠ بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٥م.

[٢] - الجيلاني، حسان، **توظيف الأنساب في الدراسات الاجتماعية**،

انتمائه إلى قبيلة معينة أو الاشتغال بمهنة أو الاستيطان في بلد ما. ولهذا كان ارتباط الفرد العربي يأتي ضمن دوائر في محيطه: ويبدأ من جماعته الصغيرة وينتهي بالمجتمع ككل[1].

[1] - عمر، معن خليل، **نحو علم اجتماع عربي**، ص١٦٩ فما بعدها، بتصرف. وقد قام بعض المستشرقين باستخدام الأنساب كأداة لدراسة بعض المجتمعات القبلية.

المطلب الثاني: أهمية النسب والغاية منه عند المحدثين.

أولاً: الأهمية التاريخية.

قدم النسابون مادة تاريخية هامة مع الأنساب التي دونوها، فلم تكن كتبهم تقتصر على مجرد الأنساب، بل حَوَتْ بعضاً من الأخبار المتعلقة بالشخصيات، والأحداث المتصلة بها.

ويأتي في طليعة المحدثين ممن كتب في الأنساب اثنان من ثقات المحدثين، وهما مصعب الزبيري (ت٢٣٦هـ) وكتابه (كتاب نسب قريش)، وابن أخيه الزبير بن بكار(ت٢٥٦هـ) وكتابه (جمهرة نسب قريش وأخبارها). والكتابان وإنْ كانا خارج حدود هذه الدراسة إلا أنني رأيت من المفيد الإشارة إليهما لارتباطهما بموضوع هذا المطلب.

ومصعب الزبيري محدث، روى له النسائي وابن ماجه، وثَّقه عدد من العلماء كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والدارقطني[١]. وقال عنه ابن حجر في (التقريب): صدوق، عالم بالنسب[٢]. وكتابه في نسب قريش كتاب قيِّم، وحافل بذكر تفاصيل نسب قريش، وفيه كثير من الأخبار والأحداث، سيما المرتبطة بالقادة والخلفاء[٣]، كما إنه كثيراً ما يستشهد بالشعر. ولهذا فإن قيمته التاريخية لا تقل عن قيمته في الأنساب.

وجاء بعده ابن أخيه الزبير بن بكار، وهو أيضاً محدث، من ثقاة أهل الحديث، وثقه الدارقطني والخطيب البغدادي والبغوي[٤]. وقال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه[٥]. وكتابه (جمهرة نسب قريش وأخبارها) حافل بالأخبار، وتكمن قيمة بعض هذه الأخبار أنها مما

---

[١] - المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مرجع سابق، ٣٦/٢٨.

[٢] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٥٣٣، ترجمة رقم٦٦٩٣.

[٣] - انظر مثلاً: الزبيري، أبو عبدالله مصعب بن عبدالله (ت٢٣٦هـ)، **كتاب نسب قريش**، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة ط٣، الصفحات: ٤٦، ٩٤، ١٠٢، ١٧٦.

[٤] - ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ، ٣١٢/٣.

[٥] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٢١٤، ترجمة رقم ١٩٩١.

انفرد بها في كتابه، كما حفل بكثير من القصائد الشعرية، وقد نقل عنه كثير من المؤرخين، كابن عساكر في (تاريخ دمشق)، وابن قدامة المقدسي في (التبيين في أسماء القرشيين)، وابن حجر في (الإصابة) وغيرهم[١]. وهو ما حدا بإسحق الموصلي أن يسأله: يا أبا عبدالله، عملت كتاباً في النسب، وهو كتاب الأخبار[٢]. وإن تصفحاً سريعاً للكتاب يعطينا فكرة عن مدى صدق مقولة إسحق الموصلي، فقلما ذكر شخصية في كتابه إلا وجاءت مقرونة بالأحداث المرتبطة بها، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويصعب الإشارة إلى بعضها؛ لأنها مبثوثة في الكتاب كله.

أما الكتب – مدار هذه الدراسة – فتتفاوت في ذكر الأخبار التاريخية والوقائع المختلفة بين مُكثرٍ ومُقلٍّ. فابن حزم في (الجمهرة) يذكر الخلفاء والولاة والعلماء من محدثين وفقهاء، ثم يذكر ما يتعلق بهم من أحداث ووقائع، وأخبارهم العلمية أو السياسية. وهو لا يطيل في ذلك بل يذكرها اختصاراً. فإن كان قائداً ذكر المناصب التي تقلدها، كما يذكر الوقائع التي شارك فيها، كقوله عن مروان بن الحكم: "قام على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير، وادَّعى الخلافة"[٣]. وقوله عن مسلمة بن عبد الملك: "والي العراقين، الذي حاصر القسطنطينية"[٤]. وقال عن عتاب بن أسيد: "ولَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على مكة إذ فتحها، فبقي والياً عليها إلى أن مات رحمه الله، وكان موته يوم ورود موت أبي بكر الصديق رضي الله عنه بمكة"[٥]. وإن كان عالماً ذكر تخصصه فإن كان في الحديث أو الفقه أو في العلوم الطبيعية أو كان قاضياً أو شاعراً أو أديباً. كقوله عن أسد بن موسى: "المحدث، صاحب التواليف في السنة ... وقال عن بشر بن حبيب: وكان شاعراً"[٦]. كما يذكر مكان سكناهم ، وسنة الوفاة، ويذكر كيفية مقتله إن كان قُتل وسببه،

---

[١] - انظر: مقدمة التحقيق، الزبير بن بكار الزبيري (ت٢٥٦هـ)، **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، تحقيق: عباس الجراخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٩/١.

[٢] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٤٨٦/٩.

[٣] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٨٧.

[٤] - المرجع السابق، ص٨٩.

[٥] - المرجع السابق، ص١١٣.

[٦] - المرجع السابق، ص٩٠.

كقوله عن اليمان بن صدقة: "قُتل يوم أبي فطرس"[١]. وقوله: "وقتل المؤمن والعاصي هذان بإفريقية، قتلهما عبد الرحمن بن حبيب الفهري. وكان العاصى هذا ولؤي قد دخلا مع عبد الله بن مروان أرض النوبة"[٢]. وقوله: "فولد هشام بن عبد الرحمن بن معاوية: عبدَ الملك، وهو أسن ولده، نكبه أبوه في حياته وسجنه، فبقي مسجوناً بضع عشرة سنة حتى مات مسجوناً في ولاية أخيه الحكم بن هشام، والحكم الوالي من بعد أبيه، وهو الذي أوقع بأهل الربض، وقتل الفقهاء والخيار، وخصى عدداً من ذوي الجمال من أهل قرطبة، منهم: طرفة بن لقيط بن منصور بن هلال بن الحسن بن الأزرق المراديّ، وكان أبوه وأخوه وبنو عمه من أصحاب السلطان وولاة الثغور وجلّة الناس، وإليه ينسب مسجد طرفة الذي داخل مدينة قرطبة"[٣]. ولا يفوت ابن حزم أن يذكر أولاده، وإن لم يكن له ولد يشير إلى ذلك بقوله: انقرض، أو لم يعقب. وإن مات صغيراً قال: دَرَج[٤].

وأما ابن عبد البر في (الإنباه) فقد كان مقلاً جداً من الأخبار، إذ يشير قليلاً إلى ما يتعلق ببعض القبائل كسبب التسمية، فمثلاً عند حديثه عن ثقيف ذكر بعض الأقوال المتعلقة بأصلهم، كما رجَّح بين الأقوال بأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال: "وفي ثقيف وأصلها أخبارٌ يطول ذكرها"[٥]. ومن ذلك ما ذكره في الخلاف في تسمية قيس عيلان[٦]. وكذلك يذكر أماكن سكنى بعض القبائل، من ذلك ما ذكره عن الأماكن التي سكنها بعض قبائل الأوس والخزرج[٧]. كما إنه كثيراً ما استشهد بالأشعار[٨].

---

[١] - المرجع السابق، ص٩٠.
[٢] - المرجع السابق، ص٩٢.
[٣] - المرجع السابق، ص٩٥.
[٤] - وهي عبارات منتشرة بكثرة في كتابه.
[٥] - ابن عبد البر، **الإنباه على قبائل الرواة**، مرجع سابق، ص٧٩.
[٦] - المرجع السابق، ص٦٤.
[٧] - المرجع السابق، ص١٠١.
[٨] - انظر: المرجع السابق، الصفحات، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣.

ويأتي ابنُ ماكولا في (الإكمال) بما هو قريب من صنيع ابن عبد البر من ناحية قلة الأخبار، فيذكر عن الشخصيات ما يشبه "رؤوس الأقلام" دون الخوض في التفاصيل، فقد يذكر حدثاً بارزاً عنه، كقوله عن (بابي) مولى عائشة رضي الله عنها: "وهو الذي باع غلاماً وجرد عليه السيف، وأخبر عائشة بذلك"[١]. وقوله عن عروة بن شيم البياع: "أحد رؤساء المصريين الذين ساروا إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه"[٢]. وأحياناً يُعرِّف تعريفاً موجزاً، كقوله عن الصحابي عمرو بن أمية: "صحب النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد يوم بئر معونة ولم يفلت غيره، خلاه عامر بن الطفيل حين قال له: إني من مضر. وأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس مرات، مرة إلى النجاشي يدعوه إلى الإسلام، ومرة إلى النجاشي يخطب له أمَّ حبيبة بنت أبي سفيان، ومرة يقدم بجعفر بن أبي طالب، ومرة إلى مسيلمة الكذاب، ومرة ليقتل أبا سفيان بن حرب غيلةً، فحط خبيب بن عدي عن خشبته"[٣]. ومرةً يقتصر على بيان مذهبه الفقهي، كقوله عن زياد بن عبد الرحمن: "كان فقيهَ أهل الأندلس على مذهب مالك، وهو أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، وكانوا قبْلَه يتفقهون على مذهب الأوزاعي"[٤].

وتبلغ القيمة التاريخية قمةَ الهرم لدى السمعاني في (الأنساب)، إذ جمع فيه كمَّاً كبيراً من التواريخ سواءً فيما يتعلق بالرواة أو بالأحداث والوقائع المختلفة. قال ابن الأثير واصفاً عَمَلَ السمعاني: "فحين أمعنتُ مطالعته، وأردتُ كتابته، رأيته قد أطال واستقصى حتى خرج عن حدِّ الأنساب،

[١] - ابن ماكولا، **الإكمال**، ١٥٩/١. وهكذا ضبطه ابن ماكولا: بابي بباءين، كل واحدة معجمة بواحدة مفتوحة.
[٢] - المرجع السابق، ٣٨٣/١.
[٣] - المرجع السابق، ٦٣/٢.
[٤] - المرجع السابق، ٦١/٢.

وصار بالتواريخ أشبه"[1]. وهذه العبارة من ابن الأثير والتي فيها انتقاد لأنساب السمعاني إلا أنها تحمل في طياتها ميزة عظيمة لكتب الأنساب، وهي القيمة التاريخية. وهذا الحكم الذي أطلقه ابن الأثير شبيهٌ بالسؤال الذي سأله اسحق الموصلي السابق ذكره. فكتاب السمعاني يستقي منه المؤرخ كما يستقي منه المحدث، وهو بحق موسوعة ضخمة يشمل كثيراً من المعارف الدينية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والعلمية والاقتصادية والحضارية لعصر المؤلف وما قبله.

ومما أعطى الكتاب هذه القيمة الكبرى أنه لم يقتصر على نوع واحد من الأنساب بل شمل كل الأنواع: إلى القبائل والبطون، والآباء والأجداد، والأمكنة والبلاد، والمذاهب الفقهية والعقدية، والصناعات والحرف والمهن. ولم يَفُتْهُ أن يذكر الصفات والعيوب والألقاب، وهي وإن لم تكن (نسبة) بالمعنى المعروف إلا أنها مما يُعرف بها بعض الناس، فتُعامل معاملة الأنساب. وفي المقابل لا نجد هذه الميزة عند ابن حزم، وابن عبد البر، والحازمي؛ لأنهم اقتصروا على النسبة للقبائل، إلا ما كان عند ابن ماكولا من ذِكر بعض أنواع النسب، لكنه لم يبلغ مبلغ السمعاني.

والسمعاني يؤرخ لكثير من الأحداث، وهو يكتفي بالإشارة إليها ولا يذكرها بتفاصيلها، وذلك في ثنايا حديثه عن أصحاب التراجم، فمثلاً وثَّق لوفاة عدد من المحدثين في بعض الوقائع كفتنة الغز التي حدثت فيها مقتلة عظيمة، ووقعة الخوارزم شاهية، وذكر بعض الأحداث التي شهدها أصحاب التراجم في تلك الحوادث[2].

---

[1] - ابن الأثير، علي بن أبي الكرم الجزري (ت٦٣٠ هـ)، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م، ٨/١. وقد يكون مقصود ابن الأثير بقوله " بالتواريخ " أي كتب تواريخ الرجال وليس التاريخ العام، وهي الكتب المختصة بدراسة أحوال رجال الحديث ككتاب التاريخ الكبير للبخاري وغيره.

[2] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٧٥/١، ٣١٦/١، ٣٣٦/١، ٣٦٣/١، ٢٣/٢، ٩٨/٣، ١١٣/٣، ٢٣٦/٧، ٢٠١/١٢، ٢٣٨/١٠

ويعرض السمعاني لتاريخ كثير من الفرق الإسلامية وأفكارها، وما يتفرع عن كل فرقة من جماعات، كالخوارج[١]، والشيعة بكل طوائفها[٢]، وغيرهم من الفرق الاسلامية. كما ذكر الفرق غير الإسلامية كالباطنية، والبابكية[٣]، وغيرها.

وأنساب السمعاني مرجع أساس هام لما يسمى بالجغرافية التاريخية؛ إذ ضم هذا السِّفْر الضخم عدداً هائلاً من المدن والقرى والنواحي والأصقاع في طول العالم الإسلامي وعرضه، فالسمعاني يشير إلى سبب تسمية كثير من البلدان، وتاريخ بنائها، والمدن التي أنشأها المسلمون إبان الفتوحات كالكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان، والمدن التي بُنيت في ظل الحضارة الإسلامية كبغداد وسامراء وغيرها[٤]. وقد استقى منه ياقوت كثيراً من المعلومات المتعلقة بالبلاد والأمصار المختلفة في كتابه (معجم البلدان)[٥].

كما أنه يصلح أن يكون مرجعاً للتاريخ الإقتصادي، فمن خلال ما سطره من أنساب تتعلق بالجوانب الاقتصادية كالحرف والمهن المرتبطة بالزراعة والصناعة والتجارة والأعمال المختلفة، يمكن للدارس أن يأخذ فكرة عن طبيعة النشاط الاقتصادي للعصور الإسلامية[٦]. وقد أحصى الدكتور الجالودي ما يزيد عن أربعمائة وظيفة ومهنة نُسِبَ إليها كثيرٌ من العلماء[٧].

فكتاب السمعاني كتاب جامع حافل، ولا زال الباحثون يدرسون جوانبَ شتى من هذا الكتاب العظيم. وكل باحث يتناول جانباً معيناً من هذه الموسوعة الضخمة.

---

[١] - المرجع السابق، ٧/٥.
[٢] - المرجع السابق، ١٥٥/١، ٣٦٥/١.
[٣] - المرجع السابق، ٤٢/٢، ٨/٢.
[٤] - انظر: الجالودي، عليان عبد الفتاح، **السمعاني مؤرخاً**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت، الرسالة ٤٦٠، الحولية ٣٧، ٢٠١٦هـ، ص٧٩.
[٥] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، مقدمة التحقيق للمعلمي اليماني، ص٧.
[٦] - انظر: نجيب عبد الفتاح جيلاني محمد، **كتاب الأنساب للسمعاني دراسة حضارية**، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ٢٠١٢م، الفصل الخامس: النظام الاقتصادي حيث قدم تحليلاً وافياً للأنشطة الاقتصادية في الكتاب، ص٢٢٨-٢٧٢.
[٧] - الجالودي، عليان عبد الفتاح، **سبل عيش العلماء في ضوء كتاب الأنساب للسمعاني**، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد ٨، العدد ١، ٢٠١٤م، ص ٦٦- ٦٧

أما الحازمي في (عجالة المبتدي) فيقف في صف المقلين من التاريخ، فهو يذكر –اختصاراً– بعض الأحداث المرتبطة بأصحاب التراجم وغالبهم من المحدثين، فمثلاً قال عن مالك بن عبادة الغافقي ثم الحَمْدي: وفد على النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد فتح مصر[١]. وقال عن صفوان بن المعطل: أسلم قبل المُرَيسيع، وشهد يوم المُريسيع[٢]. ويذكر عن مِخنف بن سُليم أن علي بن أبي طالب ولاَّه أصبهان، وكان على راية الأزد يوم صفين[٣]. كما أنه يشير أحياناً إلى أماكن سكنى بعض القبائل كما ذكر عن عُطارد وهم بطن من تميم أنهم سكنوا البصرة[٤]، وغُطَيف وهم بطن من مُراد وعامتهم بمصر وبلاد المغرب[٥]. ويشير الحازمي إلى المصادر التي أخذ عنها من المؤرخين والنَّسابة كابن الكلبي والزبير بن بكار وابن يونس والبخاري وغيرهم.

وخلاصة الأمر أن كتب الأنساب تقدم مادة تاريخية غنية – بعضها لا توجد في مصادر أخرى[٦]– يَفيدُ منها الباحثون والدارسون.

ثانياً: أهميتها في خدمة علم الحديث الشريف.

تحوي كتب الأنساب مادة حديثية وافرة تتعلق بالرواة من حيث التعريف بهم ورحلاتهم وشيوخهم وتلاميذهم، وكذلك ببعض أحكام الجرح والتعديل؛ مما يجعل من هذه المؤلفات مصادر غنية لخدمة السنة النبوية ولعلم الحديث. وتتجلى هذه الأهمية في الجوانب الآتية:

١– **دورها في التراجم:** إذا كانت التراجم –في نظر روزنثال– جزءاً من المؤلفات التاريخية، ولا يصح حذفها من أي بحث للتاريخ الإسلامي[١]، فإن النسب مادة هامة لا يمكن لأي باحث

---

[١] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، مرجع سابق، ص٥٠.
[٢] - المرجع السابق، ص٦٢.
[٣] - المرجع السابق، ص٩٦.
[٤] - المرجع السابق، ص٩٣.
[٥] - المرجع السابق، ص٩٨.
[٦] - أشار عباس الجراخ في مقدمة التحقيق إلى إنفراد الزبير بن بكار ببعض الأخبار. انظر: الزبير بن بكار، **جمهرة نسب قريش وأخبارها، مقدمة التحقيق**، مرجع سابق. ٢٩/١.

في التراجم أن يتجاوزها. فالنسبة بأنواعها المختلفة: القبيلة، البلد، المذهب، ...الخ تلعب دوراً كبيراً في التعريف بالراوي. فالأنساب موضوع أصيل ومادة أساسية في علم التراجم والرجال، وما دام أن هذا العلم يبحث في التعريف بالرواة فإن الأنسابَ مادتُه الأصلية التي لا يمكن التقليل من قيمتها. ويجيء انتقاد ابن الأثير لابن منده، وأبي نعيم الأصبهاني، وامتداحه لابن عبد البر في كتبهم عن الصحابة، يأتي في هذا السياق، سياقِ منزلة الأنساب وأهميتها في التراجم، فيقول: "ورأيت ابن مَنْدَهْ، وأبا نعيم قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عللَها، ولم يكثرا من ذكر **نسب الشخص**، ولا ذِكْرِ شيء من أخباره وأحواله، وما يُعرف به، ورأيت أبا عمر قد استقصى ذكر **الأنساب** وأحوال الشخص ومناقبه، وكل ما يعرفه به، حتى إنه يقول: هو ابن أخى فلان، وابن عم فلان، وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف. أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه[٢]" فابن الأثير يرى أن بيانَ نسب الراوي والتفصيلَ فيه ميدانُهُ كتبُ التراجم التي ينبغي الاسهاب فيها بذكر نسب الشخص المترجم له، وأقاربه، ومكانه من قبيلته، ومصاهراته، وغيرها.

ومن ناحية أخرى فإن غزارة المادة الحديثية في بعض كتب الأنساب التي كتبها المحدثون تجعلنا لا نجازف إذا جعلناها في عداد كتب التراجم والرجال. فكتاب (الأنساب) للسمعاني فيه الاف من الرواة، وكماً هائلاً من متعلَّقات التعريف بالراوي كالشيوخ، والرحلات، وسنوات الوفاة، وغيرها، ما يجعل الناظر فيه لا يميزه عن كتب الرجال.

---

[١] - روزنثال، فرانز، **علم التاريخ عند المسلمين**، مرجع سابق، ١٤١.

[٢] - ابن الأثير الجزري، علي بن أبي الكرم الشيباني (ت٦٣٠هـ)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م، ١١/١.

ولأهمية الأنساب لعلم الرجال، فإن بعض المؤلفات في الأنساب التي كتبها المحدثون تُعد مدخلاً لكتب الرجال، كما فعل ابن عبد البر في (الإنباه) حيث يقول: "وجعلته دليلاً على أصول الأنساب، ومدخلاً إلى كتابي في الصحابة؛ ليكون عوناً للناظرين فيه، ومنبهاً على ما يحتاج إليه من معرفة الأنساب"[1]. فقد جعل (الإنباه) مدخلاً لـ (الاستيعاب) أي أن النسب يمثل قاعدةً ومرتكزاً يقوم عليه علم الرجال. وأهل العلم بالأنساب هم أحد المصادر الهامة المعتمدة التي يرجع إليها كل من كتب في الرجال[2].

٢- **فائدتها في التصنيف:** وينبني على ما سبق من كون الأنساب مادة أساسية في علم الرجال، أنَّ بعض المصنفين في علم الرجال والتراجم رتبوا مادتهم على الأنساب. فلم يقتصر تصنيف الكتب على أساس الأنساب عند النسابة وحدهم بل تعداه إلى كتب الطبقات والرجال. ولهذا فإن النسب يُعد أحد أعمدة التصنيف وأسسه، وقد عدَّها د. أكرم ضياء العمري أحد أربعة أسس لتنظيم كتب علم الرجال. يقول خليفة بن خياط: " فألَّفتُ ذلك –يقصد أنساب الرواة، وأوطانهم، وتواريخ وفياتهم– على ما في كتابنا هذا بالنسب المعروف الذي لا يُنكر، وحفظتْهُ العرب، وأهلُ النسب بعضهم عن بعض، من مضر وربيعة ابني نزار، إلى معد بن عدنان ومن أهل اليمن إلى قحطان"[3]. ويظهر جلياً مراعاة النسب في التأليف عند خليفة وابن سعد في (طبقاتهما) وإن كان عند خليفة أكثر وضوحاً، ولستُ بصدد بيان منهجهما التصنيفي، فليس هنا مجاله، وأكتفي بالإشارة –كما يرى أكرم العمري– إلى أنهما أقدم من أخذ بالترتيب على النسب من المصنفين في الرجال. وقد امتد الترتيب على النسب إلى بعض المسانيد الحديثية كأحد طرق ترتيب المسانيد التي ذكرها

[1] - ابن عبد البر، **الإنباه على قبائل الرواة**، مرجع سابق، ص١١.
[2] - ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٩٩٢م، ٢٠/١.
[3] - العصفري، خليفة بن خياط الشيباني البصري (٢٤٠هـ)، **الطبقات**، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، ١٩٩٣م، ص٢٥.

ابن الصلاح في مقدمته حيث يقول: "وله أن يرتبهم على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب، فالأقرب نسبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[١].

ثم تحول التصنيف لاحقاً إلى الترتيب المعجمي، الأسهل تناولاً والأيسر منالاً للباحثين، وذلك كما تم بيانه في المبحث الأول[٢].

٣- **صلة الأنساب بعلم طبقات الرواة:** وهي مسألة هامة؛ إذ يتشعب ارتباط النسب بمفهوم الطبقة. فالنسب يُعد أحد العناصر الهامة في تحديد مفهوم "الطبقة" خاصة النسبة إلى البلاد، والنسبة إلى القبيلة. وقد خلُص أسعد تيم إلى تعريف الطبقة بقوله: (طائفة من الرواة أو العلماء تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية أو علمية أو قَبَلية ما)[٣].

وهنا يظهر النسب كأحد العلاقات التي تُشكل مفهوم الطبقة، ذلك أن للطبقة علاقات مختلفة تربط بين الرواة تجعل لها أنواعاً متعددة. والنسب الى المكان(الطبقة المكانية) أو النسب إلى القبيلة (الطبقة على أساس القبيلة) يُعد من الأنواع الرئيسة للطبقات. وهذا ما يفسر كون العالِم بالطبقات ضليعاً في علم الأنساب، قادراً على تمييز أنساب الصحابة والتابعين ومن بعدهم حسب القبائل والبطون والأفخاذ؛ ليكَوِّنَ أداةً لتحديد العلاقة القَبَلية بينهم، فيُعرفُ بذلك حجم الرواة في كل قبيلة، ويعطي مؤشراً على مدى مساهمة كل قبيلة بحمل الحديث وروايته، ونشر العلم[٤]، سيما في العصور الأولى للإسلام يوم أن كانت النسبة إلى القبيلة هي الأكثر شيوعاً قبل أن تتراجع لصالح النسبة إلى المكان، وغيرها من أنواع النسب الأخرى.

---

[١] - ابن الصلاح، **المقدمة**، مرجع سابق، ص٢٥٣. ولم يذكر ابن الصلاح ولا شُرَّاحُه ومختصروه أي مثال على المسانيد المرتبة على النسب. وقد وجدت على الشبكة الانترنت بحثاً للدكتور دخيل بن صالح اللحيدان بعنوان: **المسانيد: نشأتها وأنواعها وطريقة ترتيبها**. ولكنه لم يذكر أيضاً أمثلة من المسانيد على هذه الطريقة.http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=٤٧٩١

[٢] - انظر: العمري، أكرم ضياء، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ص٢٣٦ فما بعدها.

[٣] - تيم، أسعد سالم، **علم طبقات المحدثين: أهميته وفوائده**، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م، ص٧.

[٤] - انظر: المرجع السابق، ص١٩.

وبالمقابل: إذا كان للنسب دور في تحديد مفهوم الطبقة ونوعها، فإن الطبقة أيضاً تؤثر في تحديد نسب الراوي وهويته. والمحدث المتقن المتمكن من علم الطبقات يكون أقدر على التمييز بين أنساب الرواة، وأقل في الوقوع في الأخطاء، وبالتالي تحديد الرواي بدقة. فمثلاً: النسبة إلى (الميتمي) و(الميثمي)، وقد ذكر السمعاني هاتين النسبتين وذكر عدة رواة تحتهما، وقد أشار المعلمي اليماني إلى خطأ وقع فيه السمعاني بذكره عمر بن موسى الميثمي (بالثاء) –نقلاً عن ابن حبان–، والصواب الميتمي (بالتاء)؛ لأن الميتميين حمصيون، والصواب أن يُنسب هذا الراوي إليهم؛ لأنه من طبقة الحمصيين[1]. ومثال آخر يُجلِّي تأثير الطبقات في تمييز الأنساب: ما ذكره الحاكم من أن العَنْسيين شاميون، والعَبْسيين كوفيون، والعَيْشِيين بصريون[2]. واستنبط أسعد تيم من ذلك أنه إذا كان في إسنادٍ ما رجل شامي قد نُسب عبسياً يكون تصحيفاً عن العنسي[3]. ومن الأمثلة كذلك على دور الطبقة في تحديد الرواة: (الهَمْداني) نسبةً إلى القبيلة و(الهَمَذاني) نسبةً إلى البلد. يقول ابن ماكولا: "والهمداني في المتقدمين بسكون الميم أكثر، وبفتح الميم في المتأخرين أكثر "[4] فالرواة من الطبقات الأولى هم هَمْدانيون يُنسبون إلى القبيلة؛ إذ لم يكن من (همَذان) أحد من الرواة في العصور المبكرة، أما الطبقات المتأخرة فغالبية الرواة ينتسبون إلى البلد.

مما سبق تظهر العلاقة التبادلية بين النسب والطبقة، وهي علاقة متداخلة تجعل كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ويصعب رسم حدود فاصلة بينهما.

---

[1] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٥١٩/١٢. وقد أفدتُ هذه الأمثلة وما بعدها من: أسعد تيم، **علم طبقات المحدثين**، مرجع سابق، ص٤٢، ٤٣. إلا أنه لم يشر إلى أنّ المعلمي هو من صوّبَ خطأ السمعاني **!!** مع أن السمعاني ألمح إلى ذلك بقوله: **"**فلا أدري أنا إلى أي شيء نُسب، أما هذه صورته**"** وكأنه يشير إلى وجود خطأ.

[2] - انظر: الحاكم، ابن البيع محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ص٢٢١. بتصرف.

[3] _ أسعد تيم، **علم طبقات المحدثين**، مرجع سابق، ص٤٣.

[4] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٣٢٢/٧.

المطلب الثالث: مشتبه النسبة والعناية بضبط النسب عند المحدثين.

أولاً: تعريف المشتبه في اللغة: الاشتباه في اللغة يعني المماثلة والإبهام والالتباس والاختلاط. جاء في المعجم الوسيط: أشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله. وشبَّهَ عليه الأمرَ: أبهمه عليه حتى اشتبه بغيره. وشُبِّهَ عليه: لُبِّسَ. واشتبه الأمرُ عليه: اختلط. وتشابه الشيئان: أشبه كلٌّ منهما الآخر حتى التَبَسَا[1].

ثانياً: مشتبه النسبة عند المحدثين: أولى المحدثون مشتبه النسبة عناية خاصة، فعلاوةً على عناية المحدثين بالأنساب عامةً فقد اتجهت عنايتهم بمشتبه النسبة، وأعطوه مزيداً من الاهتمام. ويتداخل "مشتبه النسبة" مع عدة علوم حديثية ذكرها ابن الصلاح في مقدمته، وهي: المصحَّف والمحرَّف، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وسيأتي بحثها في الفصل التالي. وهي علوم يدخل فيها كل ما يقع فيه الاشتباه من أنساب الرواة أو أسمائهم أو كناهم.

وهذا ما يفسر أنه لا يوجد تعريف اصطلاحي لـ "مشتبه النسبة" لدى المحدثين. فلم أجد من علماء الحديث من عرَّفه تعريفاً اصطلاحياً: فابن الصلاح في مقدمته قد عرّف المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والتصحيف والتحريف، وغيرها. ولم يجعل "المشتبه" من علوم الحديث، ولم يتعرَّض لتعريفه. وكذلك كل مَنْ جاء بعد ابن الصلاح.

ثالثاً: وقد ركّز المحدثون على الاشتباه الحاصل في الأنساب، وتتجلى أهمية هذا الفن عند المحدثين فيما يأتي:

أولاً: إن هذا الفن لا يتقنه إلا المَهَرة الحاذقون من الحفاظ؛ لأنه فن عويص يحتاج إلى دقة واتقان، وسعة اطلاع على الأنساب، وما يتصل به من علوم كعلوم الحديث والتاريخ والجغرافيا. قال

[1] - إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، ص٤٧١.

الحازمي: "ولا يقوم بها إلا من افتنَّ في الأنساب، وأمعن في الكشف عن مطبان[1] الألقاب، ولقي العلماء والنقاد، الموصوفين بالرواية، المخصوصين بالحفظ والدراية، ولم يؤثر لذة الراحة والتقليد، على تعب البحث والتنقيد، فاجتمعت له الدراية والرواية، وكفاء الطلب والعناية، وأُعين ببعض الذكاء والفطنة، إذ الاحتراس من التصحيف والتحريف، لا يُدرك إلا بفهم كبير، وعلم غزير، وسبر طويل، وصبر جميل، وتمييز ذلك مُستصعَب عسير، إلا على أهله، المقلين أعباء ثقله"[2].

ثانياً: أفرد المحدثون فن "مشتبه النسبة" بالتأليف وميَّزوه عن الفنون الأخرى كالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق وغيرها؛ نظراً لأهمية الأنساب، وضرورة معرفتها، وتمييز المتشابه منها. وقد كتب المحدثون وأهل الأنساب في هذا الفن، وأول من كتب فيه النسابة محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ) وكتابه (مختلف القبائل ومؤتلفها)[3]. ومن أبرز كتب مشتبه النسبة عند المحدثين ما يلي:

١- مشتبه النسبة، لأبي الوليد الفرضي (ت٤٠٣هـ).

٢- مشتبه النسبة في الخط واختلافها في المعنى واللفظ، لعبدالغني بن سعيد الأزدي (ت٤٠٩هـ).

٣- الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، لابن القيسراني (٥٠٧هـ).

٤- ما اختلف وائتلف في أنساب العرب، لأبي المظفر الأبيوردي، (ت٥٠٧هـ).

---

[1] - هكذا وردت في المطبوع غيرَ مشكولة. ولكن أشار المحقق إلى ما ورد من معناها في العين. ولعل أصلها الثلاثي: "طبن". وتدل على الخفاء. قال الخليل: "ويقال: هو أطبن، أي: غامض شديد الغموض". الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد البصري(ت١٧٠ه)، **العين**، تحقيق، رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م، ٣٦١/١.

[2] - الحازمي، محمد بن موسى الهمداني (ت٥٨٤ه)، **الفيصل في مشتبه النسبة**، تحقيق: سعود الديحاني، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٧م، ص٨٣.

[3] - ذهب العلامة حمد الجاسر إلى أولية محمد بن حبيب في التأليف في هذا الفن. انظر: مقدمة تحقيقه للكتاب، محمد بن حبيب البغدادي (ت٢٤٥هـ)، **مختلف القبائل ومؤتلفها**، ص٢٨٥. وهو مطبوع مع كتاب **الإيناس في علم الأنساب** للوزير المغربي، دار اليمامة، الرياض، ط١، ١٩٨٠م. وانظر ترجمته: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٨٧/٣.وقال عنه: **كان عالماً بالأنساب والأخبار، موثقاً في روايته.**

٥- الفيصل في مشتبه النسبة، للحازمي (ت٥٨٤هـ).

٦- مشتبه النسبة، لابن باطيش (٦٥٥هـ).

٧- مشتبه النسبة، لأبي العلاء الفرضي (٧٠٠هـ).

٨- المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم، للذهبي (ت٧٤٨هـ).

٩- ذيل مشتبه النسبة للذهبي، لمحمد بن رافع السلامي (٧٧٤هـ).

١٠- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ).

١١- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر (ت٨٥٢هـ).

١٢- تحفة النابه بتلخيص المتشابه، للسيوطي (ت٩١١هـ).

ومن هذه الكتب ما هو مطبوع، ومنها ما هو مفقود ككتاب أبي الوليد الفرضي، وكتاب أبي العلاء الفرضي، وكتاب السيوطي.

ثالثاً: إن مشتبه النسبة ليس فناً مستقلاً بذاته، بل هو داخل في جملة الفنون التي سبق ذكرُها كالمؤتلف والمختلف وغيرها، ويندرج تحتها. ذلك أن الاشتباه كما يقع في الأنساب فإنه يقع كذلك في الأسماء والألقاب والكنى. فمثلاً: إذا وقع الاشتباه في الأنساب المؤتلفة كالأُبُلي والأَيْلي أو الجُرَيْري والحَرِيْري، فإنه يدخل في علم المؤتلف والمختلف. وإذا وقع الاشتباه في الأنساب المتفقة كالأبهري والأبهري أو الأسلمي والأسلمي، فإنه يدخل في علم المتفق والمفترق. وإذا دخل إلى النسبة تغيير وتبديل، فإنه يدخل في علم التصحيف والتحريف، ذلك أن التصحيف والتحريف ناجمٌ عن تشابه الحروف، واقتراب شكل بعضها من بعض، والاشتباه في الأنساب مظنة لحصول الخطأ،

والخطأ الحاصل قد يكون تصحيفاً وقد يكون تحريفاً. وهذا ينطبق على الأنساب كما ينطبق على الأسماء وسائر الكلام.

وقد خصص الحاكمُ النوعَ السابع والأربعين لمعرفة المتشابه في قبائل الرواة، وبلدانهم، وأساميهم، وكناهم، وصناعاتهم. وجعلها سبعة أجناس: الجنس الأول: معرفة المتشابه من القبائل، مثل: الْقَيْسِيُّونَ، وَالْعَيْشِيُّونَ، وَالْعَنْسِيُّونَ، وَالْعَبْسِيُّونَ. ومثل: الزُّبَيْدِيُّ، وَالزَّبِيدِيُّ، وَالزَّيْدِيُّ، وَالرَّبَذِيُّ، وَالزَّنْبَرِيُّ، وَالزُّبَيْرِيُّ. وهي قبائل متفرقة. وقد ساق أمثلةً أخرى. وقد ميَّز الحاكم بين هذه القبائل، وحدد أماكن سكناها، وضرب لكل نسبةٍ أمثلة من الرواة. والجنس الثاني: معرفة المتشابه في البلدان، مثل: الْبُخَارِيِّ، وَالنَّجَّارِيِّ، وَالنَّخَارِيِّ، وغيرها من الأمثلة. وقد ميَّز بينها وساق أمثلة من الرواة عليها. والجنس الخامس: المتشابه في صناعات الرواة، مثل: الْجَزَّارُ، وَالْخَزَّازُ، وَالْحَمَّارُ، وَالْخَبَّازُ، وَالْخَزَّازُ، وَالْجَرَّارُ. وبلدان الرواة وصناعاتهم يحصل بها النسبة، وهي من أنواع النسبة الهامة التي اشتهر بها الرواة. أما باقي الأجناس فجعلها للأسامي والكنى[1]. ومن الملاحظ أن الأمثلة التي ساقها الحاكم تدخل في المؤتلف والمختلف ولكنه لم يُطلق هذه التسمية عليها بل سماها "المتشابه".

وهكذا فإن المتشابه من النسب يدخل في علوم عديدة. ولهذا فإن من يقوم بعمل إحصائية بمؤلفات هذا الفن فإنه يضعها في جملة المؤلفات في الأنساب بشتى صنوفها[2].

ولو تفحصنا مؤلفات المحدثين في هذا الفن لوجدناها تندرج تحت أحد هذه العلوم. فعلى سبيل المثال: كتاب (الفيصل) للحازمي يدخل في المتفق والمفترق من الأنساب. أما (مشتبه) الأزدي، و(مشتبه) الذهبي، و(تبصير المنتبه) لابن حجر فيأتي في المؤتلف والمختلف.

---

[1] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٣٧.

[2] - انظر: مقدمة المعلمي اليماني لتحقيق "الإكمال" لابن ماكولا، حيث وضع قائمة بالمؤلفات في المؤتلف والمختلف، وأدرج فيها مؤلفات مشتبه النسبة. ابن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، مرجع سابق، مقدمة المحقق.

رابعاً: اشتدت عناية المحدثين بضبط الأنساب لما لها من أثر في الرواية. وتظهر أهمية مشتبه النسبة وأثرها في الحكم على الرواة والتمييز بينهم من خلال ما ذكره ابن القيسراني إذ يقول: " وكنتُ في تحريري هذا النوع –يقصد المتفق خطاً ولفظاً والمفترق معنىً– مُقدِّماً مرة ومؤخراً أخرى، حتى دخلتُ نيسابور فرأيتُ في بعض تخاريج الحاكم أبي عبدالله رحمه الله حديثاً لإسماعيل بن عياش عن مطعم بن المقدام الصنعاني، فقال عَقِبَهُ: تفرد به الشاميون عن اليمانيين، واعتقد أن مطعماً هذا من صنعاء اليمن، وإنما هو من صنعاء قرية بباب دمشق نزلها جماعة من الصحابة وخرج منها غيرُ واحد من المحدثين... فلما رأيت أبا عبدالله قد وقع له هذا الوهم حينئذٍ تتبعت هذا النوع وحررته وجعلته مرتباً على الحروف ليكون أسهل على الناظر. ولا بد لهذا النوع من متتبع وناقد ومستدرك وزائد"[1]. فهذا المثال يوضح لنا مدى أهمية معرفة هذا النوع من الأنساب، فابن القيسراني يكشف الخطأ الذي وقع فيه الحاكم رحمه الله في تخريجه لإحدى الروايات ظناً منه أنها مما تفرد فيها الشاميون عن اليمانيين، وليس الأمر كذلك. وهنا تظهر براعة ابن القيسراني وتدقيقه من خلال معرفته بنسبة "الصنعاني" وهي من الأنساب المتفقة خطاً ولفظاً، والمفترقة معنىً، إذ إن هناك بلدتين تسميان بصنعاء إحداهما في اليمن والأخرى في الشام، والراوي هنا منسوب إلى صنعاء الشام، وليس صنعاء اليمن كما ظن الحاكم رحمه الله.

[1] - أبو الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني (ت٥٠٧ه)، **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط**، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ه، ص٢٣.

الفصل الثالث: أثر الأنساب في علم الحديث.

المبحث الأول: التعريف بالراوي.

المطلب الأول: ذكر اسم الراوي ونسبه.

المطلب الثاني: بيان تواريخ الرواة.

المطلب الثالث: ذكر شيوخهم وانتاجهم العلمي.

المبحث الثاني: أحكام الجرح والتعديل .

المطلب الأول: الرواة قبل القرن الثالث.

المطلب الثاني: الرواة بعد القرن الثالث.

المبحث الثالث: دور الأنساب في الكشف عن علل الحديث.

المطلب الأول: التعريف بالعلل لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: وسائل الكشف عن العلة من خلال الأنساب.

أولاً: النسبة إلى مواطن الرواة.

ثانياً: التمييز بين أنساب الرواة.

ثالثاً: معرفة تعدد نسب الراوي الواحد.

المبحث الرابع: أثر الأنساب في المؤتلف والمختلف.

المبحث الخامس: أثر الأنساب في المتفق والمفترق.

المبحث السادس: أثر الأنساب في التصحيف والتحريف.

المبحث الأول: التعريف بالراوي.

يُعد التعريف بالراوي المرحلةَ الأولى من مراحل الحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً. وهذه المرحلة – وإنْ كانت أولية– إلا أنها هامة؛ لما لها من دور في تمييز الراوي عن غيره، وما يتبع ذلك من الحكم على المرويات قبولاً أو رداً.

وقد أولى علماء مصطلح الحديث مسألة التعريف بالرواة عناية فائقة، فقد شملت هذه المسألة عدة علوم، فقد خصص كُتَّابُ المصطلح عدة علوم كلها ترتبط بالتعريف بالراوي. فعلى سبيل المثال: ذكر ابن الصلاح مجموعة من العلوم الحديثية المرتبطة بتعريف الراوي، أذكر منها تمثيلاً: معرفة مَنْ ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة، ومعرفة الأسماء والكنى، ومعرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى، ومعرفة ألقاب المحدثين، ومعرفة المؤتلف والمختلف، ومعرفة المتفق والمفترق، ومعرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب، ومعرفة المنسوبين إلى غير آبائهم، وغيرها. ومن جاء بعد ابن الصلاح ذكر عدة علوم كذلك.

كما ذكر قبله الخطيب في (الكفاية) عدة أبواب تتعلق بالتعريف بالرواة، مثل: باب في المحدث يروي حديثاً عن شيخ ينسبه فيه، وباب إصلاح الكلمة التي لا بد منها كابن في النسب، وأبي في الكنية، وغيرها من الأبواب[1].

ومن قبلهما الحاكم في (معرفة علوم الحديث) ذكر بعضاً من العلوم المتعلقة بالتعريف بالراوي، مثل: معرفة قبائل الرواة، ومعرفة أنساب المحدثين، ومعرفة أسامي المحدثين، ومعرفة الكنى للصحابة والتابعين، وغيرها.

[1] - الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ٢١٥ و٢٥١.

ويرتبط التعريف بالراوي بمسائل مهمة في المصطلح كالتدليس، فتدليس الشيوخ يُعتمد في الكشف عنه على المعرفة التامة بالراوي من حيث اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المطلب الأول: ذكر اسم الراوي ونسبه.

ذَكَرَ أهل الحديث كلَّ ما من شأنه أن يعرف بالراوي، ومن ذلك:

أولاً: ذكر اسم الراوي وأسماء آبائه.

فقد ذكروا اسمه واسم أبيه وجده وما علاه. وتختلف طريقة المؤلفين في ذكر أسماء الرواة بين متزيد ومختصر.

فابن حزم في (الجمهرة) يذكر اسم المحدث وسلسلة آبائه وأجداده، مثلاً: يقول: "محمد بن عبد الله ابن محمد بن إسحاق بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد ابن علي بن عبد الله بن العباس، محدث"[١]. ويقول: "ومحمد بن الحسين بن داود بن علي بن عيسى بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد، نيسابوري، محدث"[٢].

وكذلك فعل الحازمي فقد أطال في ذكر سلسلة الآباء، فمثلاً عند النسبة إلى الخارفي قال: "منسوب إلى خَارف، وهو مالك بن عبد الله بن كثير بن مالك بن جُشم بن حاشد بن جُشم بن خيوان بن نوف بن همدان، نزلوا الكُوفة، منهم عبد الله بن نُمير الخارِفي وأهله، وجماعة سواهم"[٣].

---

[١] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٣٣.
[٢] - المرجع السابق، ص٤٠.
[٣] - الحازمي، **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، مرجع سابق، ٥٣.

وابن عبد البر يذكر سلسلة نسب القبيلة، ثم يقول: ومن الرواة كذا وكذا، فمثلاً: عن قبيلة خولان قال: "هم ولد عمرو بن مالك بن الحارث بن مُرَّة بن أُدَد بن زَيْد بن يَشْجُب بن عَرِيْب بن زيد بن كَهْلاَن بن سَبَأ، ثم قال: وفي خولان من الرواة أبو عنبة الخولاني"[١].

ومن الملاحظ في هذه الكتب التي اختصت بأنساب القبائل أن المؤلف يطيل في نسبة القبيلة، ثم لما يذكر الراوي يذكره اختصاراً، اعتماداً على ما قدمه من تفصيلٍ في نسبة قبيلته. ويظهر أن السبب في ذلك أن هذه المؤلفات تقوم على طريقة المشجرات النسبية والتي تحتاج إلى التفصيل فيها.

أما الكتب الأخرى التي اشتملت على مختلف أنواع النسبة كالقبائل والبلاد والصناعة وغيرها، فقد تراوحت بين الإطالة والإختصار. فمن الإطالة عند ابن ماكولا ما ذكره في النسبة إلى الرؤاسي، قال: "أما الرؤاسي فجماعة ينسبون إلى رؤاس بن كلاب بن ربيعة، واسم رؤاس الحارث، ومنهم الجراح بن مليح بن عدي بن الفَرَس بن سفيان بن الحارث بن عمرو بن عبيد بن رؤاس، كان على بيت المال، وابنه وكيع بن الجراح، وابنه سفيان بن وكيع"[٢]. وأحياناً لا يطيل، فيكتفي بذكر اسم الراوي واسم أبيه، مثل: أما الرَّزِيْقي بفتح الراء وكسر الزاي، فهو نسبة إلى الرزيق، نهر كان بمرو عليه محلة كبيرة، منها أحمد بن عيسى الحمال المروزي الرَّزِيْقي[٣]. وفي النسبة إلى الصَّبَّاحي ذكر راوياً فقال: "يزيد بن سعيد الصَّبَّاحي، مديني"[٤].

وكذلك كان السمعاني يطيل أحياناً، ومثال ذلك ما ذكره عند النسبة إلى المساحقي فقال: "والمشهور بها عبد الجبار بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن مساحق المساحقي"[٥]. وعند النسبة إلى التُطيلي

---

[١] - ابن عبد البر، **الإنباه على قبائل الرواة**، مرجع سابق، ص١١٧.
[٢] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ١٥٠/٤.
[٣] - ابن ماكولا، مرجع سابق، ١٥٢/٤.
[٤] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ٢١١/٥.
[٥] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق،٢٣٤/١٢.

قال: "هذه النسبة إلى تُطيلة وهي بلدة بالأندلس منها أبو مروان إسماعيل بن مؤمل بن إسماعيل بن عبد الله بن سليمان بن داود بن نافع التطيلي اليحصبى"[١]. ويقتصر أحياناً على اسم الراوي وأبيه، كقوله عند النسبة إلى السُّلَيمى: "وهذه النسبة إلى قبيلة بنى سليم، منهم: أبو محمد بشر بن منصور السُّلَيمي"[٢]. وكقوله عند النسبة إلى المطرودي: "والمنتسب إليه عبدالله بن سيدان المَطْرُودي"[٣]. وربما يرجع سبب اقتصارهم على اسم الراوي وأبيه وعدم الإطالة إلى شهرة الراوي، وكذلك إلى ذكر كنيته ونسبه مما يؤدي للتعريف به.

وفي حالة الاختلاف في اسم الراوي أو اسم أبيه فإنهم يذكرون ذلك، مع ذكر الراجح. ومن ذلك ما ذكره السمعاني في النسبة إلى "النخلاني": "واشتهر بهذه النسبة شيخ عصره بلا مدافعة أبو تراب النخشبى، واختلف في اسمه، فالأشهر أن اسمه عسكر بن حصين، وقيل: عسكر بن محمد بن حصين"[٤]. ويقول: "وأبو على محمد بن أحمد بن القاسم الروذبارى، واختلف في اسمه، بعضهم قال: الحسن بن همام، وبعضهم قال: أحمد ابن محمد، والأصح ما ذكرناه أولاً"[٥]. وأحياناً يذكر الخلاف ولا يرجح، كقوله: "أبو بكر محمد بن سعيد بن بسام الطرسوسي. ويختلف في اسمه، فقيل: موسى بن سعيد بن النعمان بن حبان، أبو بكر الطرسوسي"[٦].

وابن ماكولا يذكر أقوال العلماء في الخلاف في الاسم ثم يذكر ما ترجح لديه، مثل قوله: "زبان بن خالد مولى بني أمية، وقد قيل فيه: زيان. وزبان عندي أصح، روى عنه ابن لهيعة، هذا قول ابن يونس. وقال الدارقطني: ريان الصحيح. وابن يونس أعرف بأهل بلده"[٧]. فابن ماكولا يرجح قول ابن يونس؛ لأنه مصري، وهو أعلم بأهل بلده. وأحياناً يذكر الخلاف ولا يرجح، مثل الخلاف في اسم

[١] - المرجع السابق، ٥٤/٣.
[٢] - المرجع السابق ، ٢٠٠/٧.
[٣] - المرجع السابق ، ٢١٤/١٢.
[٤] - المرجع السابق ، ٦١/١٣.
[٥] - المرجع السابق ، ١٨٨/٦.
[٦] - المرجع السابق ، ٣٨٣/٥.
[٧] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، /١١٦

أبي أُناس، قال: "واختلف في اسمه واسم أبيه، فقال يحيى بن آدم: هو عبد الملك بن جُوَيَّة. وقال الفراء في رواية الأصم عن ابن الجهم عنه: جُوَيَّة بن عبد الواحد الأسدي. وروى نفطويه عن ابن الجهم عنه أنه جُوَيَّة بن أبي أناس أحد بني نصر بن معاوية، ورُوي عن ثعلب: جُوَيَّة الأسدي. غير منسوب"[١].

وقد يشترك راويان في الاسم واسم الأب فينبهون على ذلك؛ تمييزاً لهما. وتظهر فائدة ذلك حين يكون أحدهما ثقة والاخر ضعيف. فمن ذلك ما ذكره السمعاني في النسبة إلى "قطوان" فقال: "أبو زكريا يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني، من قطوان الكوفة. ثم نقل كلام ابن حبان: وليس هو يحيى بن يعلى المحاربي، ذاك ثقة"[٢]. قلتُ: يحيى بن يعلى القطواني، قال عنه ابن حجر: "ضعيف شيعي"[٣]. ومن ذلك ما قاله الحازمي في النسبة إلى الألهاني: "منهم محمد بن زياد الألهاني صاحب صاحب أبي هريرة، روَى عن أبي هريرة وغيره. وفي من روَى عن أبي هريرة آخرُ يقال له: محمد بن زياد، وليس بالألهاني، وهو أوثق من هذا"[٤]. قلتُ: الآخر هو محمد بن زياد الجمحي مولاهم. قال عنه ابن حجر: "ثقة ثبت"[٥].

وفي تمييزهم لأسماء الرواة ما لا يخفى من الفوائد، إذ يتوقف على معرفة توثيق الراوي أو تضعيفه قبول مروياته أو ردها.

---

[١] - المرجع السابق ١١٣/١.
[٢] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٤٦٠/١٠. بتصرف.
[٣] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٥٩٨.
[٤] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، ص١٨.
[٥] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٤٧٩.

ثانياً: ذكر كنية الراوي.

تعد الكنى من العناصر الهامة في التعريف بالرواة، فلا يخلو تعريفٌ بالراوي من ذكر كنيته؛ لأن الكنية جزءٌ أصيل في معرفة الراوي. فبعض الرواة يكون مشهوراً بكنيته مع وجود اسم له، وبعضهم يكون له كنية وليس له اسم. وقد أفرد ابن الصلاح للكنى النوع الخمسين: معرفة الأسماء والكنى، والنوع الحادي والخمسين: معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى. وإضافة إلى ذلك تدخل الكنى في بعض العلوم المتعلقة بالأسماء والأنساب. وللمحدثين في الكنى كتبٌ كثيرة جليلة، وعن أهمية هذا النوع من علوم الحديث يقول السخاوي: "وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِ الْأَمْنُ مِنْ ظَنِّ تَعَدُّدِ الرَّاوِي الْوَاحِدِ الْمُكَنَّى فِي مَوْضِعٍ، وَالْمُسَمَّى فِي آخَرَ"[1].

ولهذا اعتنى المحدثون في كتب الأنساب التي ألفوها بالكنى. فابن ماكولا يفرد الكنى في بعض الأبواب، فهو يذكر الأسماء المتشابهة في الباب ويميز بينها، ثم يأتي على ذكر الكنى، إنْ كان هناك كنى بنفس أسماء الباب. ولا أريد أن أضرب أمثلة عليها؛ لأنها كثيرة مبثوثة في كتابه. وإذا وقع خلاف في كنية الراوي فإنه يذكر ذلك، ومن الأمثلة عليه قوله: "حبان بن يسار أبو رويحة الكلابي، ويقال أبو روح"[2]. وقوله: " أبو عسيم مولى النبي صلى الله عليه وسلم، ويقال: أبو عَسِيب، وأبو عصيب"[3]. ومثاله عند السمعاني قوله عند النسبة إلى البُرْساني: " والمشهور بالانتساب اليه أبو عثمان محمد بن بكر بن عثمان البرساني البصري، ويقال: أبو عبد الله[4]". وقوله عند النسبة إلى البِكَالِي: " والمشهور بهذه النسبة أبو يزيد نوف بن فضالة البِكَالِي، ويقال أبو عمرو، وقد قيل أبو رشيد"[5].

---

[1] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٢١١/٤.
[2] - ابن ماكولا، ٣٠٨/٢،
[3] - المرجع السابق ٢٠٥/٦.
[4] - السمعاني، **الأنساب**، ١٦٢/٢.
[5] - المرجع السابق ، ٢٨٩/٢.

وقد يقع الخلاف في الكنية الواحدة، فينبهون على ذلك بذكر الكنية، وأقوالِ العلماء فيها، ثم ترجيح القول الصواب. فمثلاً يقول ابن ماكولا في كنية أبي الأسعر: "كذلك ذكره أحمد بن أبي خيثمة، والدولابي في (الأسماء والكنى)، وعبد الغني، وهو الصحيح. ووجدت من يحفظ يحكيه كذاك، ويقوي هذا القول. وذكره البخاري والدارقطني بالشين المعجمة، والأول أصح"[١].

وقد يشترك عدة رواة بالكنية نفسها، مع اختلاف أسمائهم، فيذكرون ذلك، مثل: أبو الزناد. قال ابن ماكولا: "محبوب بن أبي الزناد المديني... وليس هو بابن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، هذا آخر"[٢].

وقد يكون الراوي معروفاً بكنيته، فيذكرون اسمه الصحيح حتى لا يختلط بغيره. قال ابن حزم: "ويظن أهل الحديث أن اسم أبي محذورة سمرة، وليس كذلك، وإنما سمرة أخ لأبي محذورة"[٣]. قال ابن حجر: "وقال مصعب الزبيري: اسم أبي محذورة أوس، وله أخ يقال له سمرة، فهذا مما اعتمد عليه ابن حزم"[٤].

ثالثاً: ذكر لقب الراوي.

يُعرف اللقب بأنه: "اسْم وضع بعد الاسْم الأول للتعريف أَو التشريف أَو التحقير"[٥]. وظاهرة إطلاق الألقاب على الناس ظاهرة منتشرة عند العرب قديماً وحديثاً، ولا زالت شائعة في عصرنا الحاضر. ومن الألقاب ما هو مستقبح. وقد ورد النهي في القرآن الكريم عن التنابز بالألقاب، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿...وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾

---

[١] - ابن ماكولا، مرجع سابق، ٨٦/١.
[٢] - المرجع السابق ٢٠٠/٤. بتصرف.
[٣] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق،١٦٣.
[٤] - ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، مرجع سابق، ١٥٣/٣.
[٥] - **المعجم الوسيط**، ٨٣٣/٢.

الحجرات، الآية (١١). قال الطبري: "والتنابز بالألقاب: هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صفة، وعمّ الله بنهيه ذلك، ولم يخصص به بعض الألقاب دون بعض، فغير جائز لأحد من المسلمين أن ينبز أخاه باسم يكرهه، أو صفة يكرهها"[١]. ومن الألقاب ما هو مستحسن، وقد أطلق النبي صلى الله عليه وسلم ألقاباً على بعض صحابته كالصديق على أبي بكر، والفاروق على عمر، وأسد الله على حمزة، وسيف الله على خالد بن الوليد، وغيرهم رضوان الله عليهم أجمعين[٢].

وقد اعتنى المحدثون بالألقاب: فقد أفردوا لها علماً خاصاً بها. فهذا الرامهرمزي يذكر الألقاب: "الْمَعْرُوفُونَ بِغَيْرِ أَسْمَائِهِمْ إِمَّا بِلَقَبٍ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ مَعْنَى"[٣]. والحاكم جعل الألقاب في النوع الخامس والأربعين: "معرفة ألقاب المحدثين"[٤]. وابن الصلاح سماه "معرفة ألقاب المحدثين ومن يُذكر معهم" وعن أهمية هذا النوع قال: "وَمَنْ لَا يَعْرِفُهَا يُوشِكُ أَنْ يَظُنَّهَا أَسَامِيَ، وَأَنْ يَجْعَلَ مَنْ ذُكِرَ بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ وَبِلَقَبِهِ فِي مَوْضِعٍ شَخْصَيْنِ"[٥]. كما أن الألقاب تأتي أحياناً مرتبطة بعلوم حديثية أخرى تتعلق بالأسماء والأنساب والكنى.

وقد كُتب في الألقاب مؤلفات كثيرة، من أهمها: (فتح الباب في الكنى والألقاب) لابن مَنْدَه ت٣٩٥هـ، و(لباب الأنساب والألقاب والأعقاب) لأبي الحسين علي بن زيد الشهير بابن فندمه ت٥٦٥هـ، و(كشف النقاب عن الأسماء والألقاب) لابن الجوزي ت٥٩٧هـ، و(نزهة الألباب في معرفة الألقاب) لابن حجر ت٨٥٢هـ، وغيرها من المؤلفات.

ويتمثل منهجهم في التعامل مع الألقاب في الأمور الآتية:

---

[١] - ابن جرير الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م، ٣٠٢/٢٢.
[٢] - ابن حجر، الاصابة في تمييز الصحابة، ٣٨/٧، ٤٨٦/٤، ٥١٢/٥، ١٦٠/٧.
[٣] - الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي (٣٦٠هـ)، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤ه، ص٢٧٠.
[٤] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٢١٠.
[٥] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص٣٣٨.

١- ذِكْرُ لقب الراوي إنْ كان له لقب، مع بيان سبب تسميته بهذه اللقب أحياناً. يقول ابن حزم: "وَلَدَ حفصُ بن عاصم بن عمر بن الخطاب: عيسى، لقبه رَبَاح، محدث"[١]. قال ابن ماكولا: "وأما الخُشَام بخاء وشين معجمتين فهو عمرو بن مالك الخُشَام، لقب بذلك لكبر أنفه "[٢]. وقال السمعاني: " الأُسْتَاذ: هذا لقب أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث بن الخليل البخاري السُّبْذَمُوني من أهل بخارا، عُرف بالأستاذ لأنه كان يختص بدار الأمير الجليل إسماعيل بن أحمد الساماني، ويسألونه فيها عن أشياء فيجيب"[٣]. وقال: "الأشج، هذا اللقب عرف به أبو عمرو عثمان بن الخطاب بن عبد الله بن عوام البلوى الأشج المغربي المعروف بأبي الدنيا"[٤]. وقال: "الجامع، هذا لقب لأبى عصمة المروزي، قيل: إنما لُقِّب به؛ لأنه أول من جمع فقه أبى حنيفة رحمه الله بمرو. وقيل لأنه كان جامعا بين العلوم"[٥]. وقال الحازمي: "الحَبَطي منسوب إلى الحارث بن مازن بن عمرو بن تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة، وهذا لقبٌ لُقِّب به؛ لأنه كان في سفر فأصابه الحَبَط[٦] فهلك فسمي الحبط. وقيل لأولاده الحَبِطات، وعامتهم بالبصرة"[٧]. وإذا كان له أكثر من لقب فينبهون على ذلك. قال ابن ماكولا: "ومحمد بن سعيد المصلوب الأردني، مشهور، وله عدة ألقاب يدلس بها"[٨]. قال ابن الجوزي: "قَالَ عبد الله بن أحمد بن سوَادَة قلب أهل الشَّام اسمه على مائَة وَكَذَا وَكَذَا اسْماً قد جمعتها فِي كتاب"[٩].

---

[١] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص١٥٥.
[٢] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ١٣٩/٣.
[٣] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٩٦/١.
[٤] - المرجع السابق، ٢٦١/١.
[٥] - المرجع سابق، ١٧٥/٣.
[٦] - والحبط: داء يصيب البطن مع انتفاخ وألم. الأزهري، **تهذيب اللغة**، مرجع سابق، ٢٢٨/٤. بتصرف.
[٧] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، ص٤٦.
[٨] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ١٣٨/١.
[٩] - ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧ه)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ه، ٦٥/٣.

٢- ذكر الخلاف في اللقب. فإذا كان هناك خلاف في اللقب ذكروه. قال ابن ماكولا: "بشر بن وذيح بن الحارث بن ربيعة بن غنم، ولقبه حثاث لُقِّب به لقوله:

ومشهد أبطال شهدت كأنما أحثهم بالمشرفي المهند.

وقد يلقب حتاتا وينشد الشعر: أحتهم"[١].

٣- الاشتراك في اللقب: مثل لقب "الأحنف" قال السمعاني: "هذا لقب جماعة من المحدثين لحَنَفٍ بهم، منهم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليفة بن الجارود الأحنف، من أهل نيسابور، كثير الحديث والتصنيف، معروف بالطلب"[٢]. وكذلك لقب "سَلْمُويَه"، قال: "هذه اللفظة لقب جماعة اسمهم سليمان أو سلمة، منهم أبو صالح سليمان بن صالح النحويّ، ولقبه سلمويه، عداده في أهل مرو، وسليمان بن صدقة بن على بن غسان التميمي القزويني، لقبه سلمويه"[٣]. ومن الألقاب المشتركة أيضاً لقب "علَاّن"، قال: "هذه اللفظة لقب جماعة ممن اسمه علي، منهم على بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة المخزومي، المعروف بعلان. وأبو الحسن على بن الحسن بن عبد الصمد الطيالسي، المعروف بعلان ما غمه البغدادي. وعلى بن إبراهيم بن عبد الله البغدادي، المعروف بعلان"[٤].

٤- والألقاب قد تأتي على شكل كُنى، وقد تأتي على شكل أسماء، وقد تأتي على شكل أنساب. فمنى الكُنى ما ذكره السمعاني: "وأبو حَزْرة يعقوب بن مجاهد المديني القاص المخزومي، يكنى أبا يوسف، ويلقب بأبي حَزْرة"[٥]. وما ذكره ابن ماكولا: "محمد بن يوسف

---

[١] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ٤٥/٤.
[٢] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٢٦/١.
[٣] - المرجع السابق، ١٨٦/٧.
[٤] - المرجع السابق، ٤١٨/٩
[٥] - المرجع سابق، ٢٩٩/١٠.

اللحجي، يكنى أبا يوسف، ويلقب بأبي حُمَة"[1]. وقد يأتي اللقب بلفظ النسب: مثل: إبراهيم بن يونس بن محمد البغدادي لقبه حَرَمي[2]. وقد يأتي الاسم بلفظ النسب، مثل: الحرمي بن العلاء[3]. وقد عقد الحافظ ابن حجر بابين في كتابه (تقريب التهذيب) وهما: باب الكنى من الألقاب، وباب الأنساب من الألقاب، مما يدل على تداخل اللقب بالكنية والاسم والنسب.

ولمعرفة الألقاب فائدة جليلة، حيث إن بعضها تنطوي على تعديل أو تجريح، فمن ذلك لقب "رئيس المحدثين" الذي لُقِّب به إبراهيم بن فهد البصري[4]. ومن الطريف أن بعض المحدثين لُقِّب بلقبٍ أو نسبةٍ لمحدث شهير آخر؛ لكثرة تخصصه وجمعه لحديثه. ومثال ذلك: أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن محمد بن سليمان بن كامل البخاري الوراق، المعروف بغنجار. وإنما قيل له "غُنْجار" لتتبعه حديث عيسى بن موسى فسمي "غنجار"، فإنه في شيبته كان يتتبع أحاديثه ويكتبها، فلقب بذلك. وقد توفي سنة(٤١٢هـ)"[5]. وعيسى بن موسى ت(١٨٧هـ)، قال عنه ابن حجر: "عيسى بن موسى البخاري، أبو أحمد الأزرق، لقبه غنجار، صدوق ربما أخطأ، وربما دلس، مكثر من التحديث عن المتروكين"[6]. ومن ذلك أيضاً: "محمد بن يحيى بن خالد الذهلي (ت٢٥٨هـ) شيخ البخاري، لُقِّب بالزهري؛ لجَمْعِهِ الزهريات، وهي أحاديث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري"[7]. ولا يخفى ما لهذه الألقاب من دلالة على نوعٍ من التوثيق.

---

[1] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٤٥٤/٢.
[2] - انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٩٥.
[3] - انظر: ابن ماكولا، **الاكمال**، ٩٩/٣.
[4] - انظر: **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٦٧/١٠.
[5] - المرجع السابق، ٧٨/١٠، بتصرف.
[6] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٤٤١. بتصرف.
[7] - السمعاني، الأنساب، ٣٥١/٦.

رابعاً: ذكر أقارب الراوي كالإخوة والآباء والأبناء والأعمام وأبناء الإخوة وغيرهم.

وقد وصف الحاكم هذا النوع من علوم الحديث بقوله: "وهو علم برأسه عزيز"[١]. وقال الجعبري: "يُفِيد فِي نسب الروَاة"[٢]. قال السخاوي: "وَهُوَ نَوْعٌ لَطِيفٌ. وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِ الْأَمْنُ مِنْ ظَنِّ مَنْ لَيْسَ بِأَخٍ أَخًا ؛ لِلِاشْتِرَاكِ فِي اسْمِ الْأَبِ، كَأَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْحَاقَ وَعَلِيِّ بْنِ إِسْحَاقَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، أَوْ ظَنِّ الْغَلَطِ"[٣]. وقال: "وَمِنْ أَهَمِّ هَذَا النَّوْعِ مَا يَقَعُ الِاتِّفَاقُ فِيهِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ أَوِ الْإِخْوَةِ فِي الِاسْمِ، وَهُوَ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَضْلِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ أَخَوَانِ، وَيَتَمَيَّزُ غَالِبًا بِاللَّقَبِ وَنَحْوِهِ"[٤].

يعطي ذكر أقارب الراوي من الإخوة وغيرهم مزيداً من التعريف بالراوي، كما أنه قد يزيل بعض الإشكالات بتحديد نسب الراوي، ولهذا حرص المصنفون في الأنساب على ذكر أقارب الراوي. ومما ساهم في تسهيل إيراد الأقارب مع بعضهم طريقةُ الترتيب على الأنساب، فإنَّ ذِكْرَ النسبة ثم الترجمة للرواة الذين ينسبون إليها أيسر من الطريقة المعجمية.

ونلحظ عند ابن حزم أنه يذكر الأقارب الرواة ضمن العائلة الواحدة، فيقول: هؤلاء بنو فلان أو وهؤلاء ولد فلان، ثم يذكر مِن سلالته مِن المحدثين والفقهاء وأهل العلم. فمثلاً عند بني زُهرة بن كِلاب ذكر الصحابي عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، وذكر مَنْ كان مِنْ ذريته من المحدثين، منهم: عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن، **روى عنه هشيم وغيره**، ضعّفه شعبة واختلف فيه ابن معين. والحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف، روى عنه الحديث. وابن ابنه سعيد بن يحيى ابن الحسن بن عثمان، **محدث**[٥]. ومثال آخر: "وهؤلاء ولد سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس. ثم ذكر منهم: وأبو عمر القاسم بن جعفر بن عبد الواحد بن العباس بن عبد الواحد بن جعفر بن

---

[١] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١٥٢.
[٢] - الجعبري، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل (ت٧٣٢هـ)، **رسوم التحديث في علم الحديث**، تحقيق: إبراهيم الميلي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٥٣.
[٣] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ١٧٢/٤.
[٤] - المرجع السابق، ١٧٩/٤.
[٥] -انظر: ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص١٣١ وما بعدها.

سليمان، قاضي البصرة، مات سنة ٤١٦هـ، وكان **محدثاً**. وكان عماه محمّد ومحمّد **محدِّثَيْن**"[١]. ويقول: "وهؤلاء ولد أبي العاصي بن أمية: فولد خالد بن سعيد بن العاصي أمَّ خالد **لها صحبة وروايةٌ**... فولد أمية بن عمرو الأشدق، إسماعيلَ الفقيه الناسك المحدث... وولد موسى بن عمرو الأشدق: أيوب، وهو فقيه محدّث. وولد سعيدُ بن عمرو الأشدق: يحيى بن سعيد، وإسحاقَ بن سعيد، **محدّثان**... ومن ولده: عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو الأشدق، **محدث**. وولد أبانُ بنُ سعيد بن العاصي، عبدَ العزيز بن أبان، **محدث** ضعيف"[٢].

واتبع ابن عبد البر الطريقة ذاتها. يقول: " في خزيمة وأسد وكنانة والقارة صحابة **لهم روايات**. فمن بني أسد بن خزيمة بنو جحش بن رئاب، منهم: عبد الله بن جحش، وأبو أحمد الأعمى أخوه، وزينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأختاها حمنة وأم حبيبة، كلهم بنو جحش"[٣]. ويقول: " وفي مزينة من **الرواة جماعة**، منهم: بنو مقرن النعمان بن مقرن وإخوته سبعة، روى منهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة: النعمان، وسويد، ومعقل، وسنان، وعقيل"[٤].

إلا أن شبكة العائلة تبدو عند ابن حزم أوسع، فهو يذكر الإخوة والأعمام والأحفاد وغيرهم، بخلاف ابن عبد البر الذي جاء كتابه مختصَراً، ومقتصِراً على أمهات القبائل، ومنبهاً على مَن فيها من الصحابة.

ومن فوائد هذه الطريقة في الترتيب على الأنساب أنها تُعد مرجعاً للباحثين في البيوتات العلمية، فإن جمع الأقارب في موضع واحد يعطي تصوراً واضحاً لطبيعة العائلة ومكانتها العلمية، ومَنْ ينتسب إليها من المحدثين والفقهاء والعلماء.

---

[١] - المرجع السابق، ص٣٤. بتصرف.
[٢] - المرجع السابق، ص٢٨ وما بعدها. بتصرف.
[٣] - ابن عبد البر، **الإنباه على قبائل الرواة**، مرجع سابق، ص١٥.
[٤] - المرجع السابق، ص٥٨.

ويشير ابن ماكولا إلى الأقارب، وذلك أنه ذكر عدداً من الرواة من آل بجير حيث قال: أحمد بن بجير الذهلي ... وأخوه نصر بن بجير، وابنه عبد الله بن نصر بن بجير، والقاضي أبو العباس أحمد بن عبد الله بن نصر بن بجير، وابنه القاضي أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بجير... ثم قال بعدها: "وهذا بيت جليل في الحديث"[١].

والسمعاني يذكر الإخوة ويُعرف بهم، ففي النسبة إلى "المخلدي" يذكر ثلاثةً من الإخوة، فيقول: "وأبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن الحسن بن على بن مخلد بن شيبان المخلدي ... شيخ العدالة، وفقيه أهل البيوتات في عصره، وهو صحيح الكتب والسماع... وأما أخوه أبو عمرو يحيى بن أحمد بن محمد المخلدي، سمع أبا حامد أحمد بن محمد بن الشرقي وأخاه أبا محمد عبد الله... كان من مشايخ أهل البيوتات ومن العباد المجتهدين"٢. وعند النسبة إلى "الفهدي" قال: "هذه النسبة إلى فهد، وهو اسم لجد أبى سعيد يحيى بن سعيد بن قيس بن فهد الأنصاري الفهدي، من فقهاء أهل المدينة وعبادهم، سمع من أنس بن مالك رضى الله عنه أحاديث يسيرة، وله أخوان صدوقان: سعد بن سعيد، وعبد ربه بن سعيد، وجميعا حدثا"[٣]. وعن ذكر الآباء يقول: "وأبو الحسن احمد بن ابى بكر محمد بن إسماعيل بن مهران الإسماعيلي الشاهد من أهل نيسابور، كان أبوه أبو بكر الإسماعيلي محدث عصره بنيسابور"[٤]. وقوله :" وأحمد بن سهل بن الربيع بن سليمان الإخميمي مولى جهينة كان مقبولا عند القضاة بكار بن قتيبة وغيره، وكان أبوه أيضاً مقبولاً عند هارون الزهري"[٥]. وكثيراً ما يقول: يروي عن أخيه أو يروي عن أبيه[٦].

---

[١] - ابن ماكولا، الإكمال، ١٩٦/١.
[٢] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٤٠/١٢. بتصرف.
[٣] - المرجع السابق، ٢٦٦/١٠.
[٤] - المرجع السابق، ٢٤٥/١.
[٥] - المرجع السابق، ١٣٥/١.
[٦] - انظر مثلاً: ١٥٠/١و ٢٣٣/١و ٤٤٧/٥، و٤٣٠/١٣.

كما أنه ذكر الأبناء والأحفاد أيضاً، فيقول: "أبو بكر احمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس ابن مرداس الإسماعيلي... وهو أشهر من أن يذكر وكذلك أولاده وأحفاده"[1].

ولم يغفل المصنفون في الأنساب ذِكْرَ الأعمام وأبنائهم، فهذا ابن ماكولا ينبه على أعمام الراوي، فيقول: "أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني حليف بني تيم وهو عم مالك بن أنس بن أبي عامر، روى عن أبيه روى عنه مصعب بن محمد"[2]. ويقول: "وزياد بن عقيل الأيلي الليثي يروي عن أسماء بنت أبي بكر، روى عنه ابن أخيه عقيل بن خالد، وزياد عم عقيل بن خالد وعقيل ابن إبراهيم بن عقيل بن خالد عن أبيه عن جده، روى عنه يحيى بن عثمان بن صالح وسعيد بن بُثَّان الأيلي من رهط عقيل"[3].

خامساً: ذكر نسب الراوي.

وذكر أنساب الرواة من أهم ما يُعرِّف بهم، ويميزهم عن غيرهم. ولا أريد أن أذكر هنا أمثلة على ذلك؛ لأن الأنساب هو موضوع هذه الدراسة.

[1] المرجع السابق، ٢٣٩/١.
[2] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ١١٤/١.
[3] - المرجع السابق، ١٢٩/١.

المطلب الثاني: بيان تواريخ الرواة.

هذا المطلب يتناول ما كتبه المصنفون في الأنساب حول تواريخ الرواة، والمقصود بتواريخ الرواة: ما يتعلق برحلاتهم وسنوات وفياتهم وسنوات مواليدهم.

تمثل الرحلة في طلب الحديث أحد أهم الدلائل على نشاط الراوي، واجتهاده في طلب الحديث. وأصبح من نافلة الحديث عن أهمية الرحلة وفوائدها عند المحدثين، إذ كانت الرحلة ديدنَ العلماء وطلاب الحديث، وبذلوا جهوداً جبارة، وأنفقوا أموالاً طائلة لجمع الحديث، وتنقيته، وتمييز صحيحه من سقيمه. وقد ألف الخطيب البغدادي كتاب (الرحلة في طلب الحديث) وعقد فيه أبواباً رائقة ذكر فيها أخبار المحدثين في الرحلات، وما كابدوه في سبيل تحصيل الحديث النبوي الشريف. كما أن كتب التراجم والرجال تزخر بقصصهم وأحوالهم في الرحلات.

ولم يغفل المصنفون في الأنساب هذا الجانب من الحياة العلمية للرواة. فقد شكّل وصف رحلات الراوي جزءاً من التعريف به، ومعرفة مكانته العلمية. فهذا ابن حزم يذكر المحدث ثم يعقب بذكر رحلاته، كقوله: "عبد الله بن محمد بن موسى بن داود بن علي ابن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ... وكان له طلب للحديث، ورحلة إلى الشام وغيرها"[١]. ويكثر ابن ماكولا من ذِكْر الرحلة للرواة، وقد تنوعت عباراته في وصف رحلاتهم: فأحياناً يذكر البلاد التي رحل إليها الراوي تفصيلاً، مثل: "أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم بن عبد الله الآبري، أحد الحفاظ، رحل في طلب الحديث إلى خراسان والجبال والعراق والجزيرة والشام ومصر"[٢]. وكذا فعل السمعاني، فيقول: "أبو بكر محمد ابن إبراهيم بن احمد بن محمد الأردستاني الحافظ، كان حافظا متدينا مكثراً من الحديث، رحل الى العراق والحجاز والشام وديار مصر، وخرج الى خراسان، وبلغ الى ما وراء

[١] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٣٥.
[٢] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ١٢٢/١.

النهر، وكتب الكثير"[1]. ومن دقتهم أنهم يذكرون العلماء الذين التقى بهم الراوي في كل بلد، كقول ابن ماكولا: " مكي بن جابار (كذا ضبطها) الدينوري، سمع بالدينور، ورحل إلى بغداد في طلب الحديث، وسمع الكثير، وخرج إلى مصر، وأدرك ابنَ النحاس وغيره، وكان بدمشق وامتنع من التحديث"[2]. وقوله: "محمد بن علي بن طرخان بن عبد الله بن جباش البيكندي، سكن بَلْخ، وكان حافظًا للحديث، حسن التصنيف، رحل إلى الشام ومصر، وأكثر الكتابة بالكوفة، والبصرة، وبغداد، سمع ببَلْخ حفص بن عمرو العابد البلخي وغيره"[3]. ويصف السمعاني أبا عوانة الإسفراييني بقوله: " أحد حفاظ الدنيا، ومن رحل في طلب الحديث، وعنى بجمعه وتعب في كتابته، وكانت له رِحَلٌ عدة الى العراق والشام والحجاز وديار مصر وفارس واليمن"[4]. ويقول: " أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن الحسن بن نصر بن باباج بن الأرزكيان الأرزكيانى البخاري من أهل بخارا ... رحل الى خراسان والعراق وأدرك الشيوخ، سمع ببخارا سهل بن المتوكل وسهل بن بشر الكندي، وببغداد عبد الله بن أحمد بن حنبل وبشر بن موسى الأسدي، وبالري أبا عبد الله محمد بن أيوب الرازيّ وغيرهم"[5]. وأحياناً يقول ابن ماكولا عن المحدث: "وله رحلة"، ويظهر من صنيعه أنه يطلق هذه العبارة على المحدثين الكبار والذين كانت لهم رحلات كثيرة في مختلف البلدان، كقوله: "بقي بن مخلد الأندلسي أبو عبد الرحمن الحافظ، إمام في الحديث، له رحلة في طلب العلم"[6]. وبَقِيّ بن مَخْلَد أشهر من أن يُعرَّف، ولا تخفى مكانته عند أهل الحديث. وقوله: "يعقوب بن يوسف بن يعقوب بن عبد الله الأخرم الشيباني الفقيه النيسابوري والد أبي عبد الله بن الأخرم الحافظ، سمع قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه وعمرو بن زرارة وسويد بن سعيد وعبد الله بن معاوية الجمحي

---

[1] - السمعاني، **الانساب**، ١٥٩/١.
[2] - ابن ماكولا، **الاكمال**،، ١١/٢.
[3] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٣٤٨/٢.
[4] - السمعاني، **الأنساب**، ٣٢٣/١.
[5] - المرجع السابق، ١٦٢/١.
[6] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٣٤٤/١.

وهشام بن عمار وأبا كريب وغيرهم، وله رحلة"[1]. ومن اللافت قولهم عن الراوي: "ولم يكن له رحلة"، أو "لم يرحل" كقول ابن ماكولا: "محمد بن عمر بن زياد بن مهاجر بن أبي السمح أبو عبد الله النيسابوري العبسي، سمع النضر بن شميل، وحفص بن عبد الرحمن، ونصر بن باب وغيرهم، ولم يكن له رحلة"[2]. وقول السمعاني: "وأبو كامل حفدة ابى الحسن البوزجاني، كان قد سمع الحديث الكثير واشتغل به ولم يرحل"[3]. وهي عبارة توحي بجانبٍ سلبيٍ في الشخصية العلمية للراوي، إذ إن عدم ارتحاله يُضْعِف من تمكُّنِه من الحديث. ولا أدل على ذلك من قول يحيى بن معين: "أَرْبَعَةٌ لَا تُؤْنِسُ مِنْهُمْ رُشْدًا: ... وَرَجُلٌ يَكْتُبُ فِي بَلَدِهِ، وَلَا يَرْحَلُ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ"[4]. ومن جليل اهتمامهم بالرحلة في طلب الحديث ما نقله ابن ماكولا عن "علي بن الحسن بن ءاذين التوزي حدث عن صالح بن عمران عن علي بن حميد عن شعبة أنه قال: الرحلة في طلب الحديث فقر حاضر"[5]. ويعني بهذا: إن الارتحال في طلب الحديث وما يحتاجه من تكاليف مادية يؤدي إلى افتقار الراوي.

وقد اهتموا بذكر سنوات الوفاة والميلاد؛ لما لها من فوائد جليلة، منها: بيان ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال. ومنها معرفة ضبط الراوي حينما يحدد متى سمع الرواية من المروي عنه، في اليوم أو السنة، أو قبل الاختلاط، وهكذا[6].

ونجد ذِكْرَ سنوات الوفاة عند المصنفين في الأنساب ظاهراً في الترجمة للرواة، فكثير من الرواة تُذكرُ سنة وفاته، وأحياناً يُذكر الشهر الذي توفي فيه، والبلد كذلك. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: ما ذكره ابن ماكولا، فقال: "توفي أَحْيَد بن أحمد بن يعقوب لثلاث بقين من صفر سنة خمس

---

[1] - المرجع السابق ، ٣٧/١.
[2] - المرجع السابق ، ٣٥٧/٤.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، ٣٥٦/١.
[4] - الخطيب البغدادي، **الرحلة في طلب الحديث**، تحقيق: نورالدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٥ه، ص٨٩.
[5] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٤/١.
[6] - انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، ٣٠٩/٤.

وثلاثمائة"[1]. وقال: "محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة، توفي بمرو وهو على البريد في ذي القعدة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة"[2]. وإذا وقع خلاف في سنة الوفاة فإنه ينبه عليه، كقوله عن عبيد الله بن جعفر: "توفي سنة ست وثلاثين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، سنة دخل المسودة مصر"[3]. وقد يذكرون اليوم والشهر والسنة، قال ابن ماكولا: "عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد أبو عبد الرحمن، مات يوم الاثنين لأربع بقين من شعبان سنة إحدى وعشرين ومائتين"[4]. وقال السمعاني: "أبو بكر محمد بن إبراهيم الأردستاني، مات بهمذان يوم عاشوراء سنة سبع وعشرين وأربعمائة يوم الثلاثاء"[5].

وأحياناً يكون توثيق تاريخ الوفاة مرتبطاً بأحداث معينة، قال السمعاني: "وأبو عبد الله أشعث بن عبد الله الجَمَلِيّ –ويقال له أشعث بن جابر– قُتل يوم الجمل مع علي رضى الله عنه"[6]. وقال: "أبو بكر عبد الرحمن بن يزيد الفَايِشي الهَمْدَانيّ، قتل يوم الجماجم سنة ثلاث وثمانين"[7]. وقال عن القاسم الرازي: "ومات قبل دخول القرمطى مكة بسنة"[8]. وقال الحازمي: " حبَّة بن جُوَين بن علي بن نِهْم بن مالك بن غَانِم بن مالك بن هَوَازِن بن عُرَيْنة العُرني؛ من الشِّيعة، مات في أول مَقْدَمِ الحجَّاج العراق"[9].

وقد يكون تاريخ الوفاة غير محدد بسنة فيعبرون عنه بقولهم: مات قبل سنة كذا. من ذلك قول السمعاني: "وأبو الحسن احمد بن أبى بكر محمد بن إسماعيل بن مهران الإسماعيلي الشاهد من

---

[1] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٢١/١.
[2] - المرجع السابق ، ٧٢/١.
[3] - المرجع السابق ، ٣١٧/١.
[4] - المرجع السابق ١٠٦/٤
[5] - السمعاني، **الأنساب**، ١٦٠/١.
[6] - المرجع السابق ، ٣٣١/٣.
[7] - المرجع السابق ، ١٤٤/١٠.
[8] - المرجع السابق ، ٤١٣/٥.
[9] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، ص٩٢.

أهل نيسابور، سمع منه الحاكم ابو عبد الله الحافظ ولم يذكر وفاته، لعله مات قبل الأربعمائة"[١].

وقال: "وأبو سعد محمد بن سعد الأنصاري الأشهلي من أهل المدينة، مات قبل المائتين"[٢].

وقد اعتنوا كذلك بتوثيق سنوات الميلاد، وتظهر أهمية معرفة تاريخ الولادة فيما رواه الحاكم قال: "وَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْكَشِّيُّ، وَحدث عَنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ، سَأَلْتُهُ عَنْ مَوْلِدِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِنَا: سَمِعَ هَذَا الشَّيْخُ مِنْ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ بَعْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً"[٣]. فيظهر بذلك صدق الراوي من كذبه. وقد ذكروا تواريخ الميلاد، ومن ذلك قول ابن ماكولا: "أبو صالح الحراني عبد الغفار بن داود بن مهران بن زياد بن رداد بن ربيعة بن سليم بن عمير البكري ثم الحنفي، مولده بأفريقية سنة أربعين ومائة"[٤]. وقد يأتي مقروناً بذكر سنة الوفاة أو مكان الوفاة، كما قال السمعاني: "ولد علي بن حجر سنة أربع وخمسين ومائة، ومات في النصف من جمادى الأولى سنة أربع وأربعين ومائتين، ودفن بقرية زَرْزَم"[٥]. وقد يكون هناك خلاف في سنة الميلاد فيذكرونه، قال السمعاني: "أبى الفتح هبة الله بن على بن محمد بن محمد بن على بن الطيب بن الجاز المخزومي القرشي الجازي، وكانت ولادته في سنة إحدى أو اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وقيل: إن مولده في صفر في إحدى السنتين"[٦].

ومن لطيف اهتمامهم بتواريخ الرواة أنهم وثقوا تواريخ السماعات، وتواريخ دخول البلدان. من ذلك: ما نقله السمعاني عن الأزهري: " قدم علينا الآبندوني في سنة ثمانين وثلاثمائة فسمعنا منه، وسمع معنا أبو الحسن الدارقطني، وأبو القاسم عبد الله بن إبراهيم بن يوسف الآبندوني الجرجاني"[٧].

---

[١] - السمعاني، الأنساب، ٢٤٥/١.
[٢] - المرجع السابق ، ٢٧٨/١.
[٣] - الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥ه)، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة الإسكندرية، ص٦١.
[٤] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٥٥/٣
[٥] - السمعاني، الأنساب، ٢٨٢/٦.
[٦] - المرجع السابق ، ١٧٢/٣.
[٧] - المرجع السابق ، ٦٥/١.

وقال:" أبو بكر يَمُوت بن المزرع بن يَمُوت البصري الأخباري، بصري، قدم مصر مراراً، آخر قدومه في سنة ثلاث وثلاثمائة، وخرج في سنة أربع وثلاثمائة، وسار الى دمشق فتوفى بها"[1]. وما نقله ابن ماكولا عن ابن يونس حيث يقول: "وحمزة بن عمرو بن عويمر بن الحارث أبو صالح، قدم مصر لغزو إفريقية سنة سبع وعشرين، وتوفي سنة إحدى وستين"[2].

[1] - السمعاني، **الأنساب**، ١٣١/١.
[2] - ابن ماكولا، **الإكمال**، ٤٦/٤.

المطلب الثالث: ذكر شيوخهم ونتاجهم العلمي.

تبرز مكانة المحدث العلمية من خلال كثرة لقائه بالمشايخ وتلقيه عنهم، وكذلك ما يتركه من آثار، وتشمل هذه الآثار تلاميذه والرواة عنه، ومصنفاته ومؤلفاته. ويمكن الحديث عن هذا المطلب من خلال أمرين:

أولاً: شيوخ الراوي. وقد اعتنى مصنفو الأنساب بذكر شيوخ الراوي، فعند الترجمة للراوي يذكرون شيوخه ومن روى عنهم. وقلما نجد راوياً إلا وذكروا بعضَ شيوخه، وذلك بعد التعريف بالراوي من حيث اسمه ونسبه وكنيته يقولون: روى عن، أو حدث عن، أو سمع من. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى، وهي مبثوثة في كتب الأنساب مدار هذه الدراسة، وأكثرها ما جاء عند السمعاني.

ثانياً: نتاجهم العلمي. والنتاج العلمي للمحدث يكون بتلاميذه الذين تعلموا منه ورووا عنه، كما يكون بالمؤلفات التي تركها. وقد حرصوا على ذكر تلاميذ الراوي بقولهم: روى عنه أو حدَّث عنه أو سمع منه. والأمثلة على ذلك أيضاً كثيرة جداً.

ولم يغفلوا ذكر مؤلفاتهم ومصنفاتهم، بل ذكروها ونصُّوا عليها. وكانت طريقتهم إما بذكر اسم الكتاب صراحة، كقول ابن ماكولا: " والشريف أبو طالب علي بن الحسين بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله الأشتر، كتب الحديث الكثير، ورحل إلى نيسابور في طلبه، وصنف غريب الحديث، وهو كتاب كبير جداً"[1]. وقوله: "محمد بن بجير بن خازم بن راشد الهمداني البخاري من أئمة الخرسانيين سمع وحدث وصنف كتبًا، وخرَّج على صحيح البخاري"[2]. وإذا كان المحدث مكثراً من التأليف والتصنيف فيذكرون ذلك إجمالاً، كقول ابن ماكولا: "محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان أبو صالح الكاتب، كتب الكثير

[1] - ابن ماكولا، **الاكمال**، ٨١/١.
[2] - المرجع السابق ، ١٩٤/١.

وجمع الجموع"[1]. وقوله: " تميم بن محمد بن طمغاج أبو عبد الرحمن الطوسي، محدث ثقة، كتب الكثير وسافر وصنف"[2]. وقوله: "قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء أبو محمد البياني، أندلسي، مولى الوليد بن عبد الملك، إمام من أئمة الحديث، مكثر حافظ مصنف"[3]. وقول السمعاني: "أبو قرة موسى ابن طارق السكسكي، وكان ممن جمع وصنف وتفقه وذاكر"[4]. وقوله:" أبو الفضل أحمد بن على بن عمرو بن أحمد ابن إبراهيم بن يوسف بن عنبر السليماني الحافظ البيكندي، صنف التصانيف الكثيرة الكبيرة والصغيرة، وكان يصنف كل أسبوع شيئاً ويحمله إلى جامع بخارى من بيكند، ويحدث به"[5]. "والقاضي أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة ابن منصور بن كعب بن يزيد القاضي الشجري، كان من العلماء بالأحكام وعلوم القرآن والنحو والشعر وأيام الناس وتواريخ أصحاب الحديث، وله مصنفات في أكثر ذلك"[6]. وقال الحازمي: "الإمام أبو محمد عبد الغني بن سعيد الحَجْري حافظ المِصريِّن وله المصنَّفات المعروفة"[7]. ولا يخفى ما لهذا التوثيق لمصنفات المحدثين من أهمية في معرفة مؤلفات المحدثين، ونسبة الكتب إلى أصحابها.

ومن خلال ما سجله المصنفون في الأنساب عن الرواة شيوخاً وتلاميذ يمكن أن أورد ما يأتي:

١- لم يلتزموا ترتيباً معيناً عند ذكر الشيوخ والتلاميذ كالترتيب الهجائي أو الترتيب على الوفيات، ولكن أحياناً يذكرونهم على البلدان، كقول السمعاني عن أبي سعد الأستراباذي: "سمع **بجرجان** أبا بكر احمد بن إبراهيم الإسماعيلي، وأبا احمد عبد الله بن عدي الحافظ، **وببغداد** أبا الحسن على بن عمر الدارقطنى الحافظ، **وبنيسابور** أبا العباس محمد بن

[1] - المرجع السابق ، ٧١/١.
[2] - المرجع السابق ، ٢٤٢/٥.
[3] - المرجع السابق ، ٤٤١/١.
[4] - السمعاني، الانساب، ١٥٩/٧.
[5] - المرجع السابق، ١٩٨/٧.
[6] - المرجع السابق ، ٦٥/٨.
[7] - الحازمي، **عجالة المبتدي**، ص٤٦.

يعقوب الأصم، **وبمرو** أبا عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن علك الجوهري وأبا الحارث على بن القاسم الخطابي، وجماعة كثيرة سواهم"[1]. وقوله: "أبو الحسن محمد بن أحمد بن سعيد بن ذؤيب النسوي، والد أبى بكر بن أبى الحسن رئيس نسا، سمع **ببلده** حميد بن زنجويه، **وبخراسان** محمد بن عيسى الدامغانيّ، **وبالري** محمد بن حميد، **وبالعراق** أحمد بن منيع وأبا كريب، **وبالحجاز** أبا مصعب وغيرهم"[2].

٢- لم يعمدوا استقصاء الرواة من الشيوخ والتلاميذ، ولا قصدوا استيعابهم جميعاً بل اقتصروا على ذكر نماذج منهم، حيث يذكرون مجموعة من الرواة ثم يعقبون بالقول: "في جماعة"، أو "وغيرهم" أو "منهم" وغير ذلك من العبارات.

٣- لم يكن مجرد سرد أسماء الشيوخ والتلاميذ بلا فائدة، بل له فوائد جليلة، منها: **معرفة الانقطاع وتحديد مَنْ سمع من الراوي ممن لم يسمع**. فمن ذلك: ما ذكره ابن ماكولا: "إسماعيل بن يحيى بن خازم أبو يعقوب الأعور النيسابوري من الثقات، لم يسمع ابنه أبو الفضل منه شيئًا"[3]. وقال: "الزبير بن عربي أبو سلمة النميري البصري، حدث عنه حماد بن زيد ومعمر، ولم يسمع منه الثوري"[4]. وقال السمعاني:" أبو محمد سليمان بن مهران الكاهلي الأعمش، رأى أنس بن مالك رضى الله عنه يصلى، ولم يسمع منه، ولم يسمع من ابن أبى أوفى، وروايته مرسل، ولم يسمع من عكرمة"[5]. ومن اللطائف أنهم يذكرون آخر الرواة، كقول السمعاني: "محمد بن سنان العوقى الباهلي، وآخر من حدث عنه أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكجي البصري"[6]. وقوله: "أبو عبد الله عبد الواحد بن يحيى بن خالد

---

[1] - السمعاني، **الأنساب**، ١٤٠/١.
[2] - المرجع السابق، ٩٠/١٣. وانظر مثلاً: ١١٥/٢، ٢٣٠/٢، ٢٩٠/٥، ٥٢٤/٥.
[3] - ابن ماكولا، **الإكمال**، ٢٩٠/٢.
[4] - المرجع السابق ، ١٧٧/٦.
[5] - السمعاني، **الأنساب**، ٣٠٢/٥.
[6] - المرجع السابق ، ٩/ ٤٠٧.

الغافقي، وآخر من حدث عنه عبد الكريم بن إبراهيم بن حسان[1]". وقد يذكر مكان السماع، كقوله: "حدث عنه أحمد بن بهزاذ، وذكر أنه سمع منه في بنى عيش بالبصرة"[2]. وقوله: "القاضي أبو المظفر محمود بن عبد الرحيم بن عبد الملك بن الشعبي بن على الفيجكثى النسفي، حدث عن أبيه بسمرقند"[3].

ومن فوائد معرفة الرواة **رفع الجهالة عن الراوي**، قال ابن حجر: "فإن أجل فائدة في ذلك هو في شيء واحد وهو: إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه إلا واحد، فإذا ظفر المفيد له براو آخر أفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه، فَتَتَبُّعُ مثل ذلك، والتنقيبُ عليه مهم"[4].

وقد ذكر أهل الاصطلاح أنواعاً من علوم الحديث تتعلق بمعرفة الرواة، منها: مَعْرِفَةُ الْأَكَابِرِ الرُّوَاةِ عَنِ الْأَصَاغِرِ، ومَعْرِفَةُ الْمُدَبَّجِ وَمَا عَدَاهُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، ومَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، ومَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْأَبْنَاءِ عَنِ الْآبَاءِ، ومُعْرِفَةُ مَنِ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَاوِيَانِ: مُتَقَدِّمٌ وَمُتَأَخِّرٌ، تَبَايَنَ وَقْتُ وَفَاتَيْهِمَا تَبَايُنًا شَدِيدًا، ومَعْرِفَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[5].

---

[1] - المرجع السابق ، ٩/١٠.
[2] - المرجع السابق ، ٤٢٧/٩.
[3] - المرجع السابق ، ٢٧٤/١٠.
[4] - ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٤/١.
[5] - انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، النوع الحادي والأربعين وما بعده. والمُدَبَّج كما عرَّفه ابن الصلاح (**المقدمة**٣٠٩/١): أنْ يروي القرينان كلُّ واحد منهما عن الآخر. كعائشة وأبي هريرة، روى كل منهما عن الآخر.

المبحث الثاني: أحكام الجرح والتعديل.

يُعرَّف علم الجرح والتعديل بأنه: "علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ"[١]. فهو علم يتناول الرواة ونَقَلة الحديث؛ للتحقق من قبول رواياتهم أو ردها. ولهذا العلم قواعد وأصول أصَّلها المختصون في هذا العلم من علماء الجرح والتعديل ونُقَّاد الحديث. ويقوم على البحث في عدالة الراوي وضبطه، وهي عملية شاقة وطويلة تقوم على تتبع أحوال الراوي ومعرفة مروياته وسبرها، ومعرفة دينه وأمانته وخلقه، وأحواله من مولده وشيوخه ورحلاته ومدى اتقانه وضبطه، وغير ذلك. قال الذهبي: "ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يُزكِّي نَقَلَةَ الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان"[٢]. فكلام الذهبي يوضح فيه الأدوات التي ينبغي على المختص بالجرح والتعديل أن يمتلكها كي تمكنه من الحكم على الرجال، ووضعهم في مراتبهم. وقد جعله الحاكم النوعَ الثامن عشر من علوم الحديث، فقال: " مَعْرِفَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَهُمَا فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ: كُلُّ نَوْعٍ مِنْهُمَا عِلْمٌ بِرَأْسِهِ وَهُوَ ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَالْمِرْقَاةُ الْكَبِيرَةُ مِنْهُ"[٣].

وقد احتلت مشروعية الجرح والتعديل، والكلام في الرجال مساحة واسعة من النقاش، وهل هي من الغِيبة المحرمة أم من النصيحة في الدين والصيانة للشريعة؟ وقد تصدى النُّقَّاد الأوائل لهذه المسألة وبينوا الرأي فيها، فهذا شعبة عندما طُلب منه أن يكف عن الكلام في الرجال قال: "قَدْ نَظَرْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ خَالِقِي، فَلَا يَسَعُنِي دُونَ أَنْ أُبَيِّنَ أُمُورَهُمْ لِلنَّاسِ، وَالسَّلَامُ"[٤]. عن أبي بكر بن خلاد، قال:

---

[١] - ابن أبي حاتم (٣٢٧ه)، **الجرح والتعديل**، تحقيق: المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١٩٥٢،١م، مقدمة التحقيق، ص٢.

[٢] - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١٠/١.

[٣] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٥٢.

[٤] - الخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٤٤.

قلت ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ قال: قال: "لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: لم حدثت عني حديثا ترى أنه كذب"[1]. وقد عقد الخطيب باباً سماه: بَابَ وُجُوبِ تَعْرِيفِ الْمُزَكِّي مَا عِنْدَهُ مِنْ حَالِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ. وقد استشهد فيه بأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم تدل على جواز الجرح بحق من يستحق ذلك. وقد خلُص الخطيب إلى وجوب البحث في أحوال الرواة، فقال: "فَوَجَبَ بِذَلِكَ النَّظَرُ فِي أَحْوَالِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَالتَّفْتِيشُ عَنْ أُمُورِ النَّاقِلِينَ ، احْتِيَاطًا لِلدِّينِ ، وَحِفْظًا لِلشَّرِيعَةِ مِنْ تَلْبِيسِ الْمَلْحِدِينَ"[2].

وقد رد الحاكم على مَنْ رأى جرحَ الرواة من الغِيبة المحرمة، فقال: "وَلَعَلَّ قَائِلًا يَقُولُ: إِنَّ الْكَلَامَ فِي هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ غِيْبَةٌ، وَالْغِيْبَةُ مُحَرَّمَةٌ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَائِلُ هَذَا يَخُوضُ فِيمَا لَيْسَ مِنْ صِنَاعَتِهِ، فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً بِلَا خلاف بَيْنَهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا بِحَدِيثِ الصَّدُوقِ الْعَاقِلِ، فَفِي هَذَا الْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ جَرْحِ مَنْ لَيْسَ هَذَا صَنْعَتُهُ"[3].

وقد أَلَّف العلماء كثيراً من الكتب والمؤلفات في الجرح والتعديل والتي فيها الأحكام على الرواة توثيقاً وتجريحاً، فمن هذه المؤلفات ما هو مختص بالثقات، مثل: (معرفة الثقات) للعجلي، و(كتاب الثقات) لابن حبان. ومنها ما هو مختص بالضعفاء، مثل: (الضعفاء الكبير) للعُقَيْلي، و(كتاب المجروحين) لابن حبان، و(الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي. ومنها ما جمع بين الثقات والضعفاء، مثل: (الطبقات الكبرى) لابن سعد، و(التاريخ الكبير) و(التاريخ الأوسط) للبخاري، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، وكتب السؤالات من المراجع الهامة في الجرح والتعديل. ومنها

---

[1] - المرجع السابق، ص٤٤.
[2] - الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مرجع سابق، ص٣٤.
[3] - الحاكم، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية، ص٦٧.

ما اختص برجال الكتب الستة دون غيرهم، مثل: (تهذيب الكمال) للمزي، و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب) لابن حجر.

وتأتي كتب الأنساب في منزلة مهمة في ميدان الجرح والتعديل، وهي وإنْ كانت غير مصنَّفة على أنها كتب جرح وتعديل إلا أنها تحوي أحكاماً نقدية مهمة، ومؤلفوها مشهود لهم بعلو الكعب في مضمار الجرح والتعديل. فالذهبي في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الرجال) [١] جعل هؤلاء المصنفين في الأنساب من المعدلين والمجرحين، فجعل ابنَ عبد البر في الطبقة الثالثة عشرة، وقال عنه: " جمع وصنف، ووثّق وضعّف، وسارت بتصانيفه الركبان"[٢]. وابنَ ماكولا في الطبقة الرابعة عشرة، وقال عنه: "الحافظ، الناقد، النسابة، الحجة"[٣]. والسمعاني في الطبقة السادسة عشرة، وقال عنه: " الإمام، الحافظ الكبير، الأوحد، الثقة، محدث خراسان"[٤]. والحازمي في الطبقة السابعة عشرة، وقال عنه: " الإمام، الحافظ، الحجة، الناقد، النسابة، البارع"[٥]. وأضاف السخاوي ابنَ حزم وجعله في كتابه (المتكلمون في الرجال)[٦].

ولهم أحكام نقدية على الرواة، إذ أطلقوا في مصنفاتهم الكثير من الأحكام بحق الرواة تستحق أن تكون مدار عناية وبحث.

وقد رأيت أن أقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: الرواة قبل القرن الثالث. والمطلب الثاني: الرواة بعد القرن الثالث.

ومسوغات هذا التقسيم:

---

[١] - الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشاير، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، ص٢١٤، ص٢١٥، ص٢١٧، ص٢١٩.

[٢] - الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ١٥٤/١٨.

[٣] - المرجع السابق، ٥٦٩/١٨.

[٤] - المرجع السابق، ٤٥٦/٢٠.

[٥] - المرجع السابق، ١٦٧/٢١.

[٦] - السخاوي، **المتكلمون في الرجال**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشاير، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، ص١١٨.

- أن الرواة من القرن الثالث فما قبله هم الرواة "الفاعلون" في ميدان الرواية – إن صح التعبير– ذلك أن القرن الثالث الهجري هو العصر الذهبي للحديث النبوي، حيث تم فيه تصنيف أهم المؤلفات الحديثية وأشهرها، وعلى رأسها الكتب الستة[١].

- أن الأحكام النقدية على الرواة بعد القرن الثالث يُستفاد منها للحكم على الرواة في الكتب المتأخرة كمصنفات البيهقي (٤٥٨هـ)، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، والحاكم (٤٠٥هـ).

المطلب الأول: الرواة قبل القرن الثالث.

فقد أورد **ابن حزم** في كتابه (جمهرة أنساب العرب) عدة أحكام نقدية بحق الرواة:

١– قال ابن حزم: "زرارة بن أعين الكوفي، محدث ضعيف"[٢]. وذكر أنه من شيعة عبدالله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وممن يعتقدون بإمامته. وقد ضعفه ابن عدي لإفراطه في التشيع[٣].

٢– وقال ابن حزم :" كان الحسن مرجئا محدّثا ثقة"[٤]. وقد روى له الجماعة. قال ابن حجر:" قلت المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان وذلك إني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور، أخرجه بن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان له في آخره قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة عن عبد الواحد بن أيمن قال: كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس، أما بعد: فأنا نوصيكم بتقوى الله، فذكر كلاما كثيراً في الموعظة والوصية لكتاب الله وأتباع ما فيه وذكر

---

[١] - انظر: الزهراني، محمد مطر، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٩٩٦م، الباب الثالث: التدوين في القرن الثالث الهجري، ص٩٥ فما بعدها.

[٢] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٥٩.

[٣] - ابن عدي (٣٦٥ه)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

[٤] - ابن حزم، **جمهرة انساب العرب**، مرجع سابق، ص٦٦.

اعتقاده ثم قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما ونجاهد فيهما، لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما، ونرجىء من بعدهما ممن دخل في الفتنة، فنكل أمرهم إلى الله إلى آخر الكلام. فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً وكان يرى أنه يرجىء الأمر فيهما، وأما الإرجاء الذي تعلق بالإيمان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عاب"[١].

٣- وقال ابن حزم عن عبد العزيز بن أبان بن سعيد: "محدث ضعيف"[٢]. وفي تاريخ ابن معين برواية عثمان الدارمي قال: "سمعته يَقُول عبد الْعَزِيز بن أبان الْقرشِي لَيْسَ بِثِقَة قلت من أَيْن جَاءَ ضعفه فَقَالَ كَانَ يَأْخُذ أَحَادِيث النَّاس فيرويها"[٣]. وقال عنه الدارقطني: "متروك"[٤].

٤- وقال ابن حزم عن عثمان بن خالد بن عمر بن الوليد بن عثمان بن عفان: " محدث ساقط، ليس بثقة"[٥]. وجاء في (تهذيب التهذيب): "قال البخاري: عنده مناكير. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال العُقَيْلي: الغالب على حديثه الوهم. وقال الحاكم أبو أحمد: منكر الحديث. وروى له ابن عدي أحاديث وقال له غير ما ذكرت وكلها غير محفوظة له عنده حديثان في فضائل عثمان رضي الله عنه. قلت: وقال البخاري في (تاريخه الكبير) وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير غير معروفة. وقال الحاكم أبو عبد الله

---

[١] - ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ٣٢١/٢.
[٢] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٨٢.
[٣] - يحيى بن معين (ت٢٣٣ه) ،**تاريخ ابن معين برواية عثمان الدارمي**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق، ص١٦١.
[٤] - الدارقطني، علي بن عمر البغدادي، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٩٨٥م، ١٩٣/٦.
[٥] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص٨٦.

وأبو نعيم الأصبهاني: حدث عن مالك وغيره بأحاديث موضوعة. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به"[١].

٥- وقال ابن حزم عن إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن المصعب بن الزبير: "محدث ثقة"[٢]. جاء في (تهذيب التهذيب): "روى عنه البخاري وأبو داود. قال أبو حاتم: "صدوق"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن سعد: ثقة صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات قال البخاري: مات بالمدينة سنة ٢٣٠هـ"[٣].

٦- وقال ابن حزم عن محرز بن هارون بن عبد الله بن محرز بن الهدير: "محدث ضعيف"[٤]. قال عنه البخاري: "منكر الحديث"[٥].

ومن الملاحظ من خلال هذه النماذج أن ابن حزم جاءت أحكامه مختصرة في كلمة أو كلمتين، كقوله: ضعيف أو ثقة أو ساقط وغيرها. كما أن أحكامه جاءت منسجمة مع أحكام النقاد الذين سبقوه.

وعند ابن ماكولا:

١- نابت بن يزيد شامي، روى عن الأوزاعي، روى عنه الوليد بن الوليد القلانسي، ولا يتابع على حديثه"[٦]. قال الدارقطني: "ولا يتابع على حديثه"[٧]. قال الذهبي في السير: "وَله جُزءٌ سمِعنَاهُ، فِيْهِ مَا ينكر"[١].

---

[١] - ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ١١٤/٧.
[٢] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص١٢٥.
[٣] - ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ١١٧/١.
[٤] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص١٣٥.
[٥] - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦هـ)، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: أحمد بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٣٠.
[٦] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ١١٢/٤
[٧] - الدارقطني، **المؤتلف والمختلف**، مرجع سابق، ٣٢١/١.

٢- ومحمد بن النضر البكري أبو بكر مروزي، لم يكن بالقوي، حدث عن سفيان بن عيينة ومنصور بن خالد الدهان المروزي وغيرهما[٢].

٣- جرموز بن عبيد الله الغَزَقي، من قرية غَزَق، من نواحي مرو، روى عن أبي نعيم وأبي تميلة، وروى عن أبي نصير تفسير مقاتل بن سليمان، وهو ضعيف[٣].

٤- زريق بن محمد الكوفي، حدث عن حماد بن زيد بحديث منكر، روى عنه أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الرزاق الجرجاني، وهو معدود في الضعفاء[٤]. ولم أجد من تكلم فيه سوى ابن ماكولا، ولم يذكر تاريخ وفاته، وبما أنه روى عن حماد بن زيد (ت١٧٩هـ) فيكون زريق قد توفي قبل القرن الثالث، والله أعلم.

٥- سمعان بن مُشَنَّج العَمْري كوفي حدث عن سمرة بن جندب، روى عنه عامر الشعبي، ثقة[٥]. ذكره ابن حبان في الثقات[٦]. قال ابن حجر: "صدوق، من الثالثة"[٧]. ولم أجد من حدد له تاريخ وفاة، ولكن وفاته تكون قبل المائتين؛ لأنه روى عن سمرة بن جندب المتوفى سنة(٥٨هـ)، وروى عنه الشعبي وقد توفي سنة (١١٠هـ) على أبعد الأقوال، فيكون بذلك -قطعاً- من أهل ما قبل القرن الثالث.

٦- محمد بن بُوْر بن هانئ بن محمد القرشي المروزي، سمع أباه وخلاد بن يحيى الكوفي وإبراهيم بن رستم وعبيد الله بن موسى، ودخل بخارى وحدث بها، يضعف في الحديث ويروي المناكير، روى عنه سهل بن شاذويه وإبراهيم بن محمد بن إسحاق الأسدي، وقال

---

[١] - الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مرجع سابق، ١١٣/١٦.
[٢] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٢٦٩/٧.
[٣] - المرجع السابق، ٣٢٠/٦.
[٤] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٥٥/٤.
[٥] - المرجع السابق ، ١٩١/٧.
[٦] - ابن حبان، **الثقات**، مرجع سابق، ٣٤٥/٤.
[٧] - ابن حجر، تقريب التهذيب، مرجع سابق، ص٢٥٦، رقم٢٦٣٢.

بعضهم: محمد بن فور، قاله إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد المروزي[1]. (ت٢٥٧هـ) قال الذهبي: لين[2].

٧- محمد بن عبيدة بن حماد بن الحزور بن إبراهيم بن سعد بن سعيد الأزدي المروزي النافقاني، صاحب مناكير، روى عن عمار بن عبد الجبار وأحمد بن خلف الخفاف ومحمد بن مقاتل وبشر بن إسرائيل وغيرهم، حدث عنه أبو رجاء الهورقاني وحماد بن أحمد وغيرهما[3].

٨- إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حفص بن عمر أبو القاسم الآخري من أهل آخر، وهي قصبة دهستان يروي عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الخواص (ت٢٨٥هـ) بربض آمد عن الحسن بن الصباح الزعفراني حديثًا منكرًا الحمل فيه على الخواص لأن رجاله ثقات[4].

وقد نقل ابن ماكولا بعض الأحكام النقدية عن الأئمة السابقين له، كابن معين، والبخاري، والدارقطني، وابن يونس، وغيرهم. وهذه أمثلة عليها:

١- قال ابن ماكولا: "قَطَن بن سُعَيْر بن الخِمْس، لم يرضه يحيى بن معين"[5].

٢- قال ابن ماكولا: ""كوثر بن حكيم، وهو يروي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. وضعفه يحيى بن معين، وقال البخاري هو منكر الحديث"[6].

---

[1] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ١/ ٥٧٠.
[2] - الذهبي، **المغني في الضعفاء**، مرجع سابق، ٢٦٠/٢.
[3] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٥٧/٦.
[4] - المرجع السابق ، ١٣٤/١.
[5] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٩٦/٧.
[6] - المرجع السابق ، ١٣٢/٧.

٣- قال ابن ماكولا: " جبريل بن أحمر أبو بكر الجَمَلي، بصري، عن ابن بريدة، روى عنه شريك وعباد بن العوام، قاله البخاري وابن أبي حاتم. وقال ابن معين: هو كوفي ثقة"[١].

٤- "شمر بن نمير مولى لبني أمية، ثم لآل سعيد بن العاص، يكنى أبا عبد الله، صار إلى الأندلس وبها توفي، منكر الحديث، روى عنه نافع بن يزيد وابن وهب، قاله ابن يونس"[٢].

٥- قال ابن ماكولا: "أبو العوام الجزار فائد بن كيسان، بصري، حدث عن أبي عثمان النهدي، حدث عنه حماد بن سلمة وزكريا بن يحيى بن عمارة، ويحيى بن الجزار، شيخ يروي معجمة الثوري، روى عنه عبد الرزاق، قاله الطبراني وقال فيه: شيخ قديم ثقة"[٣].

٦- قال ابن ماكولا: " النضر بن هشام الأصبهاني المُكْتِب، روى عن الحسين بن حفص وعامر بن إبراهيم، وبكر بن بكار. روى عنه أبو بكر بن أبي داود، وابن أبي حاتم وقال: صدوق"[٤].

٧- قال ابن ماكولا: " خيار بن خالد بن عبد الله بن معاذ بن وهب بن كعب بن معاذ المُدْلِجي، أبو نضلة، قاضي مصر أيام هشام بن عبد الملك، توفي سنة خمس عشرة ومائة، وكان رجلًا صالحا، وخيار، يروي عن إبراهيم مرسلًا، روى عنه شريك، قاله ابن أبي حاتم"[٥].

وابن ماكولا كان ناقداً لأحكام مَن سبقه فها هو يصحح لابن معين والإمام أحمد: "قال يحيى بن معين وابن حنبل: إن أبا وهب الجيشاني اسمه ديلم بن الهوشع، **وذلك وَهْمٌ منهم**، ديلم بن هوشع صحابي، روى عنه مرثد بن عبد الله اليزني"[٦]. وقال ابن ماكولا: "أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون

---

[١] - المرجع السابق ، ٣٥/٢.
[٢] - المرجع السابق ، ٢٧٨/٧.
[٣] - المرجع السابق ، ١٨١/٢.
[٤] - المرجع السابق ، ٢٦٤/٧.
[٥] - المرجع السابق ، ٤٠/٢.
[٦] - المرجع السابق ، ١٧٥/١.

مولى بني ليث ثم لابن الهاد يقال: كان أصله من الروم زاهد يعرف بالإجابة والفضل توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة، يروي عن إسحاق بن ربيعة، روى عنه ابن لهيعة وسعيد بن أبي أيوب وقال يحيى بن معين: اسم أبي مرحوم يحيى بن ميمون، وهو مصري، يروي عنه يحيى بن أيوب. **قلت أنا: والأول أصح**"[1]. وقال أيضاً: " الحارث بن حرمل بن يغلب بن ربيعة بن نمر الحضرمي ... وذكره الدارقطني وقال فيه: الزهراني؛ **وهو وَهْمٌ، والصحيح: الرهاوي**"[2]. وقال ابن ماكولا: "زبان بن خالد مولى بني أمية، وقد قيل فيه: زيان، وزبان عندي أصح، روى عنه ابن لهيعة هذا قول ابن يونس، وقال الدارقطني: ريان الصحيح. ثم عقب ابن ماكولا مرجحاً قول ابن يونس: "وابن يونس أعرف بأهل بلده"[3].

وعند السمعاني:

١- منها أبو محمد العباس بن عبد الله بن أبي عيسى التَرْقُفي الباكسائي، واسم أبي عيسى ازداذ بنداذ، وكان والده عبد الله كاتبا لمحمد بن زهرة الحارثي على ماسبذان ومهرجان وكان عاملا بهذه الناحية في عهد الرشيد، وكان ثقة صدوقاً مأموناً حافظاً عارفاً بالحديث له رحلة إلى الشام. وكانت وفاته في سنة سبع، وقيل في المحرم سنة ثمان وستين ومائتين[4].

٢- أبو عبد الله محمد بن معمر القيسي البحراني، بصرى ثقة، حدث عنه البخاري.[5].

٣- أبو عبد الله محمد بن رمح بن مهاجر التجيبي، كان يسكن بمحلة تجيب بمصر فنسب اليها، وكان من ثقات المصريين ومتقنيهم، سمع الليث بن سعد وغيره، روى عنه البخاري

---

[1] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ١٨٢/٧.
[2] - المرجع السابق ، ٥٠٨/١.
[3] - المرجع السابق، ١١٦/٤.
[4] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٣٧/٣.
[5] - المرجع السابق ، ٩٩/٢.

ومسلم والحسن بن سفيان ومحمد بن زبان بن حبيب المصري وغيرهم، مات في أول سنة ثلاث وأربعين ومائتين[١]. وقال ابن حجر: "وذكر ابن السمعاني أن البخاري روى عنه"[٢]. ولم يذكر ابن حجر له رواية إلا عند مسلم وابن ماجه.

٤- أبو الحارث خبيب بن عبد الرحمن ابن خبيب بن يساف الأنصاري السُنْحي، من ثقات التابعين، يروى عن حفص بن عاصم، روى عنه مالك بن أنس، وحسبه شرفاً أن يروى عنه مالك إذ كان لا يروى إلا عن الثقات العلماء الحفاظ[٣].

٥- وأبو العباس أحمد بن محمد بن يوسف السَقَطِي، وكان ثقة جليل القدر صدوقا، ومات لأربع بقين من صفر سنة ثماني وتسعين ومائتين[٤].

٦- أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي النحويّ اللغوي. وكان من الأدب وعلم النحو بمحل عال، وكان يحفظ كتب أبى زيد وكتب الأصمعي كلها، وقرأ على أبى عثمان المازني كتاب سيبويه، وكان المازني يقول: قرأ عليّ الرياشي الكتاب وهو أعلم به منى. وكان ثقة[٥].

ومن الملاحظ على أحكام السمعاني على الرواة قبل القرن الثالث الهجري ما يلي:

١- من الأحكام منها ما هو مما أطلقه السمعاني على هؤلاء الرواة، وذلك مثل الأمثلة السالفة الذكر. فجاءت أحكامه الخاصة بهم في معظمها متوافقة مع آراء النقاد.

---

[١] - المرجع السابق ، ٢١/٣.
[٢] - ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، مرجع سابق، ١٦٥/٩.
[٣] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٦٨/٧.
[٤] - المرجع السابق، ١٧/٤.
[٥] - المرجع السابق ، ٢٠٩/٦.

٢- ومن الأحكام ما جاءت من خلال النقول التي نقلها السمعاني عمن سبقه من النقاد وعلماء الجرح والتعديل، من أمثال: يحيى بن معين، والبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم. والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

١- ما نقله السمعاني عن يحيى بن معين: " وقال يحيى بن معين: أيوب ابن عتبة ليس بشيء، وقال نوبة أخرى: ليس بالقوى"[١].

٢- وقال يحيى بن معين: أبو الصلت ثقة صدوق إلا أنه يتشيع، وقال مرة أخرى: لم يكن أبو الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها[٢].

٣- وقال يحيى بن معين: صالح بن حسان مدينى، وليس حديثه بشيء[٣].

٤- ومن أقوال البخاري: "محمد بن عمران الأخنسي كان ببغداد يتكلم فيه، منكر الحديث عن أبي بكر بن عياش" .

٥- وقال البخاري: "محمد بن مروان الكوفي صاحب الكلبي لا يكتب حديثه البتة"[٤].

٦- قال ابن أبي حاتم الرازيّ عن الراوي أبي سعيد محمد بن سعيد بن زياد القرشي البصري الأثرم (ت٢٣١هـ): "سمع منه أبي ولم يحدث عنه، سمعته يقول: هو منكر الحديث مضطرب الحديث ضعيف، كان عفان اتكأ عليه"[٥].

٧- قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: كتبت عنه بمكة وهو صدوق". يقصد أحمد بن عمران بن سلامة الأخفش، المعروف بالأَلْهَاني.

---

[١] - المرجع السابق ، ٥٢٣/١٣.
[٢] - المرجع السابق ، ٤٠٧/١٣.
[٣] - المرجع السابق ، ١٣٤/١٣.
[٤] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١١١/٧.
[٥] - المرجع السابق ، ١١٣/١.

٨- وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه بالإسكندرية وهو صدوق ثقة"[١]. يقصد أبا بكر محمد ابن عبد الله بن ميمون الإسكندراني(ت٢٦٢هـ).

٩- ما نقله السمعاني من أقوال ابن حبان عن الراوي جعفر بن ميسرة الأشجعي، حيث يقول: "قال ابو حاتم بن حبان: أحسب أباه ميسرة مولى موسى بن باذان من أهل مكة، روى عن ميسرة هذا عطاء وحميد بن قيس، أبوه مستقيم الحديث، وأما ابنه جعفر هذا فعنده مناكير كثيرة لا تشبه حديث الثقات عن أبيه"[٢].

١٠- وما قاله ابن حبان عن الراوي أبي سعيد عبد الكريم بن ثابت الإصطخري (ت١٢٧هـ): " كان صدوقا ولكنه كان يتفرد عن الثقات بالأشياء المناكير فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير وهو ممن أستخير الله فيه- قاله ابو حاتم ابن حبان"[٣].

١١- وقال ابن حبان: " أبو قدامة مولى بنى يشكر، يروى عن ابن عيينة ويحيى بن سعيد. حدثنا عنه شيوخنا ابن خزيمة ومحمد بن إسحاق الثقفي وغيرهما، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. وهو الّذي أظهر السنة بسرخس"[٤].

١٢- وقال الدارقطني: "اليَامُوري ثقة صدوق، كثير الحديث، واسع الكتابة، إلا أنه لم يكثر ما حدث بِهِ، لأنه كَانَ فِي وقته شيوخ كثيرون أعلى إسناداً منه، وإنما كَانَ يكتب عنه نفر معدودون"[٥].

---

[١] - المرجع السابق ، ٢٣٨/١.
[٢] - المرجع السابق ، ٢٦٣/١.
[٣] - المرجع السابق ، ٢٨٥/١.
[٤] - المرجع السابق ، ٥١٠/١٣.
[٥] - المرجع السابق ، ٤٧٦/١٣.

١٣- وقال الدارقطنيّ: "أبو بكر النيسابوريّ لم نر مثله في مشايخنا، ولم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ، جالس المزني والربيع، وكان يعرف زيادات الألفاظ في المتون"[١].

[١] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٣٦/١٣.

المطلب الثاني: الرواة بعد القرن الثالث.

وقد ذكر **ابن حزم** بعض الرواة وأطلق عليهم بعض الأحكام النقدية، ومن ذلك:

١- عبيد الله بن الوليد بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن عبد الله بن عبد العزيز بن خالد بن عثمان بن عبد الله بن عبد العزيز بن خالد بن عقبة بن أبي معيط. قال عنه ابن حزم: "محدث ثقة"[١]. قال عنه ابن الفرضي: " يكنّى: أبا مَروان. قَدِمَ بالانْدَلس معَ أبيه وأخيه سنة ستٍ وثلاثِ مائةٍ. فَسمعَ من قاسم بن أصبَغ، والحَسَن بن سَعْد، وأحمد بن عُبادة، ومحمد بن عبد الله بن أبي دُليم، وأحمد بن دُحَيم بن خَليل، ومحمد ابن مُعاوية القُرَشيّ وغَيْرهم. وكانَ: عالِماً بالفُتْيا، بصيراً بالمَسائل والشّروط، مُشاوِراً في الأحكام، مسْتَفْتي مع نُظرائه، حافظاً للأخْبار والأشْعار، طيّب النّفْس، فَكِه الخُلْق. حدّث وسمعَ منهُ جماعة؛ وسَمِعْتُ أنا منهُ كَثيراً وقالَ لي: وُلِدْتُ سنة ثلاثِ مائةٍ. وتوفّي: غداة يوم الخَميس لعشْر بقين من المُحَرّم سنة ثمانٍ وسَبْعين وثلاثِ مائةٍ"[٢].

٢- وقال ابن حزم: "محمّد بن المؤمل بن أحمد بن الحارث بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن الحارث بن عمرو بن المؤمل بن حبيب بن تميم بن عبد الله بن قرط، محدث شامي سكن مكة، وبها مات سنة (٣١٩هـ) وهو ثقة، عالم بالنحو، واسع الرواية"[٣].

وأحياناً كان ابن حزم يكتفي بالإشارة إلى الراوي بكونه محدثاً دون أن يطلق عليه أيَّ حكم، وذلك كقوله: "محدث"، ومن ذلك قوله: " أحمد بن عبد الله بن القاسم بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، محدث، مات سنة (٣٤٤هـ)، وله ثمانون سنة"[١].

---

[١] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص١١٥.
[٢] - ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت٤٠٣ه)، **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢،١٩٨٨م، ٢٩٥/١.
[٣] - ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، مرجع سابق، ص١٥٠.

ويُلاحَظ أن ابن حزم يذكر نسب الراوي كاملاً بذمر آبائه وأجداده، ويطيل فيه.

وعند ابن ماكولا:

١- أبو الحسن أحمد بن القاسم بن كثير بن صدقة بن الريان اللُّكِّي، مصري، يروي عن الدبري، وعبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، وروح بن الفرج والحارث بن أبي أسامة وخلق كثير، روى عنه أبو نعيم الأصبهاني وعلي بن يحيى بن جعفر الإمام الأصبهاني، وفيه ضعف[٢].

٢- نظام المُلْك أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق، يعرف بين العجم بالبَزُرْك، ومعناه: العظيم، سمع الكثير وحدث وأملى بخراسان جميعها وبالثغور، وبقودستان وغيرها من البلاد. وسمعت منه إملاء بالري. وكان ثقة، ثبتًا، متحرياً، فهماً، عالماً[٣].

٣- أبو علي الطوماري عيسى بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الملك بن جريج، روى عن جماعة وروى المبتدأ لوهب بن منبه عن أبي الحسن بن البراء عن عبد المنعم بن إدريس بن وهب عن أبيه عن جده، وروى (الكامل) للمبرد عنه، وروى عن ابن الرومي شيئًا من شعره، لم أرهم يرتضونه. (ت٣٦٠هـ)[٤]. قال عنه ابن الفرات: "أبو علي الطوماري من ولد عَبْد الملك بْن عَبْد العزيز بْن جريج، وشهر بصحبة أبي الفضل بن طومار الهاشمي، وكان يذكر أن عنده (تاريخ ابن أبي خيثمة)، وكتب أبي عبيد عن علي بن عبد العزيز، وكتب ابن أبي الدنيا، وغير ذلك عن ثعلب والمبرد، إلا أنه لم يظهر له أصول. وكان يحدث بتخريجات ما جرى مجرى الحكايات والمذاكرات ولم يكن بذاك. وخلط في آخر أمره

---

[١] - المرجع السابق، ص٦٦.
[٢] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ١١٢/٤.
[٣] - المرجع السابق ، ٢٦٨/١.
[٤] - المرجع السابق ، ٦٧/٢.

في أشياء حدَّث بها من كتبٍ جاءوه بها لم يكن له بها أصول، منها: (الكامل) عن المبرد، و(المبتدأ) عن ابن البراء عن عبد المنعم، وغير ذلك"[١].

٤- "القاضي أبو تمام بن أبي خازم وهو علي بن محمد، كان قاضي واسط من قبل عمي، وعُزل وورد بغداد، وأقام بها مدة طويلة، ثم عاد إلى واسط وأقام بها حتى مات. وحدث عن محمد بن المظفر، وأبي عمر بن حيويه، والجرادي، وهو آخر من حدث عن هؤلاء كلهم، وحدث عن أبي الفضل الزهري وغيره، وكان ثقة في الحديث"[٢]. ونقل الذهبي أن وفاته كانت سنة (٤٥٩)هـ[٣].

٥- وأبو القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الحِنَّائي الدمشقي المعدل، سمع عبد الوهاب بن الحسن الكلابي، وأبا بكر بن أبي الحديد وغيرهما من الدمشقيين، كتبتُ عنه وكان ثقة[٤]. ذكره ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، وقال: "وذكر مكي بن عبد السلام أنه ثقة صالح، وذكر النسيب[٥] أنه كان ثقة ... توفي سنة (٤٥٩)هـ[٦].

٦- وأبو بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن منصور الفقيه الطبري الزجاجي، قدم بغداد وسمع بها الكثير من الكتاني والْمُخَلِّصِ وغيرهما وعمل سنناً، وكان يسكن باب الطاق، سمعت منه، وكان ثقة[٧]. وقد وثقه الخطيب، قال: "كان ثقة ديناً، مات سنة ٤٤٧هـ"[٨].

---

[١] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ١٧٧/١١.
[٢] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ٢٩١/٢.
[٣] - الذهبي، **ميزان الاعتدال**، مرجع سابق، ١٥٦/٣.
[٤] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٦٠/٣.
[٥] - هو أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس الحسيني الدمشقي النسيب، ويظهر أنه شيخ لابن عساكر؛ لأنه يكثر من النقل عنه بقوله: أخبرنا وأنبأنا.
[٦] - ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن (ت٥٧١ه)، ، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٩٩٥م، **٣٠٤/١٤**.
[٧] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٢٠٦/٤.
[٨] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٥٣١/٥.

٧- القاضي أبو علي إسماعيل بن محمد الفقيه العدل ولي قضاء واسط، سمع عبيد الله بن محمد بن أسد، وأبا بكر بن بيري، وأبا عبد الله بن مهدي، وابن خزقة، وابن دينار. مولده سنة أربع وثمانين وثلاثمائة يوم الفطر. ومات في جمادى الأولى من سنة ثمان وستين وأربعمائة، وكان ثقة[١].

٨- وأبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي بن سلمان بن عبد العزيز بن إبراهيم الكتاني، دمشقي مكثر متقن، حدث عن تمام الرازي وطبقته، كتبتُ عنه وكتب عني. قال القرشي: توفي في جمادى الأولى سنة ست وستين وأربعمائة[٢].

٩- قال ابن ماكولا: "وأبو الحسن على بن عبد الرحمن بن محمد الباني القاضي، كان مقدَّماً على الشهود بمصر بعد القضاعي، حدث عن ابن يزيد الحلبي، وأبي مسلم الكاتب، سمعت منه بمصر، وكان ثقة"[٣].

ومما نقله ابن ماكولا عن سابقيه ما يأتي:

١- قال ابن ماكولا: "فضل بن عبد الله بن هاشم النحاس يكنى أبا العباس، سمع من أبيه، توفي في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وكانت القضاة تقبله وكان رجلًا صالحًا قاله ابن يونس"[٤].

٢- قال ابن ماكولا: "عبد الله بن عمرو بن أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح أبو محمد، يروي عن وفاء بن سهيل ويونس بن عبد الأعلى وياسين بن عبد

---

[١] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ١٣٦/٧.
[٢] - المرجع السابق ، ١٤٥/٧.
[٣] - المرجع السابق ، ٥٧٥/١.
[٤] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٢٨٦/٧.

الأحد وعن أبيه وغيرهم. كان من أهل الدين والصدق، مات سنة سبع وثلاثمائة، قاله ابن يونس"[١].

٣- قال ابن ماكولا: "عبد العزيز بن قيس بن حفص بن زيد أبو زيد البرسيمي، كان أبوه بصريًّا، وولد هو بمصر، حدث عن يزيد بن سنان وبكار بن قتيبة وغيرهما، ثقة، مات في سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، قاله ابن يونس"[٢].

٤- قال ابن ماكولا: " بختري بن نصر بن أحمد بن بختري بن عبد الوهاب بن نصر مولى الصدف، يكنى أبا محمد. قال ابن يونس: حدث وكتبت عنه، ثقة، توفي في رجب سنة سبع عشرة وثلاثمائة"[٣].

٥- قال ابن ماكولا: " عبد الكريم بن إبراهيم بن حبان بن إبراهيم أبو عبد الله، روى عن محمد بن رمح وحرملة بن يحيى وغيرهم، ومات في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثمائة، وكان ثقة عاقلًا، قاله ابن يونس"[٤].

٦- قال ابن ماكولا: "بنان بن محمد بن حمدان أبو الحسن الزاهد الحمال، بغدادي، وقال عبد الغني وابن رَشِيْق وغيرهما: هو واسطي، سكن مصر، وروى عن الحسن بن عرفة وحميد بن الربيع، قال الدارقطني: مات بعد الثلاثمائة، وكان فاضلًا، روى عنه ابن رَشِيْق وغيره"[٥].

---

[١] - المرجع السابق ، ٢٨٨/٤.
[٢] - المرجع السابق ، ٤٢٤/١.
[٣] - المرجع السابق ، ٤٦٠/١.
[٤] - المرجع السابق ، ٣١٢/٢.
[٥] - المرجع السابق ، ٣٦٢/١.

ومن تعقيبات ابن ماكولا: "خثيم بن سَنْبَتي الزبادي، ذكره ابن يونس بتقديم النون. وقيل فيه بتقديم الباء على النون، وهو أصح عندي"[1].

وعند السمعاني:

١- محمد بن دبيس بن بكار المقرئ البندار من أهل بغداد، سمع أبا همام الوليد بن شجاع ومحمد بن رزق الله الكلوذاني، وأبا هشام الرفاعيّ. روى عنه أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن النحاس، وعمر بن بشران السكرى. وكان ثقة، من أهل الكرخ. مات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[2].

٢- وأبو الحسين محمد بن أحمد ابن محمد بن على بن شابور الأسواري من أهل أصبهان، كان ثقة مأموناً صاحب أصول كثير الحديث عن العراقيين، يروى عن ابن أبى مسرة وأبى إسماعيل الترمذي وعلى بن عبد العزيز وأبى حاتم الرازيّ وغيرهم، حدث عنه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الحافظ وأبو الشيخ وأبو بكر محمد بن إبراهيم المقري وأبو بكر احمد بن موسى الحافظ، وتوفى سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة بأصبهان[3].

٣- وأبو على الحسن بن صاحب بن حميد الشاشي، أحد الرحالين في طلب العلم، رحل إلى خراسان والجبال والعراق والحجاز والشام، كثير السماع، كتب ببلاد خراسان والجبال والحجاز والعراق وكور الأهواز والجزيرة والشام، وكان ثقة، وتوفى بالشاش سنة أربع عشرة وثلاثمائة[4].

---

[1] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٢١٢/٤.
[2] - المرجع السابق، ٣٣٦/٢.
[3] - المرجع السابق ، ٢٤٨/١.
[4] - المرجع السابق ، ١٤/٨.

٤- أبو الحسن على بن الحسن بن نصر بن خراسان بن عبد الله بن طلحة بن قيس بن ثعلبة بن مالك بن خويشان القيسي البابدَسْتَانى، كان فاضلاً ثقة صدوقاً من فقهاء أصحاب الرأي، راغباً في طلب العلم والحديث، وكتبة الآثار، حاذقاً بالحساب والفقه والشروط، جيد الأصول صحيح السماعات. مات بسمرقند سنة ثمان وستين وثلاثمائة[١].

٥- وأبو القاسم غانم بن أبي نصر محمد ابن عبيد الله بن عمر بن أيوب بن زياد، كان ثقة مكثراً. روى الكثير عن أبي نعيم احمد بن عبد الله الحافظ، وأبى الحسين أحمد بن محمد بن فاذشاه الأصبهاني. سمع عنه والدي رحمهما الله، وروى لي عنه جماعة من شيوخي بخراسان والعراق مثل أبي طاهر السنجي بمرو، وأبى بكر بن سعد البخاري بهراة، وكتب لي الإجازة بجميع مسموعاته، ومات سنة إحدى عشرة وخمسمائة، وكانت ولادته سنة سبع عشرة وأربعمائة[٢].

٦- أبو عبد الله محمد بن سرو البلخي الفاشوقى، كان كذابا وضاعا، وكان يزعم نسبة أبيه: محمد بن سرو بن حامد بن أحمد بن طاهر بن يوسف بن حاشر بن ماحي بن ليث بن أيوب بن أبى أيوب الأنصاري، سكن قرية فاشوق، وضع أحاديث بواطيل على الثقات وسماه «كتاب الكنز»[٣].

٧- وأبو البركات هبة الله بن المبارك السقطي، من أهل واسط، سكن بغداد ورحل إلى البصرة والكوفة وأصبهان، وأدرك الشيوخ الكثيرة، وجمع لنفسه وشيوخه معجماً، أدرك أصحاب أبى طاهر المخلص، ولم يكن موثوقاً به فيما ينقله، وكان شيخنا أبو الفضل محمد بن ناصر الحافظ يقول: أبو البركات السقطي من سقط المتاع، سمع مشايخنا بقراءته، وتوفى سنة

---

[١] - المرجع السابق ، ٢/٢.
[٢] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٤١/٢. وتاريخ وفاته من الهامش بتعليق المحقق نقلاً عن ابن نقطة.
[٣] - المرجع السابق ،١٣٦/١٠.

نيف وخمسمائة[1]. ونقل الذهبي في (ميزان الاعتدال) عن السمعاني قوله: "غير أنه ادعى السماع من شيوخ لم يرهم، فرأيت في معجمه: أخبرنا أبو محمد الجوهري قراءة عليه. وهذا محال، ما لحقه ولا سنه تحتمله"[2].

٨- أبو نصر إبراهيم بن الفضل بن إبراهيم البَنَّار الأصبهاني الحافظ من أهل أصبهان، كان ممن رحل في طلب الحديث وجال في الأقاليم، ورأى الشيوخ المسندين، وحفظ الحديث، ونسخ بخطه الكثير، غير أنه كان كذاباً غير موثوق به، وسمعت أنه يضع الحديث، ويركب المتون على الأسانيد، ولما دخلت أصبهان وجدت الألسنة كلها متفقة على جرحه وطرحه، وكان قد مات من شهرين، فقال لي أستاذي أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ: اشكر الله أنك ما أدركت إبراهيم البنّار ولا لحقته، وأساء القول فيه. سمع بأصبهان أبا القاسم عبد الرحمن وأبا عمرو عبد الوهاب ابني أبي عبد الله بن مندة... ومات إما في أواخر سنة ثلاثين أو أوائل سنة احدى وثلاثين وخمسمائة بأصبهان[3].

٩- شيخنا أبو المعالي عبد الخالق بن عبد الصمد بن البدن، كان يقعد في سوق الصفر ببغداد ويبيع ويشترى المتاع، وكنت أكتب له النحاس، ثم صار يجلس في سوق الغزل، وكان شيخاً صالحاً ثقة، بكّاءً من خشية الله تعالى، مكثراً من الحديث، تفرقت أصوله وتلفت في الحريق، قرأنا عليه من أصول الناس، سمع أبا الحسين بن المهتدي باللَّه الهاشمي، وأبا الغنائم بن المأمون وأبا الحسين بن النقور، وأبا بكر ابن الخياط المقرئ وأبا القاسم بن الخلال وغيرهم، ومات ببغداد في أحد الربيعين من سنة ثمان وستين وخمسمائة[4].

---

[1] - المرجع السابق ، ١٥٣/٧.
[2] - الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ٢٩٢/٤.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٤/٢.
[4] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٤٦/١٢.

١٠- أما أبو القاسم المبارك بن محمد بن الحسين البُزُوري، كان يعرف بالدواني، شيخ صالح سديد. سمع أبا الحسين احمد بن محمد بن النقور البزاز، وأبا الخطاب نصر بن أحمد بن البَطِر وغيرهما، كتبتُ عنه ببغداد في دار ابن الظاهر، وكانت له إجازة صحيحة عن أبي بكر الخطيب الحافظ[١].

وهناك من الأحكام النقدية ما نقله السمعاني عن سابقيه، من أمثال أبي سعد الإدريسي، ابن حبان، والخطيب البغدادي، وابن يونس المصري، وأبي العباس المستغفري. ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

١- قال السمعاني: "وقال أبو سعد الإدريسي، كان الحسن بن منصور هذا راغباً في طلب الحديث، كتب الكثير. وأخبرنى أصحابنا أنه كان يزيد في الرَّقْم، ويسرق الأحاديث، ويحدث عمن لم يرهم، كان يروى عن ظفر بن الليث الإسفيجابي ومجاهد بن أعين الفرغاني وجماعة من أهل العراق وخراسان، مات بعد الثمانين والثلاثمائة"[٢].

٢- قال السمعاني: " قال أبو سعد الإدريسي الحافظ: أبو أحمد الأرفودي، وكان شيخاً فاضلاً، سمعنا منه كتاب (التاريخ) الأوسط لمحمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا به عن جعفر بن نذير الكرميني عنه، ولم تكن الرواية من صنعته، كان شيخاً فاضلاً، إلا أنى لم أرضَ بعض أصوله، ولم يكن به في نفسه وديانته بأس، مات بقرب الثمانين والثلاثمائة"[٣].

[١] - المرجع السابق، ٢١٤/٢. بتصرف يسير.
[٢] - المرجع السابق ، ٢٣٠/١.
[٣] - المرجع السابق ، ١٧١/١.

٣- قال السمعاني: " قال أبو سعد الإدريسي الحافظ: حدثنا ابو محمد الباهلي عن ابى جعفر الوراق عن سبحان بن الحسين عن ابى عوسجة بحديث منكر مع قصة طويلة يسبق الى القلب انه وضعها ولا أثق به يعنى بالباهلي"[١].

٤- قال السمعاني: " أبو منصور محمد بن الحسن بن محمد بن نصر بن سباع الدهقاني الأنداقى، كان من أصحاب الحديث جيد السماعات صحيح الأصول، يروى عن نصر بن الفتح بن حمد بن الإشتيخني وغيره- قاله ابو سعد الإدريسي، ثم قال: كتبنا عنه قبل السبعين والثلاثمائة ومات بعد ذلك[٢].

٥- قال السمعاني: " أبو طالب محمد بن احمد الأزهري المعروف بابن السوادي، ذكره أبو بكر الخطيب في (التاريخ) وسمع منه وحدث، وقال: كتبنا عنه وكان صدوقاً"[٣] . ت(٤٤٥هـ).

٦- قال السمعاني: " أبو القاسم عمر بن منصور بن محمد بن يريد الإبري بغدادي ... سمع منه أبو بكر احمد بن على بن ثابت الخطيب الحافظ وأثنى عليه قال: وكان ثقة[٤].

٧- قال السمعاني: " ذكره أبو بكر الخطيب في (التاريخ) فقال: أبو الفتح الأزدي في حديثه غرائب ومناكير، وكان حافظاً صنف كتاباً في علوم الحديث، وسألت محمد بن جعفر بن علان عنه فذكره بالحفظ وحسن المعرفة بالحديث وأثنى عليه، قال أبو النجيب الأُرْمَوي: رأيت أهل الموصل يُوَهِّنُون أبا الفتح الأزدي جداً ولا يعدونه شيئاً... ومات بالموصل في سنة تسع وستين وثلاثمائة"[٥].

---

[١] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٥٧/١.
[٢] - المرجع السابق ٣٥٩/١.
[٣] - المرجع السابق ، ١٩٠/١.
[٤] - المرجع السابق ، ٩٥/١.
[٥] - المرجع السابق ، ١٨٢/١.

٨- قال السمعاني: " ذكره أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب وقال: خرجت يوماً من مجلس القاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي فأرادني أصحاب الحديث على المضي معهم إليه، فلم أفعل لأجل الحر، وكان يوما صائفاً، ولم أرزق السماع منه، وكان ثقة، توفى في رجب سنة ثمان وأربعمائة"[١].

٩- قال السمعاني: " قال الخطيب البغدادي: كانت أصول أبي بكر الهيتى سقيمة كثيرة الخطأ إلا أنه كان شيخاً مستوراً صالحاً فقيراً مقلاً معروفاً بالخير، وكان مغفلاً مع خلوة من علم الحديث، ربما حدثنا عن شيخ شيخه وهو لا يعلم. توفي سنة عشر وأربعمائة "[٢].

١٠- قال السمعاني: "علي بن محمد بن عيسى الخياط أبو الحسن المقرئ، يعرف بابن العسراء، ويعرف بالمرادي، مولى لبني معاوية بن حديج، حدث عن محمد بن هشام بن أبي خيرة السدوسي وطبقة نحوه، بصري نزل مصر وهو كبير، وكانت قد وقعت له كتب لغيره فحدث بها ولم يكن هو سمع الحديث ولا الفقه، وليس بشيء، ولا يجوز لأحد الرواية عنه. مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، قال ذلك ابن يونس"[٣].

١١- قال السمعاني: " أبو على عرفة بن محمد بن الغمر الغساني الضرَّاب، من أهل مصر، يروى عن أحمد بن داود المكيّ وطبقته نحوه، وكان ثقة ثبتاً، توفى سنة أربعين وثلاثمائة- قاله ابن يونس"[٤].

١٢- قال السمعاني: " على بن يعقوب الزيات، مصرى، قال أبو سعيد ابن يونس: هو كذاب يضع الحديث"[١]. وذكر ابن حجر أنه مات سنة ثمان عشرة وثلاث مائة[٢].

---

[١] - المرجع السابق ، ٥٣٩/١٣.
[٢] - السمعاني، **الأنساب**، ٤٤٨/١٣.
[٣] - المرجع السابق ، ٢٠٩/٦.
[٤] - المرجع السابق ، ٣٨٧/٨.

١٣- قال السمعاني: " وأبو محمد القاسم بن الحسن بن حمد بن توبة بن حريس التدياني الكاتب ... قال أبو العباس المستغفري: أستحب مجانبة حديثه لأني جربته فوجدته غير صدوق، وكان يروى عن الوليد بن أحمد الزوزني من غير سماع، وكان كتب عنه كتبه ولم يقرأ عليه فلعله أجازها إياه فكان يقول: حدثنا الوليد بن أحمد، فلم يفرق بين السماع والإجازة، ومات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة"[٣].

١٤- قال السمعاني: "أبو نصر منصور بن محمد بن أحمد بن حرب الحربي البخاري المحتسب، وكان كثير الحديث صاحب غرائب وكان يتشيع، هكذا ذكره أبو العباس المستغفري وروى عنه، وقال: مات ببخارى يوم الثلاثاء السابع عشر من جمادى الآخرة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة"[٤].

١٥- قال السمعاني: "أبو الحسين صالح بن أحمد بن أبى مقاتل القيراطي. قال أبو حاتم بن حبان: شيخ كتبنا عنه ببغداد، يروى عن يوسف القطان وبندار، يسرق الحديث ويقلبه، ولعله قد قلب أكثر من عشرة آلاف حديث فيما خرج من الشيوخ والأبواب، شهرتُه عند من كتب الحديث من أصحابنا تغني عن الاشتغال بما قلب من الأخبار، لا يجوز الاحتجاج به بحال".[٥] وقد توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة[٦].

ونلحظ من خلال هذه الأحكام النقدية التي دونها أصحاب المؤلفات في الأنساب ما لها من أهمية بالغة في مجال الجرح والتعديل، وتكمن أهميتها في ما يأتي:

---

[١] - المرجع السابق ، ٣٥٦/٦.
[٢] - ابن حجر، **لسان الميزان**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٩٧١م، ٢٦٨/٤.
[٣] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٣٠/٣.
[٤] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق،١١٥/٤.
[٥] - المرجع السابق ، ٥٣٣/١٠.
[٦] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٤٤٧/١٠.

١- ذكرت كتب الأنساب عدداً هائلاً من الرواة، ودونت لنا كثيراً من أحوالهم وأخبارهم، فهي من هذا الجانب يمكن اعتبارها من كتب تراجم الرجال، فإن جُلَّ مادتها من رواة الحديث.

٢- حفظ لنا هذا النوع من كتب الأنساب كثيراً من أقوال أئمة الجرح والتعديل، وكلامهم بحق الرواة، ما يعطي أهمية بالغة لهذه الكتب بكونها وثائق تم من خلالها حفظ الأحكام النقدية لأئمة هذا الشأن. ولهذا فهي تعد مرجعاً مهماً للباحثين في أحوال الرواة، فقد تكون بعض أقوال النقاد لم تُدَوَّن إلا في هذه الكتب. كما أن لها فائدة لأهل تحقيق النصوص، إذ يمكن الرجوع إليها لمقارنة الأقوال في كتب الأنساب مع ما يتوافر لدى المحقق من نسخ مخطوطة مما يعطي مزيداً من الضبط والتأكد من صحة تلك الأقوال، سيما عند وجود اختلاف في بعض الأقوال.

٣- هناك بعض الرواة لا نجد لهم أحكاماً نقدية إلا في مثل هذه الكتب سيما الرواة المتأخرين ممن عاشوا في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية، ولذا فهي تعد مرجعاً مهماً للحكم على الرواة مِن أهل هذه القرون. ولهذا كثيراً ما نجد عند علماء الحديث المتأخرين نقولات لأقوال المصنفين في الأنساب المتعلقة بالجرح والتعديل، فالذهبي في (ميزان الإعتدال) كثيراً ما يذكر أقوال ابن حزم وابن ماكولا والسمعاني. وكذلك ابن حجر في (تهذيب التهذيب).

المبحث الثالث: دور الأنساب في الكشف عن علل الحديث.

المطلب الأول: التعريف بالعلل لغةً واصطلاحاً.

للعلة في اللغة معانٍ ثلاثة، وهي: ١- تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، ٢- عَائِقٌ يَعُوقُ، ٣- ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ[١].

ولا أريد مناقشة هذه المعاني اللغوية لـ "العلة"، ولا استعراض أقوال أهل اللغة؛ وذلك لأن كلاً من الدكتور همام سعيد، والدكتور عبدالكريم الوريكات كَفَيَا الباحِثِين وراءهم مؤونة تلك المناقشة. حيث قاما بمناقشة مستفيضة لتلك الأقوال من خلال استعراض أقوال أهل اللغة بالرجوع إلى أمهات المعاجم اللغوية، مثل: (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس، و(لسان العرب) لابن منظور و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي، و(تاج العروس) للزبيدي، وغيرها، وتحليل تلك الأقوال تحليلاً علمياً رصيناً.

كما ذكر الدكتوران الفاضلان أقوال أهل المصطلح في المعاني اللغوية للعلة، كابن الصلاح والنووي والذهبي وابن كثير والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي والصنعاني وطاهر الجزائري، وغيرهم. وقد خلُص الدكتور همام سعيد إلى أن الألفاظَ الثلاثة: "مَعْلُول"، و"مُعَلّ"، و"مُعَلّل" الدّالة على وجود (علة) -بمعانيها الثلاثة في الحديث- واردةٌ في استعمال المحدثين، وصحيحة من جهة اللغة. وقد وجَّهَ كلَّ لفظة توجيهاً لغوياً بما يدل عليها معناها. فاستعمال "المعلول" من "علَّه" بمعنى: الشربة الثانية، فتكون العلة في الحديث ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة. وكذلك "المُعلّ" بمعنى: المرض الذي دخل على الحديث. أما "المُعلّل" المشتقة من "عَلَّله" بمعنى: ألهاه وشغله، فيكون الحديث قد شغلته العلة فلم يعد صالحاً للعمل به. وهذه الخلاصة لتوجيهات استعمالات المحدثين للألفاظ الثلاثة قد وافقه عليها الدكتور الوريكات في رسالته للدكتوراه[٢].

---

[١] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ١٢/٤.
[٢] - لتفصيلات أكثر، انظر:

أما التعريف الاصطلاحي فقد نال أيضاً قسطاً وافراً من البحث، إذ قدم الباحثان عرضاً للمفهوم الاصطلاحي للعلة منذ المحاولة الأولى للحاكم (٤٠٥هـ) لضبط هذا المصطلح ووضع حدود له، بقوله: وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ... وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا"[١].

وبالطريقة الاستقرائية عَرَضَا لتعريفات علماء المصطلح، فقد جاء ابن حبيش الأندلسي (٥٨٤هـ) بتعريف –بعد الحاكم– فيما نقله عنه ابن حجر في (النكت) : "المعلول: يروي عمّن لم يجتمع فيه، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد مَنْ يروي عنه، أو تختلف جهتهما، كأن يختلف الخراساني مثلاً عن المغربي، ولا يُنقل أنّ أحدهما رحلَ عن بلده"[٢]. وقد بين ابن حجر فساده؛ إذ إن ابن حبيش أدخل فيه ما ليس منه. ثم عرَّفه ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) بتعريفٍ أكثر تحديداً، فقال: "هو الحديث الذي اطّلع فيه على علّةٍ تقدح في صحتِه، مع أن ظاهرَه السلامةُ منها"[٣].

أما العراقي فقد ورد عنه تعريفان: الأول: " العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته"[٤]. وأما الآخر فقد نقله برهانُ الدين البقاعي(٨٥٥هـ) عن العراقي: "والمعلل خبر ظاهره السلامة اطُّلِع فيه بعد التفتيش على قادح"[٥]. ثم قام ابن

- همام سعيد، **مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ٢٠٠١م، ص١٩-٢١.
- عبدالكريم الوريكات، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١١م-٢٠١٢م، ص٢٣-٢٧.

[١] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١١٢.

[٢] - ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ه)، **النكت على ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، ط١،١٩٨٤م، ٧٤٦/٢.

[٣] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١٨٧.

[٤] - العراقي، أبوالفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين (ت٨٠٦ه)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ٢٧٤/١.

[٥] - البقاعي، برهان الدين بن عمر (ت٨٥٥ه) **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط١،٢٠٠٧م، ٥٠١/١.

حجر(٨٥٢هـ) بتعريف المعلل بقوله: " ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل"[١] ولكن تعريفه كان أشبه ببيان طرق الكشف عن العلة منه بالتعريف.

وبعد هذا العرض للتعريفات المختلفة اختار الدكتور همام –ووافقه الوريكات– تعريف الحافظ العراقي: "والمعلل خبر ظاهره السلامة اطُّلِع فيه بعد التفتيش على قادح". فهو تعريف جامع مانع؛ لأنه يشمل علة السند والمتن، كما يدل على خفاء القادح، وفيه أيضاً تعميم لأسباب العلل لتشمل التي مدارها الجرح.

ولي ملاحظة أن الدكتور الوريكات في ترجيحه لهذا التعريف نسبه إلى السخاوي ولم ينسبه للعراقي، واكتفى بذكر التعريف الأول للعراقي، ولم يذكر التعريف الثاني. ومع أن السخاوي ذكره في شرحه لألفية العراقي(فتح المغيث) ولم ينسبه لأحد، ولا دليل على أنه من كلامه كقوله مثلاً قلتُ، إلا أن هذا التعريف هو للعراقي كما في (شرح التبصرة والتذكرة) له[٢]. وأغلب الظن أن السخاوي نقله عن العراقي ولم ينسبه له اكتفاءً بشهرته.

---

[١] - ابن حجر العسقلاني، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م، ص٨٣

[٢] - اكتفيت بهذا العرض السريع لمفهوم العلة اصطلاحاً لما قام به الدكتوران الفاضلان، ولتمام الاطلاع على المناقشات التفصيلية انظر:
- همام سعيد، **مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي**، مرجع سابق، ص٢١-٢٣.
- عبدالكريم الوريكات، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، مرجع سابق، ص٢٨-٣١.

المطلب الثاني: وسائل الكشف عن العلة من خلال الأنساب.

إن الخبر الذي فيه علة –سنداً أو متناً– يبدو في ظاهره سليماً قد اكتملت فيه شروط الصحة، ذلك أنَّ من أهم شروط العلة أنْ تكون خفية. والعلة بذلك لا تظهر إلا بعد البحث الدؤوب والتفتيش المضني. قال الحاكم: " وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ "[1]. ومن هنا فإن ميدان علم العلل لا يقوى عليه إلا الناقد البصير، ولا يخوض غماره إلا العالِم الفهِم المتسلح بخبرة واسعة ونظر ثاقب دقيق مع طول صبر، ومعاناة ومثابرة. ولا نستغرب ما قاله ابن المديني: " رُبَّمَا أَدْرَكْتُ عِلَّةَ حَدِيثٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً"[2]. فمعرفة العلة بما فيها من غموض ودقة يحتاج إلى جهد ضخم. قال العلائي فيما نقله عنه ابن حجر في (النكت): "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غايصاً، وإطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة"[3]. وهذا ما يفسر كون رجال العلل من القلائل المعدودين. قال ابن حجر: "ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك"[4].

ونظراً لتعدد أسباب العلة، وتنوع مجالاتها في السند والمتن، فقد سلك النقاد مسالك متعددة واتخذوا وسائل مختلفة للكشف عن العلل[5]. وفي هذا المطلب سأتناول وسائل الكشف عن العلة من خلال الأنساب، وقد جاءت كالآتي:

---

[1] - الحاكم، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١١٢.
[2] - الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٥٧/٢.
[3] - ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، مرجع سابق، ٧٧٧/٢.
[4] - المرجع السابق، ٧١١/٢.
[5] - انظر: همام سعيد، **مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب**، مرجع سابق، ١٢٨/١.

أولاً: النسبة إلى مواطن الرواة.

سبق في الفصل الأول بيان أن النسبة إلى البلاد أحد الأنواع الهامة للأنساب، والانتساب إلى البلاد وإنْ جاء تالياً للانتساب إلى القبائل إلا أنه أصبح يضاهيه أهميةً. و لا نصل حد المبالغة إذا قلنا: إن اهتمام المحدثين بالنسبة إلى البلاد والأمكنة والأمصار قد يفوق أحياناً اهتمامهم بالانتساب إلى القبائل.

ومن المظاهر التي تدل على ذلك ما يلي:

١- عناية علماء المصطلح بمواطن الرواة، حيث جعلوه أحد علوم الحديث المهمة التي لا بد لعالم الحديث أن يكون بصيراً به. فهذا الحاكم جعله النوع الثاني والأربعين ثم قال عنه: " مَعْرِفَةُ بُلْدَانِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَأَوْطَانِهِمْ، وَهُوَ عِلْمٌ قَدْ زَلَقَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، بِمَا يُشْتَبَهُ عَلَيْهِمْ فِيهِ"[١]. وجعله ابن الصلاح النوع الخامس والستين، ثم قال: " وذلكَ ممَّا يَفْتَقِرُ حُفَّاظُ الحديثِ إلى مَعْرِفَتِهِ فِي كثيرٍ مِنْ تصرُّفاتِهم"[٢]. وتبعهما كل من كتب في المصطلح على ذلك.

٢- ظهور ما يسمى بـ (تواريخ الرجال المحلية)، وهي مصنفات كتبها المحدثون خاصة برواة بلدان معينة، كـ (تاريخ قزوين) لابن ماجه، و(تاريخ واسط) لبحشل الواسطي، و(تاريخ مصر) لابن يونس، و(تاريخ بغداد) للخطيب، وغيرها الكثير. وقد كان الحافز الأصلي في ظهوره هذه المصنفات هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم[٣].

---

[١] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١٩٠.
[٢] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٤٠٤.
[٣] - العمري، أكرم ضياء، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٩٨٤م، ص١٩٦، ١٩٧.

٣- دخول مواطن الرواة كأحد الأسس الهامة لتنظيم كتب الرجال، فإن بعض المصنفين في الرجال راعى الترتيب على البلدان متداخلاً مع الأسس الأخرى كالنسب إلى القبائل: وذلك كـ (طبقات خليفة)، و(طبقات ابن سعد)، إذ جاء الترتيب على النسب مع مراعاة الترتيب على البلدان كمكة المكرمة والمدينة المنورة والكوفة والبصرة وغيرها من الحواضر العلمية. ومن المؤلفات التي نُظمت على البلدان كتاب (مشاهير علماء الأمصار) لابن حبان[١].

٤- تصنيف بعض كتب الطبقات على البلدان، وهنا يدخل مواطن الرواة في علم الطبقات، ولهذا نجد بعض المؤلفات اختصت ببلدان معينة، ومن هذه المصنفات:

- (طبقات الشاميين) لأبي سعيد عبدالرحمن بن إبراهيم، دحيم (ت٢٥٤هـ)،
- (طبقات الشاميين) لابن سُمَيْع الدمشقي (٢٥٩هـ).
- (الطبقات) لابن البَرْقي (٢٧٠هـ)، وهو خاص بأهل مصر.
- (طبقات الجزريين) للحافظ أبي عروبة السُّلمي الحراني (٣١٨هـ).
- (طبقات أهل الكوفة) للحافظ أبي جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة العبسي (٢٩٧هـ).
- (طبقات أهل العلم والتحديث بهَمَذَان) لأبي الفضل صالح بن أحمد التميمي الهمذاني (٣٨٤هـ).
- (طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها) للحافظ أبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ).

[١] - المرجع السابق، ص٢٥٢.

- (طبقات علماء بلخ) للحافظ أبي الحسن علي بن الفضل بن نصر البلخي (٣٢٣هـ)[١].

٥- اقتران توثيق الرواة وتجريحهم بذكر نسبتهم للبلدان، فقد حرص النقاد على ذكر نسبة الراوي إلى بلده، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً مبثوثة في كتب العلل والسؤالات، أذكر منها:

- أقوال يحيى بن معين في الرواة، من ذلك قوله عن الزبير بن جنادة: "شيخ خراساني ثقة"[٢]، وقوله عن المشعل بن إياس: "شيخ بصري، يحدث عنه يحيى القطان وابن مهدي، ليس به بأس"[٣]، وقوله عن أشعث بن براز: "بصري ضعيف الحديث"[٤]، وقوله: " سفيان بن دينار التمار ثقة، سفيان بن زياد العصفري ثقة، جميعاً كوفيان"[٥]. وقال: "شيخ يُقَال لَهُ عَمْرو بن جَمِيع، كَانَ بغداديا وَقع إِلَى حلوان، لَيْسَ بِثِقَة وَلَا مَأْمُون"[٦].

- ومن أقوال الدارقطني، قوله عن راشد بن داود أبو المهلب: "حمصي ضعيف، لا يعتبر به"[٧]. وقوله عن شِمْر بن عطية: "كوفي اسدي ثقة"[٨]. وقوله: "عمرو بن مالك الجنبي أبو علي، مصري لا بأس به"[٩].

- ومن أقوال الإمام أحمد، قوله: " خَالِد بن أبي كَرِيمَة، شيخ كُوفِي ثِقَة. هِشَام بن حُجَيْر مكي ضَعِيف الحَدِيث"[١٠]. وقوله عَن بن أبي حُسَيْن: " قرشي مكي ثِقَة"[١١]. وقال عَن ثَابت بن ثَوْبَان: هَذَا شَامي وَلَيْسَ بِهِ بَأْس"[١].

---

[١] - هذه نماذج من كتب الطبقات الخاصة بالأمصار قد أفدتها من : أسعد تيم ، **علم طبقات المحدثين**، مرجع سابق، ص١٦٦.
[٢] - **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م، ص٢٧٩.
[٣] - المرجع السابق، ص٢٨١.
[٤] - المرجع السابق، ص٣٤٩.
[٥] - المرجع السابق، ص٣٨٨.
[٦] - يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين(رواية الدوري)**، تحقيق، أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧٩م، ٤٠٠/٤.
[٧] - **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤ه، ص٣٠
[٨] - المرجع السابق، ص٣٦.
[٩] - المرجع السابق، ص٥٣.
[١٠] - أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ٢٠٠١م، ٤٠٠١/١.
[١١] - المرجع السايق، ٤٠١/١.

إن مثل هذه الأقوال وغيرها الكثير والتي حرص فيها نقاد الحديث على ذكر انتساب الرواة إلى البلدان المختلفة كالكوفي والبصري والشامي والمكي وغيرها، تدل دلالة واضحة على مدى أهمية هذا النوع من الأنساب، وإن الجهل به قد يؤدي إلى مزالق خطيرة كما ذكر الحاكم.

ومعرفة مواطن الرواة، وتحديد الأمصار التي أقاموا فيها وانتسبوا إليها يفيد في الكشف عن بعض العلل، ومن ذلك:

١- الكشف عن بعض العلل كالإنقطاع، والإرسال الخفي، والتدليس، والوضع.

قال السخاوي بعد أن أشار إلى أهمية هذا العلم "معرفة مواطن الرواة": "وَرُبَّمَا يَتَبَيَّنُ مِنْهُ الرَّاوِي الْمُدَلِّسُ، وَمَا فِي السَّنَدِ مِنْ إِرْسَالٍ خَفِيٍّ، وَيَزُولُ بِهِ تَوَهُّمُ ذَلِكَ"[٢]. ومثال ذلك ما ذكره الأبناسي: "وكان شيخنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر القرشي يقول غير مرة: كنت أسمع بقراءة الحافظ أبي الحجاج المزي كتاب (عمل اليوم والليلة) للحسن بن علي بن شبيب المعمري، فمر حديث من رواية الليث بن سعد عن يونس بن محمد المؤدب، قال: فقلت للمزي: في أين سمع الليث من يونس؟ فقال: لعله سمع منه في الحج، ثم استمر في القراءة، ثم قال: لا، الليث ذهب في الرسلية إلى بغداد، فسمع منه هناك"[٣]. واستشكال القرشي لرواية يونس المؤدب عن الليث نظراً لأن المؤدب بغدادي، والليث مصري[٤]. فلما أنْ ثبت دخوله بغداد زال الإشكال.

ومن ذلك سؤال عباس الدوري قال: قلت ليحيى: سُلَيْمَان بن عبد الرَّحْمَن مصري مِن أَيْن سمع مِنْهُ شُعْبَة؟ قَالَ: لَا أَدْرِي[٥]. إن سؤال الدوري ليحيى يلقي الضوء على مدى تدقيق النقاد في مسألة

---

[١] - المرجع السابق، ٩٧/٣.
[٢] - السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، مرجع سابق، ٣٩٩/٤.
[٣] - الأبناسي، إبراهيم بن موسى القاهري الشافعي (٨٠٢هـ)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح هلل، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٨م، ٧٩١/٢.
[٤] - انظر ترجمة يونس بن محمد المؤدب: **الخطيب البغدادي**، تاريخ بغداد، مرجع سابق، ٥١٠/١٦. وترجمة الليث بن سعد: المرجع نفسه، ٥٢٤/١٤. وقال الخطيب: وقدم بغداد، وحدث بها، فروى عنه من أهلها: وذكر منهم يونس بن مُحَمَّد.
[٥] - يحيى بن معين، **تاريخ ابن معين(رواية الدوري)**، مرجع سابق، ٣٠٣/٤.

الاتصال وثبوت لقاء الراوي لمن يروي عنه. فاختلاف البلدين للراويين يلقي بظلال الشك على اتصال الرواية؛ لأن شعبة بَصْري وسليمان مِصري، فلا بد من التحقق من التقائهما. ورواية شعبة عن سليمان ثبتت كما جاء في (تهذيب الكمال)[1].

ومن ذلك أيضاً: قال اسحق بن أحمد بن خلف: رأيت يحيى بن محمد اللؤلؤي دخل على محمد بن بكر فقال: أين سمعتَ النضر بن شميل؟ فقال: بمرو. وكنتُ بجواره[2].

ومن ذلك ما وضعه بعض الرواة من باب التعصب الإقليمي والمذهبي. فقد قام بعض الرواة بوضع أحاديث في فضائل بلدانهم، أو ذم بلدان أخرى. وقد عقد ابن الجوزي في كتابه (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) فصلاً في (أَحَادِيثُ فِي فَضْلِ بِلْدَانٍ وَذَمِّ بِلْدَانٍ) من كتاب الفضائل والمثالب، ذكر فيه (١٤) حديثاً[3]. ومن الأمثلة على التعصب الإقليمي: ما رواه ابن ماجه في سننه بإسناده عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمُ الْآفَاقُ، وَسَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مَدِينَةٌ يُقَالُ لَهَا قَزْوِينُ، مَنْ رَابَطَ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، كَانَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ عَمُودٌ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَيْهِ زَبَرْجَدَةٌ خَضْرَاءُ، عَلَيْهَا قُبَّةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ مِصْرَاعٍ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى كُلِّ مِصْرَاعٍ زَوْجَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ"[4]. قال ابن الجوزي: "وَالْعجب من ابْن ماجة مَعَ علمه كَيْفَ اسْتحلَّ أَن يذكر هَذَا من كِتَاب السّنَن وَلا يتكلم عَلَيْهِ، أتراه مَا سَمِعَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنه قَالَ: " من روى عَنى حَدِيثا يرى أَنه كذبا فَهُوَ أحد الْكَذَّابين "، أما علم أَن

[1] - انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ٤٨٢/١٢.
[2] - المرجع السابق، ٥٢٨/٣١.
[3] - ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (٥٩٧ه)، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٩٨١م، ٣٠٤/١.
[4] - ابن ماجه القزويني (٢٧٣ه)، **السنن**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار احياء الكتب العربي، كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين.، برقم ٢٧٨٠، ٩٢٩/٢

الْعَوَّامِ يَقُولُونَ لَوْلَا أَن هَذَا صَحِيح مَا ذكره مثل ذَلِكَ الْعَالم فيعملون بِمُقْتَضَاهُ، وَلَكِن غلب الْهَوَى بالعصبية للبلد والوطن"[1].

وقد وضع بعض الرواة أحاديثَ في فضائل بلدانهم كمرو، وجدة، والإسكندرية، والأردن، وغيرها. كما وضعوا أحاديث في ذم بلدان أيضاً[2].

أما التعصب المذهبي فإن بعض البلدان اشتهرت بالتعصب لمذهب معين، كالكوفة المشهورة بالتشيع لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، والشام التي اشتهرت بموالاة بني أمية. ومثال ذلك ما أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) بإسناده عن مُحَمَّد بْن كَثِيرٍ الْكُوفِيّ قَالَ حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ زِرٍّ عَنْ عبد الله عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ لَمْ يَقُلْ عَلِيٌّ خَيْرُ النَّاسِ فَقَدْ كَفَرَ ". ثم قال: أما حديث علي ففيه محمد بن كثير الكوفي وهو المتهم بوضعه، فإنه كان شيعياً[3].

وكذلك ما فعله الوضاعون من أهل الشام في وضع الأحاديث في فضائل بني أمية، منها مثلاً: ما رواه ابن عدي بإسناده عن أنس بن مالك قَالَ: قَال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ: "مَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا قُتِلَ، ولاَ يُسْتَتَابُ، ومَنْ سَبَّنِي قُتِلَ، ولاَ يُسْتَتَابُ، ومَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ قُتِلَ، ولاَ يُسْتَتَابُ، ومَنْ سَبَّ عُمَر قُتِلَ، ولاَ يُسْتَتَابُ، ومَنْ سَبَّ عُثْمَانَ جُلِدَ الْحَدَّ، ومَنْ سَبَّ عَلِيًّا جُلِدَ الْحَدَّ ..." ثم قال: "وَقَالَ هذا البلاء من يَعْقُوب بْن الجهم والحديث غير محفوظ"[4]. ويعقوب من أهل حمص كما ذكره ابن عدي.

---

[1] - ابن الجوزي، **الموضوعات**، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٦٦م، ٥٦/٢.

[2] - انظر: ابن الجوزي، **الموضوعات**، مرجع سابق، ٥١/٢ وما بعد. وابن الجوزي، **العلل المتناهية**، مرجع سابق، ص٤٢٨ وما بعد. والشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠ه)، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٢٨ فما بعد.

[3] - المرجع السابق،٣٤٧/١ و ٣٤٩/١.

[4] - ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، مرجع سابق، ٤٧٦/٨.

٢- شهرة بعض البلدان بضعف رواتها أو توثيقهم وانعكاسه على الحكم على مروياتهم.

فمن البلدان التي اشتهرت بضعف رواتها مدينة "**مَلَطْيَةُ**"، قال ياقوت: "بلدة من بلاد الروم مشهورة مذكورة، تتاخم الشام"[١]. وتقع حالياً في منطقة شرق الأناضول في تركيا بحسب موقع (ويكيبيديا)[٢].

وقد حكم الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي على جميع رواتها بالضعف. قال:" ليس في الملطيين ثقة". وقد استند الخطيب البغدادي على حكم الأزدي في رد حديث رواه بإسناده عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنِ اتَّخَذَ مِغْفَرًا لِيُجَاهِدَ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَمَنِ اتَّخَذَ بَيْضَةً بَيَّضَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنِ اتَّخَذَ دِرْعًا كَانَتْ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " ثم قال: والحديث الذي سقناه منكر جداً مع إرساله، والحمل فيه على من بين بِشْرَان والحسن فإنهم مَلَطيون[٣]. وقد أكّد هذا الحكم السمعاني في الأنساب، فقال: "وقد سمعت أن أكثر من خرج عنها من المحدثين كانوا ضعفاء"[٤]. ثم ساق بعد ذلك أحد عشر من الرواة المَلَطيين وحكم على ستة منهم بالوضع والنكارة والضعف، ولم يتعرض لباقيهم بالتوثيق أو التجريح. وقد وجدت في (تاريخ ابن يونس) ممن لم يحكم عليهم السمعاني، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلم الملطي، مولاهم المصرى، قال عنه ابن يونس: كان ربما تمنّع من الرواية[٥].

وإفريقيا كذلك من البلدان التي يكثر فيها الضعف والجهل[٦].

وهناك من البلدان التي يغلب على أهلها الثقات، ويقل فيها الضعفاء كاليمامة وأيلة. فاليمامة من البلاد التي تمتاز بقلة الضعفاء والمتروكين، ونظافة أسانيدها في الغالب[١].

---

[١] - الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط٢ ١٩٩٥م، ١٩٢/٥.
[٢] - https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D8%B7%D9%8A%D8%A9
[٣] - الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، مرجع سابق، ٦٣٢/٧.
[٤] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٤٢٢/١٢.
[٥] - ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، (٣٤٧هـ)، **تاريخ ابن يونس المصري**، دار الكتب العلمية بيروت، ط١،١٣٢١هـ، ٤٥٤/١.
[٦] - أسعد تيم، **علم طبقات المحدثين**، مرجع سابق، ص٥٣. وقد أفدت منه هذه الأمثلة.

٣- معرفة الرواة المهملين.

يرد في بعض الأسانيد ذكر اسم الراوي مهملاً، غيرَ مذكور النسب. مما يوقع في إشكال تعيين مَنْ هو هذا الراوي، وخاصة إذا كان رواة ضعفاء يشتركون بالاسم نفسه. فكان لا بد من معرفة هذه الأسماء المهملة وتعيين أصحابها دفعاً لما قد يحصل من لَبس أو اختلاط بين الرواة[٢].

ولأهمية هذا الفن فقد عقد ابن حجر الفصل السابع من (هدي الساري) "في تبيين الاسماء المهملة التي يكثر اشتراكها"[٣]، وهو خاص بالرواة المهملين الذين ذكرهم البخاري في صحيحه.

وقد اتبع نقاد الحديث وسائل مختلفة لمعرفة الاسماء المهملة، وتحديد أعيان أصحابها، وتمييزهم عن غيرهم. ومن هذه الوسائل معرفة مواطن الرواة، فمثلاً ما ساقه ابن حجر من أن كل راو عند البخاري اسمه محمد -وجاء مهملاً- يروي عن أهل العراق مثل أبي معاوية، وعبدة بن سليمان، ومروان الفزاري فهو محمد بن سلام البيكندي[٤].

ومثال آخر ما قاله الخليلي: " إِذَا قَالَ الْمِصْرِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو. وَإِذَا قَالَ الْمَكِّيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَإِذَا قَالَ الْمَدَنِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ عُمَرَ. وَإِذَا قَالَ الْكُوفِيُّ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ"[٥].

فإن معرفة موطن الراوي يعين في تحديد أعيان شيوخه، أو يمكن الاستدلال بمواطن الشيوخ على تعيين الراوي. وفي هذا السياق يُفهم كلام ابن كثير: "معرفة شيخ الراوي، فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديُّهُ غالباً"[١].

---

[١] - المرجع السابق، هامش ص١٦٢.
[٢] - هذه الفائدة أفدتها مع المثالين لإدتها من الوريكات، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، مرجع سابق، ص٤. مع التصرف
[٣] - ابن حجر، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، ص٢٣٥ وما بعدها.
[٤] - المرجع السابق، ص٢٣٥.
[٥] - الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله القزويني (٤٤٦هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩ه، ٤٤٠/١.

ثانياً: التمييز بين أنساب الرواة.

اهتم النقاد اهتماماً بالغاً بمعرفة أنساب الرواة، والمعرفة الدقيقة بها، والتمييز بينها؛ لما له أثر في الحكم على الراوي، والكشف عن علل الأحاديث. والتمييز بين الرواة فن دقيق، وعلم عويص، لا يقوى عليه إلا المهرة، ومَن امتلك الدقة في الحفظ والفهم، والقدرة على التمييز. روى الرامهرمزي عن عُثْمَان بْن سَعِيدٍ الدَّرَامِيُّ السِّمْسَارُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ بِمِصْرَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ كِتَابًا يَنْظُرُ فِيهِ، أَوْ سَأَلَهُ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِأَحَادِيثَ، فَامْتَنَعَ عَلَيْهِ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ آخَرُ فِي ذَلِكَ فَأَجَابَهُ، فَقَالَ لَهُ الْأَوَّلُ: سَأَلْتُكَ فَلَمْ تُجَبْنِي، وَسَأَلَكَ هَذَا فَأَجَبْتَهُ، وَلَيْسَ هَذَا حَقُّ الْعِلْمِ أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ الشَّيْبَانِيَّ مِنَ السَّيْبَانِيِّ، وَأَبَا جَمْرَةَ مِنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَكِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثْنَاكَ وَخَصَصْنَاكَ كَمَا خَصَصْنَا هَذَا[٢].

فنلحظ في هذا الموقف أن الحافظ سعيد بن أبي مريم لم يبذل مروياته إلا لمن رأى فيه القدرة على التمييز بين الرواة، ومعرفة أنسابهم.

وهو فن يرتبط بفنون هامة أخرى كالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق والتصحيف والتحريف على ما سيأتي في المباحث الآتية.

وتتجلى أهمية هذا التمييز بين الرواة في النقاط الآتية:

١- **معرفة الرواة والتمييز بينهم هي المرحلة الأولى للحكم على المرويات.** قال الزركشي: " وَإِذا تكلم فِي النَّاقِل –يقصد الراوي– فَلَا بُد من بَيَان اسْمه وَاسم أَبِيه وَنسبه؛ لِئَلَّا يشْتَبه الرواَة. وَقد تتفق الْأَسْمَاء وتختلف النّسَب، فَيَقَع التباين باختلافهما، كطلحة بن يحيى،

---

[١] - ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، مطبوع مع الباعث الحثيث، تأليف أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٢، ص٢٤٨.
[٢] - الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، مرجع سابق، ص٢٧٤.

وَطَلْحَة بن يحيى، أَحدهمَا قرشي وَالْآخر أَنْصَارِي زرقي. وَمَا أقبح بِالرجلِ أَن يَقُول عبد الرَّحْمَن بن عبد الْقَارئ – مَهْمُوز – فينسبه إِلَى الْقِرَاءَة وَإِنَّمَا هُوَ مَنْسُوب إِلَى القارة. وَإِذا علم الْمُحدث الْأَنْسَاب كَانَ متحرزاً من تغييرها متثبتا لَدَى تكريرها"[1].

فالمعرفة بالراوي من حيث اسمه ونسبه، وتحديد ذلك بدقة مرحلة أولية للكلام في الراوي جرحاً وتعديلاً، وما يتبع ذلك من الحكم على مروياته قبولاً ورداً.

٢- **تحديد نسبة الراوي بشكل تفصيلي،** ومن ذلك سؤال ابن الجنيد ليحيى بن معين، قال:"سألت يحيى عن عَمْرو بن مالك النُّكْرِيِّ، فقال: "ثقة"، قلت ليحيى: النُّكْرِيِّ ممن هو؟ قال: "من نُكْرَة، من عبد القيس"[2].

وقال ابن أبي شيبة :" وَسَأَلت عليا عَن عبيد الله بن الْوَلِيد (الْوَصَّافِي) فَقَالَ: كَانَ من بني عجل، وَكَانَ ضَعِيفا لَيْسَ بِشَيْء"[3].

٣- **ويتأكد مزيد العناية بنسب الراوي عند تشابه الأسماء، فتأتي النسبة فيصلاً تميز بين الرواة،** سيما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيف. وهنا يأتي دور علم المتفق والمفترق في التمييز بين الرواة، وسيأتي في المباحث الآتية.

وقد عقد الخطيب باباً لهذه الحالة بعنوان: "بَابُ الْقَوْلِ فِي الرَّجُلَيْنِ يَشْتَرِكَانِ فِي الِاسْمِ وَالنَّسَبِ فَتَجِيءُ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ ، وَأَحَدُهُمَا عَدْلٌ وَالْآخَرُ فَاسِقٌ"[1]. ثم ساق بعد ذلك مثالين على ذلك:

---

[1] - الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض،ط١، ١٩٩٨، ٨٦/١.

[2] - **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، مرجع سابق، ص٤٤٥.

[3] - **سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني** (٢٣٤ه)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤ه، ص٩٨.

١- إِسْمَاعِيل بْن أَبَانَ الْغَنَوِيّ شَيْخٌ كَانَ بِالْكُوفَةِ غَيْرُ ثِقَةٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ كَانَ بِهَا أَيْضًا ثَابِتُ الْعَدَالَةِ، وَعَصْرُهُمَا مُتَقَارِبٌ ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، فَقَالَ: "إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْغَنَوِيُّ كَذَّابٌ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ ثِقَةٌ". ثم حذر الخطيب من الرواية عن أحدهما ما لم يُعرف أيهما.

٢- اثنان من الرواة يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ، وَهُمَا بَصْرِيَّانِ فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَحَدَّثَا جَمِيعًا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، نَزَلَ أَحَدُهُمَا مَكَّةَ فَنُسِبَ إِلَيْهَا وَكُنْيَتُهُ أَبُو رَبِيعَةَ، وَكَانَ مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ، وَالْآخَرُ يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا أَيْضًا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، فَقَالَ فِيمَا نقله الدَّارِمِيّ: " وَسَأَلْتُهُ يَعْنِي ابْنَ مَعِينٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ ، فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ ، قُلْتُ: فَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ " وَيُمَيَّزُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَتْرُوكَ يُعْرَفُ بِالْمَكِّيِّ ، وَالْآخَرُ يُعْرَفُ بِالْبَصْرِيِّ، وَالْعَبْدِيِّ. وَبِأَنَّ الضَّعِيفَ يَرْوِي عَنْهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَأَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ ، وَالثِّقَةُ يَرْوِي عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، وَوَكِيعٌ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ ، فَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ أَمْرُهُمَا فِي حَدِيثٍ ، وَرُوِيَ لَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ، فَلْيُمَيِّزْهُ بِبَعْضِ مَا ذَكَرْنَا ، وَإِلَّا وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوَقُّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِذَلِكَ الْخَبَرِ حَتَّى يَتَّضِحَ لَهُ.[٢]

وقد يدخل في هذا الباب رفع الوهم الحاصل لبعض النقاد نتيجة رواية الراوي عن شيخ من غير أهل بلده، فيتوهم الناقد أن المروي عنه شخصان، بينما هما في الحقيقة واحد. ومن ذلك ما بينه الخطيب البغدادي مِن أنَّ يحيى بن معين وَهَمَ في العلاء بن عبدالرحمن وجعلهما اثنين؛ لأن الراوي

---

[١] - الخطيب البغدادي **أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)**، الكفاية في علم الرواية، **تحقيق: أبو عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني**، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص٣٧١.

[٢] - المرجع السابق. ص٣٧١.

عنه محمد بن سوقة كوفي، والعلاء مديني فاستبعد ابن معين أن يكون ابن سوقة تلميذاً للعلاء المديني. قال الخطيب: "فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: الْعَلاءُ بْنُ عبد الرَّحْمَن شَيْخٌ وَلَيْسَ بِالْمَدِينِيِّ مَوْلَى الْحُرَقَةِ. وَهَذَا القَوْل وهم من يحيى؛ لِأَن شيخ ابْن سوقة هُوَ الْعَلَاء بن عبد الرَّحْمَن بن يَعْقُوب الْمَدِينِيّ مولى الحرقة، وَلَيْسَ فِي الروَاة من اسْمه الْعَلَاء وَاسم أَبِيه عبد الرَّحْمَن غَيره. فَإِنْ كَانَ الْوَهمُ دخل على يحيى من أجل أَن الْعَلَاء مولى الحرقة حجازي وَابْن سوقة كُوفِي؛ فَإِن لمُحَمَّد بن سوقة رِوَايَات عَن جمَاعَة من أهل الْحجاز ... ثم ساق رواياته عنهم[1].

٤- معرفة النسب التي باطنها خلاف ظاهرها.

وقد جعله ابن الصلاح أحد علوم الحديث الهامة، لأن النسبة قد يكون المراد منها غير الظاهر المشهور. ومن هذه الأنساب:

١- النسبة إلى "البدري"، إذ المعروف أنها لمن حضر غزوة بدر، إلا أن هناك مَن نُسب إلى ماء بدر ولم يكن قد حضر الغزوة، قال السمعاني: " وأما أبو مسعود عقبة بن عمرو البدري من الصحابة نزل بدر، يعنى هذه البئر، فنسب الى هذا الموضع ولم يكن شهد هذه الوقعة، وكذلك أبو حبة ثابت بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس البدري، نزل آبار بدر فنسب اليها. وأما أحمد بن موسى بن نصر بن الجهضم البدري- هو ابن عم يحيى بن بدر القرشي البغدادي، نسب الى بعض أجداده واسمه بدر، فاشتهر بهذه النسبة[2].

[1] - الخطيب البغدادي، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ١٤-٧م، ٢١٣/١.
[2] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١١١/٢.

٢- وقد يحصل أن الراوي يسكن مع قبيلة غير قبيلته، فيُنسب إليها، ومن ذلك سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ: نَزَلَ فِي تَيْمٍ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَهُوَ مَوْلَى بَنِي مُرَّةَ. أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هُوَ أَسَدِيٌّ مَوْلَى لِبَنِي أَسَدٍ، نَزَلَ فِي بَنِي دَالَانَ بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ[1].

٣- إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيُّ: لَيْسَ مِنَ الْخُوزِ، إِنَّمَا نَزَلَ شِعْبَ الْخُوزِ بِمَكَّةَ.

٤- عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرْزَمِيُّ: نَزَلَ جَبَّانَةَ عَرْزَمٍ بِالْكُوفَةِ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مَعْدُودَةٌ فِي فَزَارَةَ، فَقِيلَ: عَرْزَمِيٌّ بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى الزَّايِ.

٥- مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَقِيُّ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ: بَاهِلِيٌّ نَزَلَ فِي الْعَوَقَةِ - بِالْقَافِ وَالْفَتْحِ - وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ.

٦- أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ: هُوَ أَزْدِيٌّ عُرِفَ بِالسُّلَمِيِّ، لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ سُلَمِيَّةً، ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَأَبُو عَمْرِو بْنُ نُجَيْدٍ السُّلَمِيُّ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ حَافِدُهُ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: مُصَنِّفُ الْكُتُبِ لِلصُّوفِيَّةِ، كَانَتْ أُمُّهُ ابْنَةَ أَبِي عَمْرٍو الْمَذْكُورِ، فَنُسِبَ سُلَمِيًّا، وَهُوَ أَزْدِيٌّ أَيْضًا جَدُّهُ ابْنُ عَمِّ أَحْمَدَ بْنِ يُوسُفَ.

٧- وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ وَيَلْتَحِقُ بِهِ مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: هُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، لَزِمَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقِيلَ لَهُ: مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، لِلُزُومِهِ إِيَّاهُ.

٨- يَزِيدُ الْفَقِيرُ: أَحَدُ التَّابِعِينَ، وُصِفَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أُصِيبَ فِي فَقَارِ ظَهْرِهِ، فَكَانَ يَأْلَمُ مِنْهُ حَتَّى يَنْحَنِيَ لَهُ.

٩- خَالِدٌ الْحَذَّاءُ: لَمْ يَكُنْ حَذَّاءً، وَوُصِفَ بِذَلِكَ لِجُلُوسِهِ فِي الْحَذَّائِينَ.

---

[1] - هذه الأمثلة من : ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٢٧٣.

ومن ذلك أن الراوي قد ينتسب لبيع بضاعة من بلد معينة فيُنسب إلى الحرفة وليس تلك البلد، مثل: سعيد بن الربيع الحَرَشي العامري، أبو زيد الهروي، البصري. فسعيد بصري، ونسبته إلى الهروي ليست إلى بلدة (هراة) المعروفة، ولكن لأنه كان يبيع الثياب الهروية فنُسب إليها[1].

وقد يُنسب الراوي إلى شيخه لكثرة روايته عنه، مثل: "محمد بن زياد اليشكري الطحان، يعرف بالميمونى، من أهل بغداد، وإنما قيل له الميمون؛ لأنه صاحب ميمون بن مهران والراويّ عنه"[2].

٥- المعرفة بالطبقات.

لا يستغني المحدث الناقد عن المعرفة بعلم الطبقات، لضرورته للتمييز بين الرواة. وقد سبق الحديث عن صلة الأنساب بعلم الطبقات في الفصل الثاني.

ويظهر هنا أن الأنساب بنوعيه للبلاد أو القبيلة يلعب دوراً هاماً في تحديد مفهوم الطبقة، وخاصة النسبة إلى البلاد، فإنْ أخذنا بالعلاقة المكانية بين الرواة فيمكن تقسيمهم بحسب الأمصار، كطبقة الكوفيين، وطبقة البصريين، وطبقة المدنيين، وطبقة المكيين، وهكذا.

أما العلاقة القَبَلية فإنها تقوم على تمييز أنساب الصحابة والتابعين فما بعدهم حسب القبائل، فالبطون، فالأفخاذ، فتُعرف بذلك نسبة الرواة إلى كل قبيلة، وتتضح العلاقة القبلية بينهم. ومن هنا تظهر مدى مساهمة كل قبيلة في الرواية، ونشر العلم عموماً[3]. وتصنيف ابن عبد البر لكتاب (الانباه على قبائل الرواة) إسهام هام في بيان رواة القبائل.

كما أن المعرفة بالطبقات تعين المحدث على تحديد الراوي، والأمثلة على ذلك:

---

[1] - ابن حبان، **الثقات**، مرجع سابق، ٢٦٥/٨.
[2] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٥٣٥/١٢.
[3] - المرجع السابق، ص١٩.

١- روى البخاري الحديث القدسي " إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ..."[١] من طريق شريك بن عبدالله بن أبي نمر المدني ، عن عطاء، عن أبي هريرة، وقد زعم بعض أهل العلم أن عطاءً هو ابن أبي رباح، وخالفهم الخطيب البغدادي في ذلك، فقال: هو عطاء بن يسار[٢]، فأصاب. وقد اعتمد الخطيب في تعيين مَنْ هو عطاء على العلاقة بين الطبقات، فإن عطاء بن يسار وشريك بن أبي نمر مدنيان، وعطاء بن أبي رباح مكي، وشريك معروف بالرواية عن طبقة عطاء بن يسار بالمدينة، وليست له علاقة بطبقة عطاء بن أبي رباح بمكة، وإن كان قد أدركهم بالسن.

٢- اشترك الإمامان سفيان الثوري (ت١٦١هـ) وسفيان بن عيينة (١٩٨هـ) في الأخذ عن كثير من الشيوخ، وكثيراً ما يردان مهملَيْن غير منسوبَيْن. وما يميز بينهما أن الثوري أقدم طبقة من ابن عيينة، فروى عن شيوخ لم يدركهم ابن عيينة، كعمرو بن مرة، وزُبيد اليامي، وبقي بعده ابنُ عيينة ٣٧ سنة، فأدركه أفراد طبقتين من المحدثين فاتهم الثوري، فإذا روى أحمد وأقرانه عن سفيان –غير منسوب– فهو ابن عيينة[٣].

٣- النسبة إلى هَمْدان (بسكون الميم والدال المعجمة)، والنسبة إلى همَذَان (بفتح الميم والذال المعجمة. فالأولى منسوبة إلى هَمْدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة ينسب إليه جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين، والعلماء والشعراء والفرسان وغيرهم.

---

[١] - أخرجه البخاري **في صحيحه**، مرجع سابق، كتاب الرقاق، باب: التواضع، برقم ٦٥٠٢، ١٠٥/٨.
[٢] - انظر، ابن حجر، **فتح الباري**، مرجع سابق، ٣٤٩/١١.
[٣] - أسعد تيم، **علم طبقات المحدثين**، ص٤١. وأفدت المثالين منه.

وأما الثانية فمنسوبة هَمَذان وهي مدينة بالجبال، مشهور على طريق الحج والقوافل، ولهم تاريخ فيهم جماعة كثيرة من الرواة والأدباء[1]. قال ابن ماكولا "والهَمْداني في المتقدمين بسكون الميم أكثر، وبفتح الميم في المتأخرين أكثر"[2].وعلى هذا فالرواة في الطبقات المتقدمة منسوبون إلى (هَمْدان) القبيلة، أما في الطبقات المتأخرة فغالبيتهم منسوبون إلى (هَمَذان) المدينة.

٦- معرفة العلاقة بين النسبة للقبائل والنسبة للبلاد.

تناولتُ سابقاً النسبة إلى مواطن الرواة كأحد الوسائل للكشف عن العلة، ولكنني هنا أتعرض للعلاقة المتشابكة بين النسبة إلى البلاد والنسبة إلى القبائل كإحدى المعارف اللازمة للناقد التي تساعده على التمييز بين الرواة. وذلك لأن القبائل العربية لما انتشرت في الأمصار، واستوطنت كل قبيلة بلداً ما، ارتبط اسم هذه القبيلة بالبلد، فنجد أن بلداً معيناً غالبية سكانها من قبيلة معينة.

وقد ذكر الحاكم هذه العلاقة بين القبائل والنسبة الحاصلة لأماكن سكناها في النوع السابع والأربعين وهو معرفة المتشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصناعاتهم. قال: "فَالْجِنْسُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ مَعْرِفَةُ الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقَبَائِلِ" ثم ساق أمثلة على بعض القبائل وأماكن رواية محديثها، منها:

١- الْقَيْسِيُّونَ، وَالْعَيْشِيُّونَ، وَالْعَنْسِيُّونَ، وَالْعَبْسِيُّونَ ... وَالْعَيْشِيُّونَ بَصْرِيُّونَ مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرُهُ، وَالْعَنْسِيُّونَ شَامِيُّونَ، مِنْهُمْ عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ ... وَالْعَبْسِيُّونَ كُوفِيُّونَ مِنْهُمْ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وغيره.

---

[1] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٤١٩/١٣و٤٢٤. وهي حالياً في إيران.
[2] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٣٢٢/٧.

٢- الْعَوْفِيُّ، وَالْعَوَقِيُّ وَالْعَرَفِيُّ: فَالْعَوْفِيُّونَ جَمَاعَةٌ حَدَّثُوا بِالْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ، وَهُمْ وَلَدُ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ، وَالْعَوَقِيُّونَ بَصْرِيُّونَ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ الْعَوَقِيُّ، زَنْفَلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَفِيُّ مِنْ أَهْلِ عَرَفَاتٍ.

٣- فَالزُّبَيْدِيُّ رَجَاءُ بْنُ رَبِيعَةَ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَجَاءٍ كُوفِيَّانِ تَابِعِيَّانِ، وَالزَّبِيدِيُّ: أَبُو حُمَةَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الزَّبِيدِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَالزَّنْبَرِيُّونَ مَدَنِيُّونَ مِنْهُمْ: دَاوُدُ بْنُ زَنْبَرٍ الْقُرَشِيُّ[١].

وهذه المعرفة تعصم الناقد من الوقوع في خطأ الخلط بين الرواة، فإذا كان الراوي من المثال الأول بصرياً فهو عَيْشي لا عَبْسي مثلاً، وإذا كان كوفياً فهو عَبْسي لا عَنَسي. وإذا كان من المثال الثاني كوفياً أو بغدادياً فهو عَوْفي، وإذا كان بصرياً فهو عَوَقي، وهكذا في باقي الأمثلة.

وكان بالبصرة قبيل كبير يُعرفون بالسَّاميين (بالسين المهملة)، وفيهم محدثون كثر، وكثيراً ما ترد نسبتهم مصحفة بالشامي، والكشف عن ذلك سهل، فإذا عرفت أن المحدث بصري عرفت أنه سامي لا شامي[٢].

[١] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٢، بتصرف.
[٢] - اسعد تيم، **علم طبقات المحدثين**، مرجع سابق. ص٤٣،

ثالثاً: معرفة تعدد نسب الراوي الواحد.

للنِّسب أنواعٌ متعددة –على ما تم بيانه في الفصل الأول– كالنسبة للقبيلة والبلد والصناعة وغيرها. ولكل نوع منها تفريعات: فالقبائل فيها البطون والأفخاذ ...الخ. والبلاد فيها الأقاليم والمدن والقرى والنواحي وغيرها.

وقد أشار الحاكم إلى أهمية معرفة نِسَب الراوي المختلفة، وجعله جنساً ثالثاً من (معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم) ، فقال: "وَالْجِنْسُ الثَّالِثُ مِنْ مَعْرِفَةِ بُلْدَانِ الْمُحَدِّثِينَ مَعْرِفَةُ قَوْمٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ تَغَرَّبُوا عَنْ أَوْطَانِهِمْ إِلَى بِلَادٍ شَاسِعَةٍ، فَطَالَ مُكْثُهُمْ بِهَا فَنُسِبُوا إِلَيْهَا، وَهَذَا مِنْ دَقِيقِ هَذَا الْعِلْمِ"[1].

ثم أورد حديث: "اجتنبوا المسكر" وفي إسناده الربيع بن أنس، وعيسى بن ماهان الرازي، فقال: "الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ بَصْرِيٌّ مِنَ التَّابِعِينَ، سَكَنَ مَرْوَ، فَنُسِبَ إِلَيْهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمَرَاوِزَةُ فِي تَوَارِيخِهِمْ، وَعِيسَى بْنُ مَاهَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، كُوفِيٌّ نَزَلَ الرَّيَّ، وَمَاتَ بِهَا فَنُسِبَ إِلَيْهَا".

كما أورد حديث عائشة: "لو علمت ليلة القدر..." وفي إسناده يوسف بن عدي، فقال: "يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، كُوفِيٌّ، وَرِوَايَاتُهُ كُلُّهَا عَنِ الْكُوفِيِّينَ، سَكَنَ مِصْرَ، فَغَلَبَ عَلَيْهِ الِاشْتِهَارُ بِأَهْلِهَا، وَلَيْسَ لَهُ عَنْهُمْ سَمَاعٌ"[2].

فقد اعتنى النقاد باختلاف مواطن الرواة، وتحديد البلاد الذي انتسبوا إليها مع أنها ليست بلادهم الأصلية. واهتموا بذكر مواطنهم الأصلية، ثم البلاد التي ارتحلوا إليها واستوطنوها واشتهروا بها، ومن ذلك:

---

[1] - الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق، ص١٩٥.
[2] - المرجع السابق، ص١٩٥.

- سليمان بن موسى الزهري، أبو داود الكوفي، خراساني الأصل، نزل الكوفة ثم تحول إلى دمشق[١].

- حصين بن نمير الواسطي أَبُو محصن الضرير، مولى لهمدان، كوفي الأصل[٢].

- شهاب بن المعمر بن يزيد بن بلال العوقي، أَبُو الأزهر البلخي، بصري الأصل[٣].

ولم يكن أصحاب التراجم يقتصرون –غالباً– على نوع واحد من النِّسب، بل يذكرون ما للراوي من نِسَبٍ مختلفة، ويفُصَّلون فيها؛ لما فيها من مزيد تعريف بالراوي. فمثلاً لا يكتفون أحياناً بذكر القبيلة بل يذكرون البطون والأفخاذ، كما لا يكتفون بذكر البلد بل يذكرون الناحية والقرية. كما كانوا يذكرون النسبة إلى الصناعة. ومن ذلك:

- سعيد بن الربيع الحَرَشي العامري، أبو زيد الهروي، البصري[٤]. وبني الحريش بطن من بني عامر[٥]. والهروي نسبة إلى بيع الثياب الهروية.

- عُبَيد اللَّه بن عَبد اللَّهِ بن الحصين بن محصن الأَنْصارِيّ الوائلي الخطمي، أَبُو ميمون المدني[٦]. والوائلي أحد بطون الأزد من الأنصار، والخَطْمي بطن من وائل[٧].

- سفيان بن زياد البغدادي الرُّصافي ثم المُخَرِّمي[٨]. هذه النسبة إلى المُخَرِّم، وهي محلة ببغداد مشهورة. والرُّصافة محلة كبيرة ببغداد، عند باب الطاق[٩].

---

[١] - المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ٩٨/١٢.
[٢] - المرجع السابق، ٥٤٦/٦.
[٣] - المرجع السابق، ٥٧٧/١٢.
[٤] المرجع السابق، ٤٢٩/١٠.
[٥] - السمعاني، **الأنساب**، ١٢١/٤.
[٦] - المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ٧٢/١٩.
[٧] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٧٨/١٣، و١٦٣/٥.
[٨] - المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ١٤٩/١١.
[٩] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق،١٣١/١٢ و ١٣٦/٦.

ولمعرفة تعدد أنساب الرواة فائدة كبيرة، إذ تعين الناقد على الكشف عن التدليس، سيما تدليس الشيوخ. قال الخطيب: " فأما التدليس للشيوخ فمثل أن يغير اسم شيخه لعلمه بأن الناس يرغبون عن الرواية عنه، أو يكنيه بغير كنيته، أو ينسبه إلى غير نسبته المعروفة من أمره"[1]. وتدليس الشيوخ –وإنْ كان أقل خطورة من أنواع التدليس الأخرى– إلا أنَّ: "فِيهِ تَضْيِيعٌ لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ، وَتَوْعِيرٌ لِطَرِيقِ مَعْرِفَتِهِ عَلَى مَنْ يَطْلُبُ الْوُقُوفَ عَلَى حَالِهِ وَأَهْلِيَّتِهِ"[2]. ومن مفاسد تدليس الشيوخ أنه قد يقلب الحديث الصحيح ضعيفاً والعكس، قال ابن حجر: " من مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راو ضعيف يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفاً وهو في نفس الأمر صحيح، وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليخفي أمره، فينتقل عن رتبة من يرد خبره مطلقاً إلى رتبة من يُتوقَّف فيه، فإن صادف شهرة راو ثقة يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه فمفسدته أشد، كما وقع لعطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو سعيد، فيوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي – رضي الله عنه – لأن عطية كان لقيه وروى عنه"[3].

ومثال آخر غير الذي ذكره ابن حجر، ما ذكره ابن أبي حاتم في (العلل)، حيث أورد حديثا يرويه إسحاق بن راهويه، عن بقية، قال: حدثني أبو وهب الأسدي، قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر ...الحديث. قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها. روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبيدالله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي. فكأن بقية بن الوليد كنى عبيدالله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛

[1] - الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص٢٢.
[2] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٧٦.
[3] - ابن حجر، **كتاب النكت على ابن الصلاح**، مرجع سابق، ٦٢٨/٢.

لكيلا يُفطَن به، حتى إذا ترك إسحاقَ بن أبي فروة من الوسط لا يُهتدَى له، وكان بقيّةُ من أفعل الناس لهذا[1].

فأبو وهب الأسدي هو عبيد الله بن عمرو، وهو غير مشهور بنسبه ولا بكنيته، بل باسمه.

ومن ذلك الوهم الذي وقع للدارقطني وابن أبي حاتم في الراوي: حجاج بن سليمان الرُعَيْني، وحجاج بن سليمان القُمْري؛ إذ ظنا أنهما اثنين مع أنهما واحد؛ لتعدد نسب الراوي[2]. والرُعيَني، هذه النسبة إلى ذي رعين من اليمن، نزلت جماعة منهم مصر. والقُمري نسبة إلى بلدة في مصر، تشبه الجص لبياضها[3].

وقد يكون تشابه أنساب الرواة منفذاً ينفُذ منه المدلسون للخلط بين الرواة، ومن ذلك ما كشفه الخطيب من اشتباه نسبة راويين حيث ذكر عن الآجري قال سألت: أبا داود سليمان بن الأشعث عن أبي إسحاق الحُمَيْسي، قال: حصين بن عمر، روى مناكير، حدث عنه أبو معاوية. قال الخطيب: "وقد وهم أبو داود في هذا القول؛ لأن أبا إسحاق الحُمَيْسي اسمه خازم بن الحسين، وأما حصين بن عمر فهو أحمسي، يكنى أبا عمر.[4]" فالوهم واقع بسبب الخلط بين نسبَتَيْ الراويين: الحُمَيْسي والأحمسي.

---

[1] - ابن أبي حاتم، **العلل**، مرجع سابق، ٢٥٠/٥.
[2] - الخطيب البغدادي، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، تحقيق: عبد المنعم قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه، ٣١٦/١.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٤٣/٦، و٤٨٢/١٠.
[4] - الخطيب البغدادي، **موضح أوهام الجمع والتفريق**، مرجع سابق، ٣٠٦/١.

رابعاً: شرف الراوي ونسبه.

امتاز العرب بخصال وشمائل كريمة، ويعد الصدق من أبرز الفضائل التي تحلى بها العرب في الجاهلية والإسلام. وقد كان الكذب إحدى المثالب التي تشين صاحبها، سيما إذا كان صاحبها من كبراء القوم وسادتهم. قال أكثم بن صيفي: "الصدق منجاة، والكذب مَهْوَاة"[١].

وقد أخرج البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه عن أبي سفيان رضي الله عنه– في قصة لقائه هرقل ملك الروم –قبل إسلامه– وعندما أراد هرقل سؤاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أصحاب أبي سفيان خلفه لينبهوا إذا كذب، قال أبو سفيان: فوالله لولا الحياءُ مِنْ أنْ يَأْثِروا عليَّ كَذِباً لكذبتُ عنه"[٢]. فقد أَنِفَ أبو سفيان مِن أنْ تَعْهَد العرب عليه كذِباً؛ لأنه كان شريفاً من أشراف قريش.

وقد كان لشرف الراوي ونسبه الرفيع قيمة في تعديله عند المحدثين، فقد روى ابن أبي حاتم عن يحيى الحماني قال: قيل لسيار: تروي عن مثل خالد؟ قال: إنه كان أشرف من أن يكذب[٣]. وخالد هو ابن عبدالله القسري، تولى إمارة مكة ثم العراق للأمويين، عُرف عنه البطش والتنكيل، توفي سنة (١٢٦هـ).

والنسب الرفيع وإنْ كان لا يكشف عن العلل، ولكنني رأيت أن أنبه عليه هنا، وهو بمثابة التزكية؛ إذ تحمل الراوي على صيانة نفسه من الكذب، فتكون من هذه الناحية نوع من التعديل، ودلالة على

---

[١] - أحمد زكي صفوت، **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**، المكتبة العلمية، بيروت، ٥٦/١.

[٢] - أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، رقم ٧، ٨/١.

[٣] - ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث، العربي، بيروت٣٤٠/٣.

نظافة الإسناد. بالإضافة –بطبيعة الحال– إلى أركان التوثيق الأخرى كالضبط والسلامة من البدع وغيرها. قال شعبة: "حدِّثوا عن أهل الشرف، فإنهم لا يكذبون"[1].

وفي هذا الإطار نفهم كلام الزهري فيما يرويه معمر: قال: " قيل للزهري: زعموا أنك لا تحدث عن الموالي، قال: إني لأحدث عنهم، ولكن إذا وجدت أبناء المهاجرين والأنصار أَتَّكِئُ عليهم، فما أصنع بغيرهم؟"[2].

[1] - الخطيب، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مرجع سابق، ١٢٧/١.
[2] - المرجع السابق، ١٢٧/١.

المبحث الرابع: أثر الأنساب في المؤتلف والمختلف.

المطلب الأول: تعريف المؤتلف والمختلف لغةً واصطلاحاً.

أولاً: المؤتلف والمختلف لغةً:

المؤتلف: قال ابن فارس: "(أَلِفَ): الهمزة واللام والفاء أصل واحد. يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، والأشياء الكثيرة أيضاً[١]. وقال الخليل: "وكل شيء ضممتَ بعضه إلى بعض فقد ألَّفْتَه تأليفاً"[٢]. وجاء في لسان العرب: أَلِفْتُ الشيءَ وأَلِفْتُ فُلَانًا إِذَا أَنِسْتُ بِهِ، وأَلَّفْتُ بَيْنَهُمْ تأْلِيفاً إِذَا جَمَعْتُ بَيْنَهُمْ بَعْدَ تَفَرُّقٍ، وأَلَّفْتُ الشَّيْءَ تأْلِيفاً إِذَا وصلْت بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؛ وَمِنْهُ تأْلِيفُ الْكُتُبِ. وأَلَّفْتُ الشيءَ أَي وصَلْتُه. وآلَفْتُ فُلَانًا الشَّيْءَ إِذَا أَلزمته إِيَّاهُ أُولِفُه إِيلَافًا[٣].

المختلف: قال ابن فارس: " (خَلَفَ): الخاء واللام والفاء أصولٌ ثلاثة. أحدها: أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: خلاف قدام، والثالث: التغير"[٤]. والمعنى اللغوي المقصود في موضوعنا هنا هو الذي يقوم على الأصل الأول. قال: "وأما قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفة أي مختلفون، فمن الباب الأول؛ لأن كل واحد منهم ينحي قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحاه"[٥]. "وتخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق"[٦]. وجاء في (المعجم الوسيط): اختلف الشيئان: لم يتَّفقَا وَلم يتساويا[٧].

فالمؤتلف والمختلف معنيان متضادان، يقوم معنى الأول على الانضمام والتشابه، بينما يقوم معنى الثاني على عدم الاتفاق والتساوي.

---

[١] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ١٣١/١.
[٢] - الفراهيدي، الخليل بن أحمد البصري (١٧٠ه)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، ٣٣٦/٨.
[٣] - الأزهري، **تهذيب اللغة**، مرجع سابق، ٢٧٢/١٥.
[٤] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ٢١٠/٢.
[٥] - المرجع السابق، ٢١٣/٢.
٦ - الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مرجع سابق،١٧٨/١.
[٧] - إبراهيم أيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، ص٢٥٢.

ثانياً: المؤتلف والمختلف اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح: "هو ما يأتلف –أي يتفق– في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته"[1]. وقد وافق ابنَ الصلاح في هذا التعريف كلُّ من جاء بعده من كُتَّاب مصطلح الحديث. كالأبناسي في (الشذا الفياح)، وابن الملقن في (المقنع في علوم الحديث)، والسخاوي في(فتح المغيث)، والعراقي في (التقييد والايضاح)[2].

ويقع المؤتلف والمختلف في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب، ولكنني أكتفي بذكر الأمثلة المتعلقة بالأنساب، لأنها موضوع هذه الدراسة.

المطلب الثاني: صور المؤتلف والمختلف.

للمؤتلف والمختلف صور عديدة[3]، وسأكتفي بذكر مثالين من الأنساب على كل صورة:

١– المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في شكله.

وذلك مثل: (البَجَلي والبَجْلي)، فالنسبة الأولى: بفتح الباء والجيم نسبة إلى قبيلة بَجيلة، منهم: الصحابي جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم البجلي صاحب أبي حنيفة، وغيرهما. وأما النسبة الثانية: بفتح الباء وسكون الجيم فهي نسبة إلى بَجْلَة[4] وهم رهط

---

[1] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٣٤٤.

[2] - انظر: الأبناسي، إبراهيم بن موسى (ت٨٠٢ه)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح هلل، مكتبة الرشد، ١٩٩٨م، ٦١٧/٢. ابن الملقن، عمر بن علي المصري (ت٨٠٤ه)، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبدالله الجديع، ط١، ١٤١٣ه، ٥٩٢/٢. و السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢ه) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، ط١،٢٠٠٣م، ٢٢٨/٤. والعراقي، أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين (ت٨٠٦ه)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١٩٦٩،١م، ص٣٨١. وغيرهم.

[3] - أفدتُ هذه الصور من مقدمة المحقق موفق عبدالله عبدالقادر لكتاب **المؤتلف والمختلف** للدارقطني، مرجع سابق، ٦٩/١.

[4] - ضبط الشكل (بَجْلة) انظر: ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢ه)، **توضيح المشتبه**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة، د.ت، ٣٧٤/١.

سليم بن منصور، نُسبوا إلى أمهم بَجْلة بنت هناءة، منهم: الصحابي أبو نجيح عمرو بن عبسة رضي الله عنه، وعيسى بن عبد الرحمن السلمي البَجْلي الكوفي[1].

ومثال آخر: (التَّيَمي والتَّيْمِي)، فالأول: بفتح التاء والياء، بطن من غافق، الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي ثم التيمي. وأما الثاني: بسكون الياء فجماعة من قريش، ومن تيم الرباب، ومن تيم اللات بن ثعلبة، وتيم ربيعة، وتيم بن مرة، منهم: حجاج بن حسان التيمي، وحمزة بن حبيب الزيات[2].

٢- المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها.

ومثال ذلك: (الوَرْداني والورذاني)، فالأول: بفتح الواو وسكون الراء وفتح الدال المهملة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى وردان، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه، واسم لقرية من قرى بخارى، وهي وردانة. منهم: محمد بن يوسف بن إبراهيم الورداني، وأبو أحمد إدريس بن عبد العزيز الورداني. وأما الثاني: بفتح الواو وسكون الراء وفتح الذال المعجمة، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قرية ببخارى يقال لها ورذانة، منهم: أبو سعيد همام بن إدريس بن عبد العزيز الورذانى. وأبو الحسن محمد بن الفتح بن يزيد بن عمر بن سعيد الورذانى[3].

ومثال آخر: (الفارابي والفاراني)، فالأول: بفتح الفاء والراء المهملة بين الألفين وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى "فاراب"، وهي: "ولاية وراء نهر سيحون في تخوم بلاد الترك"[4]. منهم: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ. وأما الثاني: بفتح الفاء والراء بين الألفين وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى موضعين، أحدهما إلى جبال فاران، وهي جبال بالحجاز، والثاني إلى قرية

---

[1] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢/ص٩١ و٩٤.
[2] - ابن ماكولا، **الإكمال**، مرجع سابق، ٥٤١/١. والسمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٢٢/٢.
[3] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٣١٠/١٣و٣١٢.
[4] - الحموي، **معجم البلدان**، مرجع سابق، ٢٢٥/٤.

من قرى سمرقند يقال لها "فاران". منهم: بكر بن القاسم بن قضاعة القضاعي الفارانى الإسكندراني، وأبو منصور محمد بن بكر بن إسماعيل السمرقندي الفارانى[1].

قلتُ: وهاتان الصورتان من المؤتلف والمختلف شبيهةٌ بالمتفق والمفترق الذي يكون بنفس رسم الحروف والإعجام، أما هاتان الصورتان ففيهما فارق بسيط وهو اختلاف في إعجام بعض الحروف وشكلها، وغالباً ما يكون في حرف واحد.

٣- المؤتلف في صورة الخط، والمختلف في بعض الحروف.

ومثال ذلك: (المباركي والنيازكي)، فالأول: نسبة إلى بُليدة قريبة من بغداد، منهم: أبو داود سليمان بن محمد المباركي. أما الثاني: نسبة إلى بلدة قرب نَسَف، منهم: أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسن النيازكي الكرميني. وظاهرٌ تقارُبُ النسبتين في صورة الخط مع اختلاف الميم والنون، والإعجام في بعض الحروف. ومثال آخر: (المناري والمنادي)، فالأول: بالراء، نسبة إلى منارة، بطن من غافق، منهم: إياس بن عامر الغافقي ثم المناري. والثاني: بالدال المهملة، هذه النسبة إلى من ينادي على الأشياء التي تباع أو الأشياء المفقودة التي يطلبها أربابها. منهم: أبو بكر أحمد بن موسى المنادي، من أهل نيسابور[2]. فالفرق بين النسبتين هو في حرفَيْ الراء والدال، وهما من الحروف المتقاربة في الرسم.

[1] - المرجع السابق، ١١٦/١٠و١١٧.
[2] - المرجع السابق، ٧٠/١٢ و٢٢٩/١٣ و ٤٣٧/١٢ و ٥٣٥/١٢.

المطلب الثالث: أهمية علم المؤتلف والمختلف.

إن هذا العلم من علوم الحديث ينبغي للمحدث أن يكون عارفاً به؛ لما له من أهمية كبيرة، فكثيراً ما يقع الغلط في أنساب الرواة للتشابه الحاصل فيها. وتكمن أهميته فيما يأتي:

أولاً: إن ضبط المؤتلف والمختلف من الأنساب وغيرها لا يخضع لضابط ولا قياس، وإنما يقوم على الحفظ والنقل. ولهذا يحتاج إلى دقة في النقل، وإتقان في الضبط، قال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي: "أولى الأشياء بالضبط –يعني أسماء الرواة وأنسابهم–؛ لأنها لا يدخلها القياس، ولا قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها"[1]. وهذا ما لا يقوم به إلا المَهَرة من المحدثين، والحُفاظ الكبار.

إن ضبط الأسماء والأنساب أمر لازم لتعيين الرواة بدقة؛ حتى لا يختلط الرواة الضعفاء بالثقات، مما ينعكس على صحة الحكم على الرواة والمرويات. قال ابن دقيق العيد: "وهو فن مهم؛ لأنه قد يقع الغلط، فيعتقد أن أحد الشخصين هو الآخر، وربما كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا، فإذا غلط من الضعيف إلى القوي صحح ما لا يصح، وإذا غلط من القوي إلى الضعيف أبطل ما يصح. وقد يقع هذا في الأنساب كما يقع في الأسماء"[2].

إن هذا التمييز للرواة من خلال الضبط الدقيق أمر في غاية الأهمية، ولهذا قال ابن الصلاح بعد أن ساق مجموعة من الأمثلة على المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة وأنسابهم: " هذه جملة لو رحل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة –إن شاء الله تعالى– ويحقٌّ على الحديثي إيداعُها في سويداء قلبه"[3].

---

[1] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٤٧/٣.
[2] - ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، مرجع سابق، ص٥١.
[3] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ص٣٥٧.

ثانياً: ولأن المؤتلف والمختلف يعتمد على النقل، فإن المحدثين كثيراً ما يستعينون بأهل النسب لضبط بعض الأنساب. وهنا يظهر الارتباط الوثيق بين علم الأنساب وهذا العلم من علوم الحديث.

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

- يستشهد السمعاني بقول ابن الكلبي عند النسبة (النُكري)، فيقول: "قال ابن الكلبي: كل ما في بنى أسد من الأسماء نُكرة بالنون"[١]. وعند النسبة (الهُذيمي) يقول: "قال ابن الكلبي: إنما سمى سعد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة، وإنما قيل له سعد هذيم لأنه كان حضَنَه عبدٌ حبشي يقال له: هذيم، فغلب عليه فسمى سعد هذيم"[٢].

- ويقول ابن ماكولا: "كذلك وجدته مقيدًا محققًا في نسب ابن الكلبي"[٣]. وفي موضع آخر يقول: " وقال ابن الكلبي في جمهرة نسب قيس عيلان: هو النُحام بضم النون وتخفيف الحاء، وقال: هو النحام بن عبد الله، وقال: أصحاب الحديث يقولون بفتح النون وتشديد الحاء"[٤].

- ويقول الحازمي عند النسبة (البُرجُمي): " وقال ابن الكلبي: وإنما سُمُّوا البراجم من بني حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وهم خمسة: عمرو، والظُّليم، وقيس، وكُلفة، وغالب بنو حنظلة، لأنه قال لهم رجلٌ منهم يقال له حارث بن عامر بن عمرو بن حنظلة: أيَّتُها القبائل التي قد ذهب عددها، تعالوا فلنجتمع فلنكن مثل براجم يدي هذه، ففعلوا فسمُّوا البراجم"[٥].

---

[١] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ١٧٥/١٣.
[٢] - المرجع السابق، ٣٩٥/١٣.
[٣] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، ٣٠٩/٧.
[٤] - المرجع السابق، ٥٩/١.
[٥] - الحازمي، **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي**، مرجع سابق، ٢٤.

ثالثاً: تظهر أهمية هذا النوع من علوم الحديث من خلال المؤلفات الكثيرة التي تركها لنا المحدثون. ولا داعي لذكر هذه المؤلفات، فقد قام العلامة المعلمي اليماني –رحمه الله– بهذه المهمة خير قيام، إذ أعدَّ قائمة وافية بالمؤلفات في هذا العلم في مقدمة تحقيقه لكتاب (الإكمال) لابن ماكولا. وقد رتب هذه القائمة على أسماء المؤلفين مراعياً الترتيب الزمني لوفياتهم حيث بدأ بالأقدم وفاةً، بدأ بمحمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، وانتهى بابن حجر (ت٨٥٢). وقد استقصى ما كُتب في المؤتلف والمختلف، كما ذكر المؤلفات في مشتبه النسبة لأنها تتداخل مع هذا العلم.

ثم ختم بالإشارة إلى بعض الكتب المتعلقة بالمؤتلف والمختلف، ككتب الرجال، والطبقات، وتواريخ الرواة، وكتب النسب، وكتب الألقاب ، وكتب الكنى[١].

كما ذكر موفق عبدالله عبدالقادر محقق كتاب (المؤتلف والمختلف) للدارقطني في مقدمة الكتاب قائمةً مكونة من (٦٠) كتاباً. ويظهر أنه نقلها عن قائمة المعلمي مع شيء من إعادة الترتيب، واستدراك بعض الكتب التي لم يذكرها المعلمي[٢].

[١] - ابن ماكولا، **الاكمال**، مرجع سابق، مقدمة التحقيق، ص٤-١٧.
[٢] الدارقطني، **المؤتلف والمختلف**، مرجع سابق، مقدمة التحقيق، ص٧٠-٨٠.

المبحث الخامس: أثر الأنساب في المتفق والمفترق.

المطلب الأول: تعريف المتفق والمفترق لغةً واصطلاحاً:

أولاً: المتفق والمفترق لغةً.

المتفق: قال ابن فارس: "(وَفَقَ)، الواو والفاء والقاف: كلمة تدل على ملاءمة الشيئين. منه الوَفْق: الموافقة. واتفق الشيئان: تقاربا وتلاءما. ووافقتُ فلاناً: صادقتُه، كأنهما اجتمعا متوافِقَيْن"[1]. قال الخليل: "الوَفْقُ: كل شيء متسق مُتَّفق على تِيفاقٍ واحد فهو: وَفْق. ومنه: المُوافَقَة في معنى المصادفة والاتّفاق. تقول: وافقت فلاناً في موضع كذا، أي: صادفته. ووافقت فلاناً على أمر كذا، أي: اتفقنا عليه معاً"[2].

المفترق: قال ابن فارس: " (فَرَقَ) الفاء والراء والقاف أصيل صحيح، يدل على تمييز وتزييل بين شيئين. من ذلك الفَرْق: فَرْق الشعر. يقال: فرقتُهُ فرقاً"[3]. قال الخليل: " الفَرْقُ: موضع المَفرِق من الرأس في الشعر. والفَرقُ: تفريقٌ بين شيئين فرقاً حتى يَفترِقا ويَتَفَرَّقا. وتَفَارقَ القوم وافتَرَقوا أي فارق بعضهم بعضاً"[4].

فالمتفق يعني التقارب والتلاؤم، على عكس المفترق الذي يعني التباعد.

[1] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ١٢٨/٦.
[2] - الخليل بن أحمد، **العين**، مرجع سابق، ٢٢٥/٥.
[3] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ٤٩٣/٤.
[4] - الخليل بن أحمد، **العين**، مرجع سابق، ١٤٧/٥.

ثانياً: المتفق والمفترق اصطلاحاً.

قال ابن الصلاح: "هذا النوع متفق لفظاً وخطاً، وهو من قبيل ما يُسمى في أصول الفقه المشترك"[١]. وزاد ابن دقيق العيد التعريف إيضاحاً فقال: "وهو أن يشترك اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب والجد مثلا، ويفترقان في نفس الأمر، وهذا هو المشترك"[٢]. وقال السيوطي: "أن تتفق الأسماء وتختلف المسميات، ولم أذكر ما تعلق بالأنساب لكثرتها جداً"[٣].

فهذا النوع من علوم الحديث يكون اللفظ والخط فيه واحداً، بمعنى أن تكون اللفظتان فأكثر هي ذاتها بحروفها ورسمها وشكلها ونقطها، إلا أن المعاني مختلفة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: الإسْكَافِي والإسْكَافِي. فالأول: نسبةً إلى إسكاف بن الجنيد من أعمال بغداد. والثاني: جماعة من الأصبهانيين يُنسبون إلى السِّكافة[٤].

ويأتي "المتفق والمفترق" عند المحدثين بمعنى "المشترك" عند علماء اللغة والأصول، كما أشار إلى ذلك ابن الصلاح. والمشترك هو: " اللفظُ الواحِد الدالُّ على معنَيَيْن مُختلِفَين فأَكثر دلَالَة على السَّواءِ عِنْد أَهلِ تِلْكَ اللُّغَة"[٥]. والأمثلة على المشترك: العين والرؤية والهلال والخال. فالعين لها معانٍ متعددة، منها: العين الباصرة، وعين الماء، والجاسوس، ورئيس القوم، وغيرها. فكل هذه المعاني ترجع لكلمة واحدة هي (العين).

---

[١] - ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ٣٥٨.
[٢] - ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، مرجع سابق، ص٥٠.
[٣] - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١ه)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ٣٨٩/٢.
[٤] - الحازمي، **الفيصل في مشتبه النسبة**، مرجع سابق، ١٨٩/١.
[٥] - الزبيدي، تاج العروس، مرجع سابق، ٢٥/١.

المطلب الثاني: أقسام المتفق والمفترق.

ذكر ابن الصلاح سبعة أقسام للمتفق والمفترق، وهي كالآتي:

القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم. مثل: الخليل بن أحمد، ستة أشخاص.

القسم الثاني: اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر. مثل أحمد بن جعفر بن حمدان، وعددهم أربعة.

القسم الثالث: ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً. مثل: أبو عمران الجَوْني، اثنان.

القسم الرابع: عكس ذلك. أي: أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم. مثل: صالح بن أبي صالح، أربعة.

القسم الخامس: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم. مثل: محمد بن عبدالله الأنصاري، اثنان.

القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة، أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك؛ لكونه لم يُذكر بغير ذلك. مثل: حماد، اثنان.

القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة. مثل: الآمُلي والآمُلي[1].

وهذه الدراسة متعلقة بالأقسام التي ترتبط بالأنساب، وهي: الثالث والخامس والسابع، أما باقي الأقسام فتتعلق بالأسماء والكنى.

[1] - انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، مرجع سابق، ٣٥٨-٣٦٤. وقد جعلها السخاوي ثمانية أقسام، حيث زاد قسماً وهو أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم، مثل أبو بكر بن عياش. انظر: السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٢٧٦/٤.

المطلب الثالث: أهمية علم المتفق والمفترق.

حدد علماء الحديث عدة جوانب لأهمية هذا النوع من علوم الحديث، وهي كما يأتي:

أولاً: تمييز الرواة، وعدم الخلط بينهم، قال السخاوي: "وفائدة ضبطه: الأمن من اللَّبْس، فربما ظَنَّ الأشخاصَ شخصاً واحداً عكس المذكور بنعوت متعددة. وربما يكون أحد الْمُشْتَرِكَيْنِ ثقةً والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف)[1]. و"المتفق والمفترق" عكس "المهمل" فالأول يُظن الاثنان واحداً، أما الثاني فيُظن الواحدُ اثنين. لأن المهمل: "من لم يتميَّز عن غيره، سواءٌ ذُكِر باسمه أو كنْيته أو لقَبِه؛ وذلك لوجود مَن يشاركه في هذا الاسم أو الكنية أو اللَّقَب. وكما لو وجدنا إسنادًا ورد فيه ذِكْر سفيان غير منسوب، فهنا لا ندري هل المراد به الثَّوري أو ابن عُيَينة"[2]. وهناك وسائل لتحديد المهمل والمعرفة به[3].

والمتفق والمفترق كما المؤتلف والمختلف يحتاج إلى الحُذاق المتمرسين في الرجال والرواة؛ ليكشفوا اللبس الواقع في المتشابه منهم. فهذا يحيى بن معين لم يسلم من الوقوع في خطأ تعيين بعض الرواة. قال الخطيب في كتابه (المتفق والمفترق): "فإني ذاكر في كتابي هذا نوعاً من علم الحديث قد يقع الإشكال في مثله على مَن لم ترتفع في العلم رتبتُه، ولم تعلُ في تدبيره طبقته، وهو بيان **أسماء وأنساب وردت في الحديث متفقةً متماثلةً، وإذا اعُتبرتْ وُجدتْ مفترقةً متباينةً.** فلم يُؤمن وقوع الإشكال فيها ولو في بعضها؛ لاشتباهها وتضاهيها. وقد وهم غير واحد من حملة العلم المعروفين بحسن الحفظ والفهم في شيء من هذا النوع الذي ذكرناه فحَدَانا ذلك على أن شرحناه ولخصناه". ثم ضرب لذلك مثالاً وهو يحيى بن معين عندما خلط بين عبدالملك بن قُريب

---

[1] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٢٦٦/٤.

[2] - التركي، محمد بن تركي، ١٤٢١هـ، **البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين**، مجلة جامعة أم القرى، ج٣، عدد٢٠، ص٢٦٨.

[3] - انظر، ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، مرجع سابق، ص١٥٣.

وعبدالملك قُرير . قال: " قد غلط ابن معين في هذا القول غلطا ظاهرا وأخطأ خطأ فاحشاً ... والوهم دخل فيه على يحيى لاتفاق الاسمين وتقارب الأبوين أعني من عبد الملك بن قرير وعبد الملك بن قريب ... فإذا كان يحيى بن معين لم يسلم من الوهم، مع ثبوت قدمه في هذا العلم لأدنى شبهة دخلت عليه من قِبَلِ كلام وقع إليه، فكيف يكون حال من هو دونه، إذا ورد اسمان في كل جهة متفقان نسباً وتسميةً وطبقةً وروايةً، إنَّ وقوع الإشكال يكون أكثر إلا من أمعن النظر فيه وتدبر "[1].

ثانياً: والمتفق والمفترق –كما المؤتلف والمختلف– يقع في الأسماء والأنساب والكنى. وتزداد صعوبة الكشف عن المتفق والمفترق في النسبة إذا ارتبطت باسم أو كنية، فإنه حينئذٍ نحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق؛ لئلا يشتبه الرواة، ويُظن أنهم واحد مع أنهم متعددون.

فإذا اتفقت النسبة والاسم كان الاشتباه أكثر، ومن ذلك: رفاعة بن رافع، اثنان، وكلاهما أنصاري زُرَقي. والزُرَقي نسبة إلى بني زُرَيق، وهم بطن من الأنصار يقال لهم بنو زريق ابن عبد حارثة[2]. أحدهما: فهو الصحابي رفاعة بْن رافع بْن مالك بْن العجلان بن عمرو بْن عامر بْن زريق الأنصاري الخزرجي الزُرَقي، يكنى أبا معاذ، ، وممن شهد بدراً[3]. والآخر: هو التابعي رفاعة بن رافع بن خديج الأَنْصارِيّ الزُرَقي المدني[4]. قال عنه ابن حجر: ثقة[5].

وكذلك الأمر إذا اتفقت النسبة والكنية. وقد أفرد الخطيب البغدادي البابَ الأخير في كتابه (المتفق والمفترق) للكنى، ذكر فيه ثلاثة من القسم الثالث والذي اتفق الاسم والكنية معاً، وهم: أبو واقد الليثي، اثنان. وأبو عمران الجَوْني، اثنان. وأبو عمر الحَوْضي، اثنان. والرابع قريب منهم وهو أبو

[1] - الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ه)، **المتفق والمفترق**، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، ١٩٩٧م، ١٠٥/١-١٢٢. بتصرف.
[2] - السمعاني، **الأنساب**، مرجع سابق، ٢٨٥/٦.
[3] - ابن عبد البر (ت٤٦٣ه)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ٤٩٧/٢.
[4] - المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ٢٠٠/٩.
[5] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٢١٠.

بكر بن عياش، ثلاثة. فمثلاً: أبو واقد الليثي اثنان: أحدهما صحابي وهو الحارث بن عوف، من بني ليث بن بكر بن عبد مناة، شهد بدراً[١]، توفي سنة ٦٨هـ. والآخر صالح بن محمد بن زائدة الليثي[٢]. قال عنه ابن حجر: ضعيف[٣].

وهنا أحيل القارئ الكريم إلى الدراسة التي قام بها يوسف الداودي (المتفق والمفترق فيمن ذُكر بكنيته من الرواة في الكتب الستة)، حيث جمع عدداً من الرواة ممن اتفقت كناهم وأنسابهم من الكتب الستة. مثل: أبو الحكم العنزي، وأبو حنيفة الكوفي، وأبو سلمة الحمصي، وغيرهم[٤].

كما تزداد الصعوبة في حالة تعاصر الرواة واشتراكهم في بعض الشيوخ، إذ يصبح التمييز بينهم أكثر وعورة، مما يُحْوِج المحدثَ إلى تفحص أعمق. قال السخاوي: " والمهم منه مَنْ يكون في مَظِنَّة الاشتباه لأجل التعاصر أو الاشتراك في بعض الشيوخ أو في الرواة"[٥]. مثل: أبو سنان الشيباني، اثنان: أحدهما ضرار بن مرة الكوفي الأكبر، توفي سنة (١٣٢هـ)، والآخر سعيد بن سنان الكوفي الأصغر، لم أعثر له على تاريخ وفاة، وضعه ابن حجر في الطبقة السادسة. وكلاهما من صغار التابعين. وقد اشتركا في الرواية عن بعض الشيوخ كسعيد بن جبير، وعلقمة بن مرثد. كما اشترك في الأخذ عنهما جرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وشريك بن عبدالله النخعي[٦].

أما عن المتفق في النسبة خاصة، وهو القسم السابع عند ابن الصلاح، فيكون الاتفاق في النسبة فقط. والأمثلة عليه كثيرة جداً، مثل:

---

[١] - ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، مرجع سابق، ١٧٧٤/٤.
[٢] - الخطيب البغدادي، **المتفق والمفترق**، مرجع سابق، ٢١١٤/٣.
[٣] - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، مرجع سابق، ص٢٧٣.
[٤] - راجع، يوسف الداودي، **المتفق والمفترق فيمن ذُكر بكنيته من الرواة في الكتب الستة**، مستلة من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، جامعة الأزهر، لعام٢٠١٣م، دار الأندلس.
[٥] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٢٦٧/٤.
[٦] - المزي، **تهذيب الكمال**، مرجع سابق، ٤٩٢/١٠، و٣٠٦/١٣.

- الأُشْناني والأُشْناني. الأول: منسوب إلى بيع الأُشنان وشرائه. والثاني: منسوب إلى قرية أُشنه قرب بغداد[1].

- الحَبَشي والحَبَشي والحَبَشي والحَبَشي. الأول: يُنسب إلى بلاد الحبشة. والثاني: يُنسب إلى حَبَش، بطن من حِمْير. والثالث: لقبٌ لأبي الحسن حُبيش بن أبي الورد. قيل: إنما سُمِّي حبشياً لسمرته. والرابع: أسماء جماعة وافقت النسبة[2].

وقد جعل ابن القيسراني كتابه (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط) لنوع المتفق والمفترق في النسبة. وكذلك فعل الحازمي حيث أَفْرَد كتابَه (الفيصل في مشتبه النسبة) للمتفق في النسبة، والكتاب وإن كان اسمه في مشتبه النسبة إلا أنه اقتصر على المتفق والمفترق في النسبة خاصة.

[1] - ابن القيسراني، **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط**، مرجع سابق، ص٢٩.
[2] - الحازمي، **الفيصل في مشتبه النسبة**، مرجع سابق، ٥٢١

المبحث السادس: أثر الأنساب في التصحيف والتحريف.

المطلب الأول: تعريف التصحيف والتحريف، والفرق بينهما.

أولاً: التصحيف والتحريف لغةً.

التصحيف: قال ابن فارس: "(صَحَفَ) الصَّادُ وَالْحَاءُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى انْبِسَاطٍ فِي شَيْءٍ وَسَعَةٍ. يُقَالُ: إِنَّ الصَّحِيفَ: وَجْهُ الْأَرْضِ. وَالصَّحِيفَةُ: بَشَرَةُ وَجْهِ الرَّجُلِ ... وَمِنَ الْبَابِ: الصَّحِيفَةُ، وَهِيَ الَّتِي يُكْتَبُ فِيهَا" [1]. والتصحيف: الخطأ في الصحيفة[2]. وفي العين: "والصَّحَفِيُّ: المُصَحِّف، وهو الذي يَروي الخَطَأ عن قِراءة الصُّحُف بأشباه الحُروف"[3]. وفي المعجم الوسيط: "(صَحَّفَ) الْكَلِمَة كتبهَا أَو قَرَأَهَا على غير صِحَّتهَا لاشتباه فِي الْحُرُوف. (تصحَّفت) الْكَلِمَةُ أَو الصَّحِيفَةُ تَغَيَّرت إِلَى خطأ"[4].

التحريف: قال ابن فارس: "(حَرَفَ) الْحَاءُ والرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أُصُولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ. وَالْأَصْلُ الثَّانِي: الِانْحِرَافُ عَنِ الشَّيْءِ. يُقَالُ انْحَرَفَ عَنْهُ يَنْحَرِفُ انْحِرَافًا. وَحَرَّفْتُهُ أَنَا عَنْهُ، أَيْ عَدَلْتُ بِهِ عَنْهُ ... وَذَلِكَ كَتَحْرِيفِ الْكَلَامِ، وَهُوَ عَدْلُهُ عَنْ جِهَتِهِ"[5]. وجاء في (العين): " والتحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه"[6].

فالتصحيف والتحريف من الناحية اللغوية يكون بالتغيير والتبديل في الكلام إما مكتوباً أو مقروءاً، مما ينتج عنه خطأ في المعنى المراد من الكلام.

---

[1] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ٣٣٤/٣.
[2] - الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، مرجع سابق، ١٣٨٤/٤.
[3] - الخليل بن أحمد، **العين**، مرجع سابق، ١٢٠/٣.
[4] - إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، ٥٠٨/١.
[5] - ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مرجع سابق، ٤٢/٢.
[6] - الخليل بن أحمد، **العين**، مرجع سابق، ٢١١/٣.

ثانياً: التصحيف والتحريف اصطلاحاً، والفرق بينهما.

لم يتطرق ابن الصلاح لتعريف مصطلح التصحيف والتحريف، واكتفى بذكر أقسامه، وبعضاً من الأمثلة عليها.

وقد عرَّفه الجرجاني: أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على ما اصطلحوا عليه. والتحريف: تغيير اللفظ دون المعنى[١].

وقال السخاوي معرفاً التصحيف: "تحويل الكلمة من الْهَيْئَةِ الْمُتَعَارَفَةِ إِلَى غيرها"[٢]. وهو يبدو تعريفاً جامعاً.

أما عن الفرق بين التصحيف والتحريف عند المتقدمين والمتأخرين، فقد ذهب المحقق عبدالسلام هارون أن بعض العلماء قد فرّق بينهما، وبعضهم لم يفرق وجعلهما من المترادفات، سواء من المتقدمين أو المتأخرين[٣]. وقد استدل بما ورد من كلام العسكري في التفريق بينهما كقوله:" فيقع فيها التصحيف، ويدخلها التحريف"[٤]. وقوله: "وهذا من التبديل لا من التصحيف"[٥]. يقصد بالتبديل التحريف. قلتُ: وفي اسم كتابه (التصحيف والتحريف) دلالة على التفريق بين المصطلحين.

وجعل ابن حجر فرقاً بين التصحيف والتحريف، فقال: "إِنْ كانتِ المُخالفةُ بتَغْييرِ حرْفٍ، أَو حروفٍ، مَعَ بقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ: فإنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إِلى النَقْطِ فَالمُصَحَّفُ. وَإِنْ كانَ بالنِّسبةِ إِلى الشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ"[١]. فيكون التصحيف بذلك –على رأي ابن حجر– يتعلق بنقط الحروف وإعجامها، وهي الحروف المتشابهة في الرسم، كالراء والزاي، والجيم والحاء وغيرها. أما

---

[١] - الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت٨١٦هـ)، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٥٩، و٥٣.
[٢] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٥٧/٤.
[٣] - عبدالسلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، مؤسسة الحلبي، ط٢، ص٦٠.
[٤] - العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله (ت٣٨٢هـ)، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٣م، ص١.
[٥] - المرجع السابق، ص٨٨.
[١] - ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، مرجع سابق، ص١١٨.

التحريف فيتعلق بتغيير شكل الحروف ورسمها في الحروف المتقاربة الصورة كالراء والدال، والنون والزاي. ويبدو لي –والله أعلم– أن ابن حجر اعتمد في هذا التفريق على المعنى اللغوي للتحريف، وهو تغيير معاني الكلام في الحروف المتشابهة.

ولا يبدو أن هناك فرقاً بين المعنى اللغوي والتعريف الاصطلاحي، فكلاهما يدل على خطأ في الكلام ينتج عنه تغيير في المعنى.

المطلب الثاني: التصحيف وصلته بالمؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق والمتشابه.

لا يقتصر التصحيف والتحريف على المحدثين وحدهم، بل نجد غيرهم كالفقهاء، والقُرّاء، وأهل اللغة والنحو، وأهل الأنساب، ورواة الأشعار وأيام العرب، قد وقعوا في هذه الآفة. والتصحيف والتحريف معضلة عامة تقع في كل الكلام: فقد وقع من بعض القُرّاء تصحيف في القرآن الكريم، ورواة الحديث الشريف، وعلماء اللغة، وأهل الأنساب، ونَقَلَة الأخبار والأشعار.

وأكثر ما يقع في الكلمات المتشابهة، فالحروف المتشابهة في الرسم في اللغة العربية كالباء والتاء والثاء أو الحاء والخاء والجيم أو الدال والذال والراء والزاي، وغيرها تؤدي إلى حدوث التصحيف والتحريف فيها.

ولهذا فإن التصحيف والتحريف يرتبط بالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه. فالتشابه فيها مظنة حصول التغيير والخطأ. ولهذا فإن بعض العلماء ألّف في هذه الفنون، فهذا الدارقطني له كتاب في المؤتلف والمختلف، وكتاب آخر في التصحيف. والبغدادي كتب في كل هذه الفنون، يقول في كتابه (تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم): "ثم إني رسمت في هذا الكتاب، بتوفيق الله وعونه من أسماء المحدثين وأنسابهم، ومن الأسماء والأنساب التي يدونونها في كتبهم ما تشتبه صورته في الخط دون اللفظ، مُفرِداً عما يقع الاتفاق فيه حال النطق به، والكَتْبِ له، إذ كنا قد فرغنا قَبْلُ من ذلك النوع في كتابنا الذي ألفناه في المتفق والمفترق"[1].

[1] - الخطيب البغدادي، **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ١/١.

إن هذا التداخل بين المصنفات في هذه الفنون، وارتباطها الوثيق ببعضها جعل الباحثين يضعونها في قائمة واحدة عندما يقومون بعمل إحصائية في مؤلفات هذه الفنون. وقد كان باعثُ العلماء للتأليف في المؤتلف والمختلف الأمنَ من التصحيف والتحريف فيه.

وقد تنبه السخاوي لهذه الصلة بين التصحيف وغيره فقال: "وَلَوْ جُعِلَ بَعْدَ الْغَرِيبِ أَوْ بَعْدَ الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ لَكَانَ حَسَنًا"[1]. وما حداه لهذا القول أن ابن الصلاح وضع التصحيف في النوع الخامس والثلاثون أي بين "الناسخ والمنسوخ" و"مختلف الحديث"، ولكن السخاوي يرى أن مكانه الأنسب إما بعد الغريب وهو النوع الثاني والثلاثون، أو بعد المؤتلف والمختلف وهو النوع الثالث والخمسون؛ فأكثر ما يقع التصحيف فيها.

إلا أنه هناك فرقاً بين هذه الفنون، فإذا كان التصحيف والتحريف يقع في كل العلوم وكل الكلام، فإن المؤتلف والمختلف أكثر ما يقع في الأسماء والأنساب والكنى. فالتصحيف والتحريف عام، وجاء في تعريف السخاوي ما يدل على ذلك، فإن قوله: "تحويل الكلمة" يشمل كل الكلام من الاسم والفعل، كما يشمل الأسماء والأنساب والكنى، ويأتي في السند كما يأتي في المتن. ولهذا يمكن القول إن التصحيف والتحريف أشبه ما يكون بالمظلة التي تنضوي تحتها كل العلوم والفنون، وكل الكلام.

[1] - السخاوي، **فتح المغيث**، مرجع سابق، ٥٧/٤.

المطلب الثالث: أسباب التصحيف والتحريف.

لوقوع التصحيف والتحريف أسباب متعددة، منها ما يتعلق بطبيعة حروف اللغة العربية وتشابهها، ومنها ما يعود إلى طبيعة التلقي من الكتب وحدها، ومنها ما يتعلق بدقة الراوي ومدى إتقانه وتثبته، وهذه الأسباب كالآتي:

١- **تشابه حروف العربية** قال العسكري: "هَذَا كتاب شرحت فِيهِ الْأَسْمَاء والألفاظ المشكلة الَّتِي تتشابه فِي صُورَة الْخط فَيَقَع فِيهَا التَّصْحِيف[١]". قال الأصفهاني: "وأما سبب وقوع التصحيف في كتابة العرب فهو أن الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون. وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل "[٢].

٢- **الأخذ من الصحف:** ولأن كثيراً من الأسماء لا تجري على القياس والنظر، فينبغي تلقيها مشافهة من الحفاظ وأهل الاختصاص. ومجرد الاعتماد على الكتاب يوقع في الخطأ. قال العسكري: "أَصْلُ هَذَا أَنَّ قَوْمًا كَانُوا أَخَذُوا الْعِلْمَ مِنَ الصُّحُفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْقَوا فِيهِ الْعُلَمَاءَ، فَكَانَ يَقَعُ فِيمَا يَرْوُونَهُ التَّغْيِيرُ. فَيُقَالُ عِنْدَهَا: قَدْ صَحَّفُوا. أَيْ: قَدْ رَوَوْهُ عَنِ الصُّحُفِ[١]". فلا بد من التلقي عن المشايخ، والأخذ من أفواههم لمعرفة الضبط الصحيح للألفاظ.

٣- **الغفلة وقلة التثبت:** عَنْ أَبِي الْعَيْنَاءِ قَالَ حَضَرْتُ بَعْضَ مَشَايِخِ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُغَفَّلِينَ فَقَالَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ جِبْرِيلَ عَنِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ. قَالَ: فَنَظَرْتُ، فَقُلْتُ:

---

[١] - العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله، **تصحيفات المحدثين**، تحقيق: محمود ميرة، المطبعة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢ه، ٤/١.
[٢] - الأصفهاني، حمزة بن الحسن، **التنبيه على حدوث التصحيف**، تحقيق: محمد طلس، دار صادر، بيروت، ط١٩٩٢،٢م، ص٢٧.
[١] - العسكري، **تصحيفات المحدثين**، مرجع سابق، ٤/١.

مَنْ هَذَا الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَيْخًا لِلَّهِ! فَإِذَا هُوَ صَحَّفَهُ، وَإِذَا هُوَ عَزَّ وَجَلَّ[1]" إن التصحيف الفاحش من الراوي علامة على ضعف ضبطه، مدعاة لتركه. فهذا مجاهد بن موسى ترك حديثَ حماد بن عمرو؛ بسبب تصحيفه. قال العسكري: قلتُ له–القائل مجاهد بن موسى: أخرجْ إليَّ كتاب خُصيف فأخرج إليَّ كتاب حُصين. وإذا هو ليس يفصل بين خُصيف وحُصين، فتركته. ألا ترى أن مجاهد بن موسى، وهو فاضل عالم ترك حديث هذا الرجل، ولم يره أهلا للحَمْل عنه لما صحف في هذا الاسم وأظهر التهاون به"[2]. قال يحيى ابن معين: "مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُ"[3]. وقال سعيد التَّنُوخِيَّ: "كَانَ يُقَالُ لَا تَحْمِلُوا الْعِلْمَ عَنْ صَحَفِيٍّ، وَلا تَأْخُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ مُصْحَفِيٍّ"[4]. وليس كل تصحيف من الراوي يكون سبباً في تضعيفه وعدم قبول رواياته، بل إذا كان يكثر من ذلك، ويغلب عليه الخطأ. قال الحميدي عندما سُئل متى يُردُّ حديث الراوي؟: "يُصَحِّفُ تَصْحِيفًا فَاحِشًا، يَقْلِبُ الْمَعْنَى، لَا يَعْقِلُ ذَلِكَ، فَيُكَفُّ عَنْهُ"[5].

[1] - المرجع السابق، ٤/١.
[2] - المرجع السابق، ٤/١.
[3] - المرجع السابق، ٤/١.
[4] - المرجع السابق، ٧/١.
[5] - المرجع السابق، ١١/١.

المطلب الرابع: علاج التصحيف والتحريف.

إن وقوع الخطأ والتصحيف في أسماء الرواة وأنسابهم أمر وارد حتى بحق كبار المحدثين والحفاظ. قَالَ الإمام أحمد: "وَمَنْ يَعْرَى عَنِ الْخَطَأِ وَالتَّصْحِيفِ؟ !" [1]. قال علي بن المديني: كَانَ شُعْبَة يخطىء فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ[2]".

يقول العسكري في كتاب (شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف): "فالاحتراسُ من التّصحيف لا يُدركُ إلاّ بعلم غزير، ورواية كثيرة، وفهم كبير، وبمعرفة مُقدّمات الكلام، وما يَصلح أن يأتيَ بعدها، مما يُشاكلها، وما يستحيل مُضامّته لها، ومقارنته بها، ويمتنع من وقوعه بعدها. وتَمييز هذا مُستصعب عسِر إلا على أهله، الحاملين لثِقلِه، والمستعذبين لمرارته[3].

إن كلام العسكري يتضمن ما يمكن به درء مخاطر التصحيف، والوقاية منه. ويمكن تحديد علاج التصحيف بالآتي:

١- العلم الغزير، والرواية الكثيرة. فكلما كثرت رواية المحدث، وزاد اطلاعه على الروايات، وأحوال الرواة، والتعمق بمعرفة أسمائهم وأنسابهم، مع التلقي من الشيوخ، والرجوع إلى أهل الأنساب، كان أكثر أمناً من الوقوع في التصحيف.

٢- التمكن من اللغة العربية والنحو، والمعرفة بسياقات الكلام. وذلك أن التصحيف يحدث مع الألفاظ المتشابهة، والقريبة من بعضها، فينبغي للمحدث أن يعرف ما يمكن أن يصح من الألفاظ القريبة وما لا يصح.

---

[1] - ابن الصلاح، **معرفة علوم الحديث**، مرجع سابق،٢٧٩

[2] - العسكري، **تصحيفات المحدثين**، مرجع سابق، ٣٤/١..

[3] - العسكري، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** ،مرجع سابق،ص١. وقد وجدت عند الأصفهاني في **التنبيه على حدوث التصحيف**، مرجع سابق، ص٣٣ كلاماً بمعنى كلام العسكري، فإذا أخذنا بعين النظر سنة وفاة كلٍّ منهما، فيكون العسكري نقل عن الأصفهاني، مع زيادة في الإيضاح في كلامه. ذلك أن العسكري توفي سنة (٣٨٢ه)، والأصفهاني متقدم عليه، حيث توفي سنة (٣٦٠ه).

المطلب الخامس: نماذج من التصحيفات والتحريفات في الأنساب.

إن التصحيف أكثر ما يقع في الاسماء، قال علي بن المديني: "أَشَدُّ التَّصْحِيفِ التَّصْحِيفُ فِي الأَسْمَاءِ"[1]. ولكن الأنساب ليست ببعيدة عن هذه الآفة، فقد قال الأصفهاني معقباً على اسم (حبيش) والرسوم المشابهة له: "والذي عَرَض من لفظ خنيس، وحنيش، وحبيش، من دخول اللَّبْس عليه، وتمكّن التصحيف فيه، قد **يَعْرِض في علم النسب مثلُه في أسماء القبائل**، فإن(شيبان) في ربيعة، و(صبيان) في حمير، و(ضَبَّة) من الرباب و(ضِنَّة) أخت عذرة"[2]. وعلماء النسب هم المرجع في تصحيح الأنساب وبعض الأسماء، وضبطها ضبطاً سليماً. "ولكن في أسماء الناس ما يقع فيه اللبس، حتى لا يحيط بمعرفة الصحيح منه إلا علماء النسب نحو: (عَيْلان وغَيْلان) و (ربّان وزيّان) و (عدنان وعُدْنان) و(حيّان وحنّان) و(شيبان وسيبان) و(بشار ويسار) و(عبّاد وعيّاد) و(رباب و زَيَّات)[3].

ومن الأمثلة على التصحيف في الأنساب ما يلي:

١- التصحيف في نسب الراوي بكر بن عبدالله النَّضْري، فقد صحّفه الخطيب وقال عنه: (النَّضْري) بسكون الضاد، وردَّ عليه ابن ماكولا أنه (النَّضَري) بفتح الضاد[4].

٢- التصحيف في نسب الراوي شعيب بن شعيب بن إسحاق الزَمَعي، فقد صحفه حفص بن عمر إلى الرَمَقي كما نقله عن ابن ماكولا. قال ابن حجر: " قلت: صحَّفه حفص بن عمر المذكور، والعجب من الأمير كيف راج عليه هذا، ثم راج بعده على أبي سعد بن السمعاني، فقال في حرف الراء من الأنساب: الرمقي، بفتح الراء والميم وفي آخرها قاف مشهور. وتبعه

---

[1] - العسكري، **تصحيفات المحدثين**، مرجع سابق، ٤/١.
[2] - الأصفهاني، حمزة بن الحسن، **التنبيه على حدوث التصحيف**، مرجع سابق، ص١٤.
[3] - المرجع السابق، ص٣٨.
[4] - ابن ماكولا، **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠، ص١٣١.

ابن الأثير في مختصره. وكذا راج هذا الوهم على أبي محمد الرشاطي. وشعيب بن شعيب بن إسحاق المذكور إنما هو دمشقي من شيوخ النسائي"[1].

وقد أفرد الخطيب في (تلخيص المتشابه) باباً لـ (الفرق بين النسبة والصفة) من كتاب تلخيص المتشابه للخطيب، فقد ذكر فيه "الأزرق" أحدهما نسبة للراوي إسحاق بن الأزرق الحمراوي، والآخر صفة للراوي إسحاق بن يوسف بن محمد الواسطي. كما ذكر "البريد" أحدهما نسبة للراوي هاشم بن البريد، أبو محمد الكوفي. والآخر صفة للراوي هاشم بن سعيد البصري، يُعرف بالبريد[2].

[1] - ابن حجر، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ٦٦٠/٢. بتصرف يسير.
[2] - الخطيب البغدادي، **تلخيص المتشابه في الرسم**، مرجع سابق،٨٧٧/٢، و٨٧٨/٢.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة توصلت إلى نتائج ، من أهمها:

١- توصلت إلى تعريف مقترح لعلم الأنساب، وهو: " **علم الأنساب: هو مجموعة من القواعد تبحث في عَزْوِ الشخص إلى ما يُعْرَفُ به، وإضافته إلى ما يُمَيِّزُهُ عن غيره كالقبيلة، والبلد، والصناعة، وغيره.**

٢- حظي علم الأنساب بعناية فائقة من قبل المحدثين منذ العصور الأولى للرواية، وبرز منهم متخصصون في هذا الميدان.

٣- للأنساب أنواع متعددة، وقد رافق التطورَ الحاصل في المجتمع العربي تغيرٌ في أنواع النسب: من النسبة إلى القبيلة ثم البلد والصناعة وغيرها. ولهذا نشأت أنواع جديدة لم تكن العرب تعهدها في عصورها الأولى.

٤- تعد كتب الأنساب عند المحدثين مصدراً غنياً بكثير من الأحكام النقدية على الرواة، إذ تحتوي على كثير من ألفاظ الجرح والتعديل.

٥- إن حجرَ الأساس في الحكم على الراوي المعرفةُ به وتمييزه عن غيره، وهي مرحلة أولية هامة لا يستغني عنها الناقد، ويعد تحديد نسب الراوي وضبطه أحد أهم الأسس في معرفة الراوي، وبالتالي الحكم عليه توثيقاً أو جرحاً.

٦- أثر علم الأنساب في علم الحديث، مما انعكس على المؤلفات الكثيرة التي تركها المحدثون والتي تصلح أن تكون مرجعاً للأنساب ولعلم الحديث معاً، إذ لم تقتصر مادتها على

الأنساب وحدها، بل حوت معارف كثيرة يفيد منها أهل الحديث وأهل الأنساب وغيرهم من أهل العلم كالمؤرخين.

٧- للأنساب دور كبير في الكشف عن علل الحديث من خلال وسائل متعددة اتبعها النقاد، وقد بينت أربعاً من هذه الوسائل الكاشفة عن علل التدليس والإرسال والوضع وغيرها.

٨- لا يمكن الفصل بين الأنساب وكثير من العلوم الحديثية الأخرى، كالمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والتصحيف والتحريف، فمادة النسب داخلة في كل هذه العلوم بشكل أو بآخر. مما يحتم على المحدث أن يكون على إطلاع واسع بهذه العلوم.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١- عمل دراسة مستقلة عن الرواة بعد القرن الثالث الهجري من خلال كتب الأنساب؛ لأنها تحوي مادة وافرة بالتعريف بهم لا تتوافر في كتب النقد الحديثي المتقدمة.

٢- دراسة الأحكام النقدية للرواة التي اختص بها مؤلفو كتب الأنساب، ومقارنتها بغيرها من أحكام النقاد.

الفهارس

- فهرست الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرست الأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرست المصادر والمراجع.

فهرست الآيات القرآنية الكريمة

الرقم	الآية الكريمة	السورة ورقمها	رقم الصفحة
١	قَالَ تَعَالَى:﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ ...﴾	الأحزاب: (٥)	٣٦
٢	قَالَ تَعَالَى:﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾	الأنبياء: (٢٩)	٣٠
٣	قَالَ تَعَالَى:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾	المؤمنون:(١٠١)	٣٣
٤	قَالَ تَعَالَى:﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْۚ ...﴾	المجادلة: (٢٢)	٣١
٥	قَالَ تَعَالَى:﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ...﴾	الإسراء: (٦٢)	٣٧
٦	قَالَ تَعَالَى:﴿ ...وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾	الحجرات: (١١)	١٠١
٧	قَالَ تَعَالَى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾	الحجرات:(٣١)	٣٣، ٣٤، ٧٣

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	رقم الصفحة
اثنتان في الناس هما بهم كفر	٣٦
اسْتَأْذَنَ حَسَّانُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هِجَاءِ المُشْرِكِينَ	٣٧
أنا النبي لا كذب	٣٧
إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عُبَّيَّة الجاهلية	٣٤
تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ	٣٦،٧٤
دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ	٣٥
فإنما الولاء لمن أعتق	٢٧
لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ	٣٦
مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ	٣٦
نحن بنو النضر بن كنانة	٣٧،٧٤
ومن بطأ به عمله	٣٤

الولاء لُحْمة كلُحْمة النسب لا يباع ولا يوهب	٣٧
مولى القوم من أنفسهم	٢٧
يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ – أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا – اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ، لاَ أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا	٣٤

قائمة المراجع

١. **القرآن الكريم.**

٢. إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، دون تاريخ ودار نشر، ص٩١٦.

٣. الأبناسي، إبراهيم بن موسى القاهري الشافعي (٨٠٢هـ)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح هلل، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٨م.

٤. أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م.

٥. أحمد زكي صفوت، **جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة**، المكتبة العلمية، بيروت.

٦. الأزهري، ابو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.

٧. الأسد، ناصر الدين، **مصادر الشعر الجاهلي**، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٨٨م، ص٢٣١.

٨. الأصفهاني، حمزة بن الحسن، **التنبيه على حدوث التصحيف**، تحقيق: محمد طلس، دار صادر، بيروت، ط١٩٩٢،٢م.

٩. الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

١٠. الألوسي، محمود شكري البغدادي، **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**، ضبطه: محمد بهجة الأثري، ط٢،(د.ت)، ١٨٢/٣.

١١. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٢. ـــــــــ، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: أحمد بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٣٠.

١٣. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢،١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤. البقاعي، برهان الدين بن عمر (ت٨٥٥هـ) **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط١.

١٥. ابن بلبان الفارسي، (ت٧٣٩هـ)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٦. البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر الكناني(ت٨٤٠هـ)، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، تحقيق: دار المشكاة، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٩م.

١٧. التركي، محمد بن تركي، ١٤٢١هـ، **البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين**، مجلة جامعة أم القرى، ج٣، عدد٢٠، ص٢٦٨.

١٨. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠٠٣م.

١٩. التهانوي، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢٠. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت ٢٧٩هـ)، **الجامع**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥.

٢١. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)، **البيان والتبيين**، دار الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢/٢٢٠.

٢٢. ـــــــــ، **الحيوان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٢٣. الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت٨١٦هـ)، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤. ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الكناني الحموي ، (ت٧٣٣هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٥. جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دار الساقي، ط٤،١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٢٦. ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٧. ـــــــــــ ، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٩٨١م.

٢٨. ـــــــــــ ، **الموضوعات**، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٦٦م.

٢٩. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤،١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٣٠. ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، (٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، تحقيق: المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١،١٩٥٢م.

٣١. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله (ت١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٣٢. الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى الهمداني (ت٥٨٤هـ)، **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**، تحقيق: عبدالله كنون، المطابع الأميرية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.

٣٣. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، **المستدرك**، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٣٤. ـــــــــ، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٣٥. ـــــــــ، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة الإسكندرية.

٣٦. ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٩٩١م.

٣٧. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط٢ ١٩٩٥م.

٣٨. الحديثي، نزار ، **علم التاريخ عند العرب فكرته وفلسفته**، مطبعة المجمع العلمي، ٢٠٠١م.

٣٩. ابن حزم، أبو أحمد علي بن أحمد الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

٤٠. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٢٧٣٢/٦.

٤١. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت٢٤١هـ)، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤٢. ـــــــــ، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ٢٠٠١م.

٤٣. الخالدي، طريف، **فكرة التاريخ عند العرب**، ترجمة: حسني زينة، دار النهار، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٤٤. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (٣٨٨هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

٤٥. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، **الرحلة في طلب الحديث**، تحقيق: نورالدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٥هـ.

٤٦. ـــــــــ، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٧. ـــــــــ، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي و إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٤٨. ـــــــــ، **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٤٩. ـــــــــ، **المتفق والمفترق**، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، ١٩٩٧م.

٥٠. ـــــــــ، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبد المنعم قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥١. ـــــــــ، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة، أنقرة.

٥٢. ـــــــــ، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق:محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٥٣. الخطيب، محمد عجاج ، **السنة قبل التدوين**، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٠م.

٥٤. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت٨٠٨هـ)، **المبتدأ والخبر**، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

٥٥. خليفة، أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري (ت٢٤٠هـ)، **الطبقات**، مقدمة التحقيق لسهيل زكار، دار الفكر، ١٩٩٣م.

٥٦. الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله القزويني (٤٤٦هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٥٧. الدارقطني، علي بن عمر البغدادي، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.

٥٨. الدارقطني، **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

٥٩. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن(ت٢٥٥هـ)، **المسند**، تحقيق: مرزوق الزهراني، طبع على نفقة جمعان الزهراني، ط١، ٢٠١٥م.

٦٠. أبو داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، **السنن**، تحقيق: شعَيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٦١. الداودي، يوسف، **المتفق والمفترق فيمن ذُكر بكنيته من الرواة في الكتب الستة**، مستلة من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، جامعة الأزهر، لعام٢٠١٣م، دار الأندلس.جيل، بيروت، ١٩٩٢م.

٦٢. ابن دقيق العيد، محمد بن علي القشيري (ت٧٠٢هـ)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٦٣. الدوري، عبدالعزيز، **نشأة علم التاريخ عند العرب**، مركز زايد للتراث، ٢٠٠٠م.

٦٤. ـــــــــ، **الأعمال الكاملة (ج٢) أوراق في التاريخ والحضارة**، بحث بعنوان: دور اللغة العربية في توحدي الأمة العربية ونهضتها، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.

٦٥. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦٦. ـــــــــ، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٦٧. ـــــــــ، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشاير، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٦٨. الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي (٣٦٠هـ)، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٦٩. روزنثال، فرانز، **علم التاريخ عند المسلمين**، ترجمة: صالح العلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٣م.

٧٠. الزبير بن بكار القرشي (ت٢٥٦هـ)، **جمهرة نسب قريش وأخبارها**، تحقيق عباس هاني الجراح، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

٧١. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض،ط١، ١٩٩٨م.

٧٢. الزهراني، محمد مطر، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

٧٣. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م.

٧٤. ـــــــــ، **المتكلمون في الرجال**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشاير، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٧٥. ـــــــــ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١،

٧٦. السدوسي، أبو فيد مؤرج بن عمرو بن الحارث (ت١٩٥هـ)، **حذف من نسب قريش**، مقدمة التحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢.

٧٧. ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن منيع الهاشمي مولاهم البصري البغدادي(ت٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط١، ١٩٦٨م.

٧٨. سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ)، **السنن**، تحقيٌ: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط١٩٨٢،١م.

٧٩. السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد التميمي المروزي (ت٥٦٢هـ)، **الأنساب**، مقدمة التحقيق: عبدالرحمن المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

٨٠. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

٨١. الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٢. الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٣. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي (ت ٢٣٥هـ)، **المصنف**، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٨٤. ـــــــــــ، **المسند**، تحقيق: عادل يوسف العزازي و أحمد فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.

٨٥. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، (ت ٦٤٣هـ) **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٨٦. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني، (ت٢١١هـ)، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٨٧. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الكحلاني (ت١١٨٢ هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٨٨. طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى (ت٩٦٨هـ)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٨٩. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٩٠. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، تحقيق: محمد أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.

٩١. ابن الطقطقي الحسني، صفي الدين بن محمد بن تاج الدين علي ت(٧٠٩هـ)، **الأصيلي في أنساب الطالبيين**، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ط١، ١٣١٨هـ.

٩٢. الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصرى (ت٢٠٤هـ)، **المسند**، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٩٩٩م.

٩٣. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (ت١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

٩٤. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١،١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٩٥. ـــــــــ، **الانباه على قبائل الرواة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٩٦. ـــــــــ، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق: أبي الشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٩٩٤م.

٩٧. ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ)، **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ.

٩٨. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي (ت٢٦١هـ)، **الثقات**، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٩٩. العراقي، أبوالفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

١٠٠. ـــــــــ، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١٩٦٩،١م.

١٠١. ابن عساكر ، أبو القاسم علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)، ، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٩٩٥م.

١٠٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ؟

١٠٣. ـــــــــ، **لسان الميزان**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.

١٠٤. ـــــــــ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٠٥. ـــــــــ، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠٦. ـــــــــ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٠٧. ـــــــــ، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق: عبدالله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٠٨. ـــــــــ، **تقريب بالتهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، ط١،١٩٨٦م.

١٠٩. ـــــــــ، (ت٨٥٢هـ)، **النكت على ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، ط١،١٩٨٤م، ٢/٧٤٦.

١١٠. ـــــــــ، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.

١١١. ـــــــــ، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، ص٢٣٥ وما بعدها.

١١٢. ـــــــــ، **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

١١٣. ـــــــــ، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٩٩٥م.

١١٤. ـــــــــــ، **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، دار العاصمة–دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٥. العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبدالله (ت٣٨٢هـ)، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٣م.

١١٦. ـــــــــــ، **تصحيفات المحدثين**، تحقيق: محمود ميرة، المطبعة العربية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ.

١١٧. ابن عدي الجرجاني، ت(٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعادل معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١١٨. ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي ، محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١٩. العمري، أكرم ضياء، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٥، ١٩٨٤م.

١٢٠. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٢١. ـــــــــــ، **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧.

١٢٢. فاروق فوزي، **التدوين التاريخي عند المسلمين**، مركز زايد للتراث، ط١، ٢٠٠٤م.

١٢٣. الفراهيدي، الخليل بن أحمد البصري (١٧٠هـ)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

١٢٤. ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت٤٠٣هـ)، **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م.

١٢٥. الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٨١م، ٦٤١/١.

١٢٦. ابن فندق، أبو الحسن علي بن أبي القاسم بن زيد البيهقي، **لباب الأنساب والألقاب والأعقاب** ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٢٧. فؤاد مرشد بدير، **أحكام النسب في الفقه الإسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠١م.

١٢٨. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٢٩. الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت.

١٣٠. ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد المقدسي (ت٦٢٠هـ)، **المغني**، مكتبة القاهرة، دون طبعة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٣١. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم الدينوري (ت٢٧٦هـ)، **المعارف**، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

١٣٢. قلعجي، محمد وقنيبي، حامد، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، ط٢، ١٩٨٨م.

١٣٣. القلقشندي، أحمد بن علي الفزاري(ت٨٢١هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

١٣٤. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن (ت١٣٠٧هـ)، **أبجد العلوم**، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٣٥. ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر (ت٧٦٧هـ)، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد السهلي، أضواء السف، الرياض، ط١، ١٩٥٤م.

١٣٦. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، **اختصار علوم الحديث**، مطبوع مع الباعث الحثيث تأليف: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، لبنان.

١٣٧. الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (٢٠٤هـ)، **أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها**، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، سوريا، ط١، ٢٠٠٣م.

١٣٨. ـــــــــ، **جمهرة النسب**، تحقيق: ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

١٣٩. ابن ماجه القزويني (٢٧٣هـ)، **السنن**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار احياء الكتب العربي، كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين.

١٤٠. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة.

١٤١. ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله (ت٤٧٥هـ)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

١٤٢. ـــــــــ، **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٤٣. محمد سعيد، **النسب والقرابة في المجتمع العربي قبل الإسلام**، دار الساقي، بيروت، ط١،٢٠٠٦م.

١٤٤. المديني، علي بن عبدالله السعدي(٢٣٤هـ)، **سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٤٥. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٦. المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد (ت٦٤٣هـ)، **الأحاديث المختارة**، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.

١٤٧. ابن الملقن، عمر بن علي المصري (ت٨٠٤هـ)، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبدالله الجديع، ط١، ١٤١٣هـ.

١٤٨. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الإفريقي (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٤٩. ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، **توضيح المشتبه**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة، د.ت.

١٥٠. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحق البغدادي (ت٤٣٨هـ)، **الفهرست**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٥١. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١/١٤٠.

١٥٢. ـــــــــ، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٥٣. النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت٧٣٣هـ)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٥٤. هارون، عبدالسلام ، **تحقيق النصوص ونشرها**، مؤسسة الحلبي، ط٢.

١٥٥. ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت٢١٣هـ)، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

١٥٦. همام سعيد، **مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ٢٠٠١م.

١٥٧. الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد (ت٣٣٤هـ)، **الإكليل**، المكتبة الشاملة، الإصدار (٣.٥٢).

١٥٨. الوريكات، عبدالكريم، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١١م-٢٠١٢م.

١٥٩. يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) ،**تاريخ ابن معين برواية عثمان الدارمي**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.

١٦٠. ـــــــــ، **تاريخ ابن معين(رواية الدوري)**، تحقيق، أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧٩م، ٤/٤٠٠.

١٦١. ـــــــــ، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا** ، تحقيق: أحمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م.

١٦٢. ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، (٣٤٧هـ)، **تاريخ ابن يونس المصري**، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦٣. الصمداني، محمد بن حسين ، **نحو تأصيل علم النسب**، على الرابط http://www.al-amir.info/inf٤/include/plugins/article/article.php?action=s&id=٣٢ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٩م.

١٦٤. http://houkamaa.ahlamontada.com/t٣٨-topic

بتاريخ٢٢/٥/٢٠١٧م.

١٦٥. من مقال على شبكة الانترنت، **الحلف القبلي ومعناه عند العرب**، بتاريخ

http://alkhalifah.me/form/?tag=م٢٠١٧/٨/٦

١٦٦. موقع المعاني على شبكة الانترنت. بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٤م

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

Abstract

Alzoubi, Bashar Yusuf Ali, Ascription In light Of Hadith Study, PhD Dissertation, Yarmouk University, ٢٠١٨/٢٠١٩.

Ascription Science is of a great importance for Hadith scholars; for its strong bonding with the definition of Hadith reciters, and distinguishing between them. This study concentrated upon the methods of Hadith scholars in their books of ascription taking into consideration five of their books.

To achieve this, I have defined ascription in linguistics and terminology, and a suggested terminology was suggested. As I traced the origin and development of ascription authorship before and after Islam. I have also mentioned the different types of attribution according to Hadith reciters revealing how new types originated. The study has also pointed out the importance of ascription science in religious, cultural and political traditions.

Moreover, it has also explained the strings attached with these books and their focus on hadith reciters from Sahaba and others. In this study, I have revealed the terms of these books. I have explained the aspects of

writing about ascription science according to Hadith reciters and presented an analysis of their general contents.

I have presented the influence of ascription in Hadith through introducing the Hadith reciters according to their names, the rank of ascription, date, teachers and their students. As I revealed the provisions of Hadith reciters' validity of reciting Hadith and its modification in their books, distinguishing between Hadith reciters before and after the Third Hijri century.

I have stated the role of ascription in discovering the defects of Hadith, and the methods used by Hadith reciters to discover them through ascription and a number of Hadith sciences connected as the recombinant and the different, agreed upon and divided between, amendment and distortion.

The conclusion of the study included the most prominent findings, with the most important recommendations.